الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية الحقـــوق و العلـــــوم السياسية
قسم: العلوم السياسية والعلاقات الدولية
رقم: .....

ميدان: الحقـــوق و العلـــــوم السياسية
فرع: علم التنظيم السياسي والإداري
تخصص: إدارة محلية وحكامة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالب(ة): قراس مرزاقة

تحت عنوان

تطور الشروط الأولية للديمقراطية في أدبيات التنمية السياسية

أعضاء لجنة المناقشة:

د/ هوادف عبد الله	جامعة المسيلة	رئيســـا
د/ملاح السعيد	جامعة المسيلة	مشرفا و مقررا
أ/.خوني يوسف	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية:2019/2018

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية

طبقا للقرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 2016/07/28 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلية ومكافحتها لاسميا المواد (07، 35، 36، 37، 38).

أنا الممضي أدناه الطالب:

الاسم واللقب: فراس مرزاقة

تاريخ الميلاد: 1987/11/17 بـ: المسيلة

الحامل لـ (بطاقة التعريف الوطنية، رخصة السياقة) رقم: 457371

الصادرة بتاريخ: 2010/12/05 عن: دائرة المسيلة

المسجل بكلية الحقوق والعلوم السياسية بقسم الحقوق تحت رقم: 06409987

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر تخصص: إدارة محلية وحكامة

بعنوان: تطور السكروط الأولية للديمقراطية في دساتير الدولة الجزائرية

تحت إشراف: د/ صلاح السعيد

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور.

24 جوان 2019

مصادقة البلدية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بوضياف- المسيلة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم *السياسية*

إذن بالطبع و الإيداع

الأستاذ ..... ملاح السعيد .....

و بعد الاطلاع على مذكرة الطالب ..... قراس مروان .....

المعنونة بـ ..... أثر شروط الاهلية الترشح في انتخابات المجلس الشعبي الوطني .....

المقدمة لنيل شهادة ..... ماستر ..... تخصص ..... إدارة محلية .....

تأكدنا من توفر الشروط العلمية الموضوعية و الشكلية،وأذنا له بطبع المذكرة و إيداعها قصد مناقشتها.

التاريخ: 19/06/22

الأستاذ المشرف

شكر وعرفان

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور ملاح السعيد لقبوله الإشراف على هذا العمل حيث أفادني كثيرا بتوجيهاته العلمية ونصائحه القيمة، والذي له الفضل بعد الله سبحانه وتعالى في إتمام هذا العمل.

كما لا يفوتني أن أشكر الأساتذة الذين سأنال شرف مناقشتهم لهذا العمل فلكم مني فائق الاحترام والتقدير. شكر أخص به كل أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة المسيلة وعلى رأسهم الأستاذ خوني يوسف والأستاذ هوادف عبد الله.

الإهداء

إلى نبع الحنان ورفيقة دربي .....أمي

إلى من أحب الحياة لأجلنا، إلى من شجعنا على طلب العلم.....أبي

إلى توأم روحي.....أختي عفاف

إلى رفيقة الحياة ونصفي الآخر.....أختي سهام زوجها وأولادها (أميري الصغير جواد، ملاكي أمجد والكتكوتة ميرال)

إلى إخوتي وسندي في الحياة عبد الوهاب زوجته وأولاده (وائل، ديدو ويعقوب)، عبد الرحيم زوجته وأولاده (آدم الحفيد المدلل، أماني وعبدو)، نورالدين زوجته وأولاده (ياسين وعلاء)

إهداء أخص به أخي فاروق على تعبه وصبره معنا وإلى زوجته المستقبلية.

إليكم عائلتي أهدي هذا العمل.

مقدمـــــــة

مقدمة:

تعتبر الديمقراطية من المفاهيم ذات المزيج المختلط النشأة بين العصري والقديم. لقد ظهر هذا المفهوم أول مرة في الحضارة اليونانية كأول ممارسة لها وتطورت عبر العصور حتى أصبحت اليوم النموذج المثالي الذي تحتذي به جميع دول العالم ساعية لتطبيقه، حيث لاقى هذا الموضوع اهتماما كبيرا من طرف الباحثين وصناع القرار خاصة مع نهاية القرن الثامن عشر شهدت خلالها تطورات ملحوظة سواء على مستوى الفكر أو الممارسة، وبدأت الجهود تتوسع ظهرت على إثرها دراسات عديدة تزامنت مع الثورة السلوكية، هي دراسات كانت المقارنة أبرز جهودها، الهدف منها هو تقديم نموذج مثالي لظاهرة التحول إلى الديمقراطية يقدم كوصفة جاهزة للمجتمعات حديثة الاستقلال، ومع منتصف القرن العشرين برزت عدة نقاشات نظرية اشتغلت على تطور الأنظمة السياسية في دول العالم الثالث سميت بالتنمية السياسية ،اهتمت هذه الأخيرة بتطوير نظريات كان محور تركيزها كيفية نشوء الديمقراطية، وذلك بوضع شروط مسبقة لعملية التحول الديمقراطي بتوافرها يمكن تحقيق الديمقراطية وغيابها يعتبر مقوض للديمقراطية جاعلة التجارب الغربية مرجعا لتأسيس نظرياتها.

لقد استحوذت العلاقة بين التنمية السياسية والديمقراطية على اهتمام الباحثين لأنها تعكس مدى الارتباط بين مقتضيات تحقيق الديمقراطية وتجاوز أزمات البناء السياسي للأنظمة، هذا الطابع العلائقي برز من خلال التطورات التي حدثت في مضمون الديمقراطية كعملية معقدة ومتعددة الجوانب تلامس مستويات متعددة وتتطلب أيضا مستويات تحليل متعددة لغرض تفسير أبعادها ومستوياتها، وقد ارتبطت العلاقة بين كلا المفهومين بتطور الدراسات أيضا بالنسبة لمفهوم التنمية السياسية والذي ارتبط بمقتضيات تجاوز مظاهر التخلف السياسي وتحقيق مستويات من التحديث لبعض الأنظمة الغير ديمقراطية.

تحتاج الأنظمة لتكريس مفاهيم الديمقراطية الحقيقية إلى ضرورة الربط المتوازن بين مقتضيات التحول ومتطلبات التنمية بكل مستوياتها وأنواعها، فقد أسست المقاربات الحديثة لعلم الانتقال الديمقراطي إلى أهمية أن تترسخ القيم الديمقراطية بالموازاة مع تحقيق مستوى تنموي ملائم، فمما لاشك فيه أن التنمية تجعل النظام السياسي أكثر كفاءة والقيم الديمقراطية أكثر ترسخا عندما تتوفر الشروط التنموية والإمكانات المادية اللازمة لذلك.

1-أهمية الموضوع :

إن توافر كل متطلبات العيش الكريم من حرية ومساواة وغيرها من أهم السمات التي تمتاز بها المجتمعات التي تحترم نفسها، كما أنها مقاييس لنظام الحكم الجيد، والديمقراطية كنظام حكم هي النظام

الوحيد الذي يكفل توفير هذه المتطلبات، كما أنها مسعى تطمح الشعوب إلى تطبيقها لما تحمله في طياتها من مضامين. وعليه فإن هذه الدراسة تعالج أحد أهم المسائل البحثية المثيرة للجدل على المستويين الأكاديمي والتطبيقي مما جعلها محور اهتمام معظم الباحثين، فقد ركزوا اهتمامهم على هذا الموضوع كمحاولة منهم للإثراء فيه وتقديم أنموذج مثالي تحتذى به المجتمعات.

لقد ظهرت دراسات عديدة في أحقاب زمنية مختلفة تعالج هذا الموضوع ، تميزت ببروز عدة نظريات تفسيرية لهذه الظاهرة وسبب نجاحها في مجتمعات وغيابها في أخرى ، لذلك فالأهمية الحقيقية للدراسة هي محاولة الربط بين الديمقراطية والتنمية السياسية وذلك بتقديم عرض تسلسلي تاريخي تطوري لأهم النظريات المفسرة لنشوء الديمقراطية في أدبيات التنمية السياسية مع محاولة العمل على تقديم قراءة موضوعية حول أسباب استعصاء عملية التحول الديمقراطي ، كما أن البحث يحتوي على عدة مقارنات للدول التي نجحت وحتى التي تعثرت بها الديمقراطية ، وذلك كمحاولة لاستنباط الأسباب التي جعلتها تنجح في دولة وتفشل في أخرى واستخلاص العبر من تجارب الآخرين .

2-مبررات اختيار الموضوع:

تم وقع الاختيار على مثل هذا الموضوع لعدة أسباب يمكن إجمالها في أسباب ذاتية وأخرى موضوعية.

❖ **الأسباب الذاتية:**

يكمن الدافع الحقيقي من وراء هذا البحث هو رغبة الباحث في فهم ومعرفة أهم التطورات التي رافقت المسار التاريخي الديمقراطي وتحديدا فترة الخمسينات في أدبيات التنمية السياسية، ومحاولة لطرح أهم النقاشات النظرية وتطورها في حقل الدراسات السياسية. كذلك رغبة الباحث في تكوين رصيد معرفي في هذا المجال باعتباره موضوع حظي ولازال يحظى بالاهتمام الكبير لدى الباحثين والاستفادة من الدراسة كخلفية للدراسات المستقبلية التي يطمح إليها الباحث في هذا المجال البحثي. كما أن الأوضاع الراهنة التي تعيشها المنطقة العربية على ساحتها السياسية زادت من اهتمام الباحث لتعميق الفهم حول أسباب انتكاس الديمقراطية فيها والتي تحول دون خوض هذه الدول غمار الديمقراطية، وذلك بعرض بعض التجارب الغربية الناجحة وحتى التي فشلت في إنتاج الديمقراطية من أجل استخلاص العبر وتقديمها كدراسة أكاديمية يستفاد منها صناع القرار.

❖ **الأسباب الموضوعية:**

يعتبر موضوع الديمقراطية من المواضيع الملفتة للانتباه نظرا للأهمية التي يحتلها كنظام حكم خاصة وأن جل وان لم نقل كل المجتمعات سواء الغربية أو العربية تحاول جاهدة تبني هذا المفهوم، فلماذا تنجح الديمقراطية في دول وتترسخ في حين هناك دول أخرى تعاني هشاشة التطبيق. هو تساؤل دفع الباحث للتقصي والبحث حول الشروط التي تؤدي إلى نشوء الديمقراطية ومحاولة دراسة المسار التطوري للديمقراطية، فالبحث عبارة عن دراسة مسحية نظرية تطورية لشروط الديمقراطية في أدبيات التنمية السياسية. كما تعتبر الديمقراطية موضوع لابد منه لما لاقاه من شيوع عبر أرجاء العالم ولما له من أهمية.

3-الدراسات السابقة:

إن موضوع الدراسة يحتم علينا أن ننظر في الدراسات السابقة حول الموضوع وهو "تطور الشروط الأولية للديمقراطية في أدبيات التنمية السياسية " وذلك بالتسلسل منذ فترة الخمسينات وحتى الثمانيينات من القرن العشرين، حيث اهتم عديد الباحثين بموضوع الديمقراطية والتنمية السياسية وذلك بنشر العديد من المذكرات والكتب والمقالات في هذا المجال البحثي حيث نجد:

- كتاب صاموئيل هنتنغتون SAMUEL HUNTINGTON تحت عنوان (الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين) THE THIRD WAVE DEMOCRATIZATION IN THE LATE TWENTIETH CENTRY والذي صدر سنة 1991 حيث قام بترجمته عبد الوهاب علوب . تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها من أوائل الدراسات التي تناولت موضوع التحول الديمقراطي، كما قدمت الدراسة شروط وكذا أسباب التحولات التي ينبغي توافرها لقيام النظام الديمقراطي، عالجت أيضا ظاهرة التحول الجماعي إلى الديمقراطية فيما يسمى بظاهرة "الموجات"، كما ركز الكاتب من خلال مؤلفه على حركات التحول من النظام الشمولي إلى الديمقراطية، حيث يعتقد أن العالم شهد ثلاث موجات من التحولات، كل موجة لها موجة مضادة تنتكس خلالها الديمقراطية ،إلا أن التركيز في هذا المؤلف كان حول الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي مع تقديم الأمثلة حول موجة التحول التي عرفتها ثلاثين دولة في تلك الفترة والتي امتدت مع بداية السبعينات . إن المؤلف تناول الموضوع من وجهة نظر غربية صرفة لا تولي اعتبارا لما تتميز به سائر المواريث الثقافية والاجتماعية من خصائص، حيث يعتقد أن الديمقراطية الغربية قدر محتوم تؤول إليه جميع دول العالم. رغم أهمية هذه الدراسة إلا أن

المؤلف كان كثير التحيز إلى الدول الغربية، واعتبار أن هذا المفهوم هو غربي بحت، إلا أن العالم الإسلامي عرف هذا المفهوم بما يحمله من مبادئ ولكن تحت مسمى "الشورى".

- كتاب " لماذا انتقل الآخرون وتأخر العرب "لمؤلفه أمحمد مالكي وآخرون تم نشره سنة 2009 عن مركز دراسات الوحدة العربية. هذا الكتاب كان عبارة عن تعقيبات ومداخلات شهدها اللقاء السنوي الثامن عشر لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، والذي كان موضوعه الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية، يستهل الكتاب تساؤلا كان كالتالي: لماذا انتقلت عدة دول في جنوب وشرق أوروبا وأمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا وأفريقيا إلى الديمقراطية بينما تأخر العرب؟ كان الهدف الأساسي من هذا الكتاب هو معرفة الأسباب التي كانت وراء نجاح الكثير من حالات الانتقال من نظم حكم الفرد أو القلة إلى نظم الحكم الديمقراطي، وكذا المعوقات التي تحول دون نجاح عملية الانتقال الديمقراطي في دول أخرى كما تناول هذا الكتاب عرضا لأبرز مداخل عمليات الانتقال إلى الديمقراطية مع تقديم تجربتين عن كل حالة انتقال وذلك لاستخلاص النتائج والعبر وتقديمها لصناع القرار للأخذ بها. من أهم الاستنتاجات التي خرج بها الكتاب أن سبب غياب الديمقراطية في الدول العربية هو عدم إيمان القوى السياسية بالديمقراطية وعدم تقبلها للانتقال فعليا إلى الديمقراطية وعلى هذا يجب تكثيف الجهود والعمل على هذه النقطة لنجاح الديمقراطية في هذه الدول.

- دراسة لسايمور مارتن ليبستseymour martin lipset عبارة عن مقال بعنوان " some social requisites of democracy " والتي نشرت سنة 1959 . هذا المقال عبارة عن دراسة قام بها ليبست لدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والديمقراطية ، حيث اعتبر أن النمو الاقتصادي شرط ضروري ومسبق لنشوء الديمقراطية ولإثبات صحة الفرضية قام من خلال دراسته هذه بإجراء مقارنة في كل من أوروبا الغربية والبلدان النامية في أمريكا اللاتينية حول بقاء وسقوط أنظمتها السياسية ، توصل من خلال هذه التجربة المقارنة إلى نتيجة مفادها أنه كلما ارتفع مستوى الرخاء الاقتصادي ازدادت احتمالية نشوء وترسخ الديمقراطية وعليه فإن النمو الاقتصادي العالي يؤدي بالضرورة إلى تحقيق الديمقراطية.

- مقال لدانكوارت روستو DANKWART ROSTOW تحت عنوان " التحول الديمقراطي باتجاه نموذج ديناميكي " TRANSITIONS TO DEMOCRACY.TOWARD A DYNAMIC MODEL والتي نشرت في مجلة COMPARATIVE POLITICS في ربيع 1970،. تم

ترجمته من طرف نادية أبو زاهر ونشره في جريدة الحوار المتمدن سنة 2007، وبالرغم من قدم هذا المقال إلا أنه مازال يدرس في المعاهد والجامعات نظرا لأهميته، واعتباره مرجع مهم للباحثين في الانتقال الديمقراطي. ظهر هذا المقال كنقد من طرف صاحبه لمجموعة مدارس رئيسية للتحليل والتي هيمنت على العلوم السياسية الأمريكية تمثلت في كل من نظرية التحديث لسايمور مارتن ليبست، نظرية الثقافة السياسية والتي نادى بها كل من سيدني فيربا وجابريال ألموند وأخيرا النزاع والمصالحة والتي نادى بها كل من ألبند ليجبهارت ورالف داهر يندورف ، حيث اعتبرت مجموعة الانتقادات التي قدمها لهذه النظريات هي نقطة لانطلاقة أبحاثه، فقد اعتبر أن هذه النظريات ركزت على عمل الديمقراطيات ووضعت شروطا لنشوءها وتجاهلت كيفية المحافظة عليها، كما لم تفرق بين المتطلبات الخلقية والوظيفية للديمقراطية ، أي أنها لم تميز بين العوامل التي تنتج الديمقراطية والعوامل التي تعزز استمراريتها، وعليه فقد توصل روستو إلى نموذج خلقي ديناميكي للعوامل التي تنتج الديمقراطية، فهو يرى أن عملية التحول الديمقراطي هي عملية من الممكن أن تحدث في ظل ظروف يجتمع فيها أكثر من عامل، حيث أكد على أن الانتقال إلى الديمقراطية ما هو إلا نتيجة خيار عقلاني للنخب السياسية.

- دراسة أخرى غير منشورة عبارة عن رسالة ماجستير لهشام عبد الكريم والموسومة بـ"المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر 1989-9991 " تم مناقشتها في مارس 2006 بجامعة الجزائر. كان الهدف من هذه الدراسة هو محاولة الباحث إبراز وتحليل واقع المجتمع المدني في الجزائر خلال السنوات الأخيرة وتقييم دوره في التنمية السياسية في إطار التطورات السياسية الحاصلة في ظل التحول الديمقراطي، حيث أفادتنا هذه الدراسة من خلال جانبها النظري والمفاهيمي للتنمية السياسية بتناول المصادر الفكرية للمفهوم، وأهم المداخل النظرية لدراسته مع تحليل مفصل لأزمات التنمية السياسية كما حددتها المقاربات النظرية. يعتقد الباحث أن التنمية السياسية تجسدت في كونها تحدث تغييرات بنائية STRACTURAL CHANGES تتلائم مع الجسم السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بمعنى أن المهم ليس نمطا بعينه ولكن المهم فعالية النمط وتمشيه مع الظروف القائمة ومدى قدرته على تحقيق الأهداف الموضوعة لإحداث الاستقرار السياسي والتحديث وتحقيق الديمقراطية.

- مجموعة إصدارات لمركز دراسات الوحدة العربية والذي كان موضوع اهتمامه الأخير هو الديمقراطية والتنمية السياسية وذلك من خلال الندوات التي كان يعقدها وحلقات النقاش وكذلك إصدار الكتب والمقالات.
- كذلك مجموعة مؤلفات تناولت موضوع التنمية السياسة مثل:
  - –يتشارد هيجوت في كتاب "نظرية التنمية السياسية".
  - عزمي بشارة " في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي".
  - غازي فيصل" التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث".

هذا بالإضافة إلى مجموعة دراسات استفاد منها البحث.

4-إشكالية الدراسة:

من خلال مسح أدبيات التنمية السياسية والتحول الديمقراطي ظهر أنه ومنذ الخمسينات تطورت الشروط المسبقة المفسرة لنشوء الديمقراطية، كما ظهر من خلال البحث أن هناك جدل كبير حول ترتيب ثنائية الديمقراطية وشروطها الأولية. فما هي الشروط الحاسمة التي تسبق ميلاد الديمقراطية؟

وقد تفرعت عن هذه الإشكالية مجموعة تساؤلات كانت كالتالي:

- هل العامل الاقتصادي شرط أولي كافي لنشوء الديمقراطية؟
- هل يمكن اعتبار الثقافة السياسية عامل محفز لخلق الديمقراطية واستقرارها؟
- هل تعتبر تنمية المؤسسات السياسية شرط أولي كافي لنشوء الديمقراطية؟
- ما هي أهم إسهامات أدبيات الانتقال في التحول الديمقراطي؟
- هل يمكن تحقيق ديمقراطية في ظل غياب الشروط المسبقة المحددة لعملية الدمقرطة؟
- هل يمكن اعتبار الديمقراطية نقطة وصول حتمية لكل تغيير سياسي؟

5-الفرضيات:

تم وضع فرضية أساسية ومجموعة فرضيات ثانوية لمعالجة الإشكالية المطروحة في الدراسة:

- **الفرضية الأساسية:**

نشوء الديمقراطية مفسر بتوفر شروط أولية حاسمة.

- **الفرضيات الفرعية:**

- الفرضية الأولى: النمو الاقتصادي شرط أولي مفسر لنشوء الديمقراطية.
- الفرضية الثانية: الثقافة السياسية شرط أولي مفسر لنشوء الديمقراطية.

- الفرضية الثالثة: تنمية المؤسسات السياسية شرط أولي مفسر لنشوء الديمقراطية.
- الفرضية الرابعة: الدولة شرط مسبق لتحقيق الديمقراطية في نموذج الانتقال.
- الفرضية الخامسة: الديمقراطية تشترط التزام نخبوي عقلاني قيمي.

6-منهجية الدراسة:

إن الدراسة التي بين أيدينا وموضوع بحثنا يفرض علينا إتباع منهجين باعتبار أن المنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث لدراسة مشكلة بحثية ما، حيث تمثل المنهجين في:

- **المنهج التاريخي:**

يعد التاريخ عنصر لا غنى عنه في إنجاز الكثير من العلوم الإنسانية والغير إنسانية، فكثير من الدراسات للظواهر الاجتماعية لا تكفي الملاحظة والدراسة الميدانية لفهمها بل يحتاج الأمر لدراسة تطور تلك الظواهر وتاريخها ليكتمل فهمها[1]. فالمنهج التاريخي لا يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها ولكنه يقدم تصوره للظروف والمحيط الذي تحكم في ميلاد الظواهر أو اندثارها ويحاول أن يصل إلى إيجاد القوانين التي تحكمت في ذلك، فهو يستهدف التعميم بعد استخلاص العلاقات الموجودة بين ظاهرة أو حادثة ما والوضعية أو الحالة التي وجدت فيها.[2]

وبهذا فالمنهج التاريخي ضروري لموضوع الدراسة وذلك بالعودة إلى فترة الخمسينات وتقديم قراءة مسحية لتطور النظريات المفسرة لنشوء الديمقراطية.

- **المنهج المقارن:**

لقد اعتمدت الدراسة كثيرا على المنهج المقارن باعتباره ملازما لها في كل مرحلة.

يقصد بالمنهج المقارن عادة دراسة توزيع الظواهر السياسية في نظم ومجتمعات مختلفة أو في أنماط محددة منها، أو مقارنة النظم السياسية الرئيسية من حيث استمراريتها وتطورها والتغيرات التي تطرأ عليها في مراحل هذا التطور المختلفة[3]، حيث أن المقارنة تعتبر عامل مهم لتحليل الظاهرة السياسية، وبخصوص هذه الدراسة كانت المقارنة بين تجارب الانتقال من أجل إبراز نقاط التلاقي والاختلاف لفهم

---

[1] الهاشمي بن واضح، "منهجية إعداد بحوث الدراسات العليا (ماستر، ماجستير، دكتوراه)"، مطبوعة موجهة لطلبة الدراسات العليا في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، ص29.

[2] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي**، ط4 (الجزائر: دار هومة، 2002)، ص56.

[3] عبد الغفار رشاد القصبي، **مناهج البحث في علم السياسة** (القاهرة: مكتبة الآداب، 2004)، ص241.

الظاهرة أكثر واستخلاص النتائج، ومدى تطابق افتراضات النظريات والأسباب التي كانت وراء نجاح أو فشل عمليات التحول.

7-تصميم الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث واختبار الفرضيات تم الاعتماد على خطة للدراسة احتوت أربع فصول، كل فصل تفرع عنه مبحثين وكل مبحث إلى أربع مطالب زيادة على ذلك مقدمة والخاتمة ، حيث اهتم الفصل الأول منها بالجانب المفاهيمي فقد تناول الديمقراطية من جانبها المفهوماتي بتقديم مجموعة تعريفات مختلفة منها ما كانت غربية وعربية وحتى الإسلامية ومحاولة تقديم تعريف إجرائي نظرا للاختلافات الواضحة حول المفهوم، مع عرض مختصر للتطور التاريخي الديمقراطي مع إبراز أهم المقومات التي تستند عليها الديمقراطية، مع تقديم بعض أشكال تطبيق الديمقراطية حول العالم ،لتنتقل الدراسة للمتغير الآخر من الدراسة والمتمثل في التنمية السياسية وذلك بتقديم مقاربة معرفية للمفهوم مع سرد التطور التاريخي له استنادا على أهم المداخل النظرية لدراسة التنمية السياسية وأهم الأزمات التي يتعرض لها أي نظام سياسي والتي يجب القضاء عليها لنجاح التنمية السياسية.

أما الفصل الثاني للدراسة والذي كان تحت عنوان النمو الاقتصادي كشرط مسبق لنشوء الديمقراطية تم التطرق فيه إلى النظرية المفسرة للشرط الاقتصادي وعلاقته بالديمقراطية مع طرح أهم افتراضاتها وكذا تقديم العلاقة السببية العكسية للعلاقة بأن الديمقراطية هي التي تحقق النمو الاقتصادي وليس العكس.

الفصل الثالث كان عبارة عن تكملة للفصل الثاني تمثل في دراسة الشرطين الأوليين الآخرين لتفسير نشوء الديمقراطية تناول المبحث الأول الشرط الثقافي كمتغير تفسيري للديمقراطية أما المبحث الثاني فتناول الشرط المؤسساتي كشرط مسبق لنشوء الديمقراطية.

فيما يخص الفصل الرابع فقد تناول المقاربة الانتقالية تعرضنا من خلاله لماهية علم الانتقال الديمقراطي وأهم الشروط المسبقة لإنتاج الديمقراطية بالنسبة لمقاربة الانتقال الديمقراطي.

أخيرا الخاتمة والتي كانت كإجابة نهائية بشكل مختصر عن الإشكالية، كما احتوت الخاتمة مجموعة استنتاجات انتهت إليها الدراسة.

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

تمهيد:

هذا الفصل هو إطار نظري مفاهيمي للدراسة، حيث سيتم التطرق من خلاله إلى توضيح العناصر الرئيسية والمحورية للموضوع وذلك إحاطة ببعض القضايا المفاهيمية والنظرية المتصلة به. في الجزء الأول منه تتناول الدراسة تعريفا للديمقراطية وأبرز الاتجاهات الرئيسية لمفكريها سواء في الفكر الغربي أو العربي وحتى الإسلامي، إضافة إلى ذلك سوف يتم التعرّض للتطور التاريخي للديمقراطية ومقوّماتها وأشكال تطبيقها.

أما الجزء الثاني من هذا الفصل سيتم تسليط الضوء فيه على مفهوم التنمية السياسية وذلك بطرح مجموعة من الرؤى الغربية والعربية منه، كما تتوقف الدراسة على السياق التاريخي للمفهوم وأهم المداخل النظرية لدراسة التنمية السياسية وكذا أهم الأزمات التي يمكن أن تعيق هذه العملية.

المبحث الأول: المقاربة المفاهيمية للديمقراطية

تتميز مفاهيم العلوم السياسية بغموضها وغياب الإجماع بين المختصين حول معناها، وهذا ما يمكن ملاحظته في تعريف الديمقراطية، حيث تعتبر الديمقراطية إحدى الظواهر السياسية الرئيسية في زمننا هذا من حيث أنها أكثر مفردات الفكر السياسي حضورًا في عصرنا الحالي، سواء على مستوى الأبحاث والتقارير الدولية أو على مستوى التطبيق كنظام للحكم. لقد دخل مصطلح الديمقراطية جميع اللُّغات وأصبح مفهومه واضحًا وجليًا، كما أن الديمقراطية أصبحت متطلبًا تطمح الشعوب إلى تحقيقها؛ لا غاية بحد ذاتها وإنّما وسيلة لحماية حقوق الأفراد وحرِّياتهم. فما هي الديمقراطية؟

المطلب الأول: تعريف الديمقراطية

لكي ندرس الديمقراطية بشكل جيِّد وجدِّي، يجب أن نعرف عمّا نتكلّم، ولتحديد تعريف لها من المهم محاولة الوصف والتفسير للتنوع والتغيُّر في مدى الديمقراطية وطابعها، فدارسوا الديمقراطية عمومًا يختارون ضمنيًا أو علانية من بين تعاريف أربعة رئيسية هي: الدستورية constitutional، الجوهرية، substantiveالإجرائية procedural، أو ذات التوجه العملياتي process-oriented [1]؛ كما تعددت تعريفاتها وآليات تحقيقها وتنوعها من بلد إلى آخر ومن فترة زمنية إلى أخرى، إلا أن هناك إجماعًا واسعًا وراسخًا في عالم اليوم أن نظام الحكم الجيِّد هو نظام الحكم الديمقراطي. حيث يعتبر روبرت دال Robert Dhal أنَّ السبب في عدم فهم ما تعنيه الديمقراطية في عالم اليوم هو أنَّها قد تطورت عبر آلاف السنين وانبثقت من أصول متنوعة، فقد امتزجت المفاهيم الإغريقية والرومانية وتلك الخاصة بالقرون الوسطى وعصر النهضة مع مفاهيم القرون اللاحقة، لتخرج بخليط غير منتظم يجمع الجانب النظري والممارسات العملية والذي يفتقر في أغلب الأحيان إلى الانسجام.[2]

الفرع الأول: الديمقراطية في الفكر الغربي

نجد أبراهام لنكولن* الذي ألقى خطابًا تاريخيًا في عام 1863 جاء فيه "إن حكومة من الشعب، يختارها من الشعب، من أجل الشعب يجب ألا تزول من على وجه الأرض" هذه الجملة أصبحت أكثر وأشهر تعريف للديمقراطية في العالم.[3]

---

[1] تشارلز تيلي، **الديمقراطية**، (ترجمة: محمد فاضل طباخ)، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة،2010)، ص23.

[2] روبرت دال، **الديمقراطية ونوابها**، (ترجمة: نمير سمير مظفر)، ط2 (بيروت: دار الفراس، 2005)، ص13.

* "**أبراهام لينكولن**" رئيس سابق للولايات المتحدة الأمريكية.

[3] غاني بودبوز،"**إشكالية الديمقراطية في الجزائر وموقف النخبة منها-دراسة حالة المجلس الشعبي الوطني-**"، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2004-2005)، ص35-36.

هذا التعريف ينطبق مع الأصل اليوناني للكلمة الذي يعني حكم الشعب نفسه بنفسه ولنفسه، وفي زمننا هذا يستحيل تطبيقها نظرًا لاتساع الرقعة الجغرافية.

يقول في هذا الصدد المفكر الفرنسي جان جاك روسو Jean Jacques Rousseau في مؤلفه عن العقد الاجتماعي "أن الديمقراطية الكاملة التي تفيد الممارسة الفعلية المباشرة لكل شؤون الحكم مستحيلة التحقيق، أي أن الديمقراطية المباشرة التي تتضمن إشراك الشعب الفعلي في إصدار القوانين والقرارات السياسية بنفسها ومباشرة هي النظام الديمقراطي المثالي، ولكنه مستحيل التحقيق في الدول الكثيرة السكان".[1]

من خلال ما قدمه روسو حول مفهوم الديمقراطية نلاحظ أن تعريفه مخالف للتعريف المقدم من طرف أبراهام لنكولن، حيث اعتبر أن الديمقراطية المباشرة صعب تطبيقها في عصرنا الحالي لكثرة السكان عكس العصر الذي ظهرت فيه الديمقراطية أول مرة في اليونان.

ومن التطورات المهمة لمفهوم الديمقراطية رفض جوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter للتعريف الكلاسيكي السائد خلال القرن الثامن عشر والذي يقول "أنَّ النهج الديمقراطي هو اتخاذ التدابير المؤسساتية من أجل التوصل إلى القرارات السياسية التي يكتسب من خلالها الأفراد سلطة اتخاذ القرار عن طريق التنافس على الأصوات"[2]، حيث اعتبر شومبيتر Schumpeter أنّه لا وجود للخير العام الذي يجتمع عليه الكل، على اعتبار أنه سيحمل معانٍ مختلفة باختلاف الأفراد، وعليه فقد اقترح تعريفًا للديمقراطية مفاده أنّها "ذلك الترتيب المنظم الذي يهدف للوصول إلى القرارات السياسية، والذي يمكن الأفراد من اكتساب السلطة Authority والحصول على الأصوات عن طريق عملية التنافس".[3]

الديمقراطية حسب شومبيتر تشتمل على متغيرين هما التنافس والمشاركة، وكان روبرت دال R.Dhal يرى أنهما مهمان للديمقراطية.

---

[1] عبد الوهاب محمد رفعت، **الأنظمة السياسية**، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2007)، ص152.

[2] غاني بودبوز، مرجع سابق، ص37.

[3] محمد الشريف أقضي، "**الديمقراطية والأمن الإنساني في ظل العولمة: دراسة حالة العالم العربي**"، رسالة ماجستير، (جامعة باتنة1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016-2017)، ص14.

يحدد صاموئيل هنتنغتون Samual.Huntington معنى الديمقراطية بإيجاز بأنَّها "نهج للحكم يقوم على الانتخابات الحرة والمؤسسات الثابتة وعلى تداول السلطة بين الأحزاب في نظام تعددي يكفل الحرية، وتكافؤ للفرص بين جميع الأحزاب السياسية القائمة وحرية الاختيار لكلِّ الناخبين".[1]

هنتنغتون Huntington وفي تعريفه للديمقراطية، ركز على عدة مسائل كالانتخابات والتي اعتبرها روح الديمقراطية وذلك بتوفر التنافسية والتداول على السلطة كل هذا في ظل التعددية، كما اعتبر شرط المؤسسات قوام النظام الديمقراطي.

يقدم خوان لينز K.LINZ تعريفًا آخر للديمقراطية "فالحكومة تعتبر ديمقراطية إذا كانت تُعطي فرصًا دستورية بشكل منتظم للتنافس السلمي على السلطة السياسية لمجموعات مختلفة دون استبعاد أي قطاع له أهمية من الشعب".[2]

اختصر Linz الديمقراطية في معنى واحد لها، واعتبر جوهر الديمقراطية في التنافس السلمي على السلطة والسماح لكل شرائح المجتمع الدخول في هذا التنافس دون استثناء، كلها حقوق يضمنها الدستور.

أما ألان تورين **فيذهب** إلى أن أفضل تعريف للديمقراطية يتمثل في إرادة التوفيق بين الفكر العقلاني والحرية الشخصية والهوية الثقافية، فيقوم مجتمع ديمقراطي على ذات النحو والأسباب نفسها بالتوفيق بين حرية الأفراد واحترام الاختلافات مع التنظيم العقلاني للحياة الجماعية عن طريق التقنيات وقوانين الإرادة العامة والخاصة، حيث يعتقد تورين أن الروح الفردية مبدأ غير كاف لبناء الديمقراطية.[3]

تعرف الديمقراطية حسب بعض الباحثين على أنها آلية اجتماعية لحل مشكلة صنع القرار المجتمعي بين مجموعات المصالح المتضاربة التي تسمح لأكبر شريحة ممكنة من السكان بالتأثير على هذه القرارات من خلال قدرتهم على اختيار البديل، ويتقاطع هذا التعريف إلى حد كبير مع أعمال جوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter وماكس فيبر Max weber اللذان يتحدثان عن الحاجة لعدد من

---

[1] صاموئيل هنتنغتون، **الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، (ترجمة: عبد الوهاب علوب)، (الكويت: دار سعد الصباح، 1993)، ص5.

[2] صورية شريف، "**ظاهرة النكوص عن الديمقراطية-دراسة في عوامل الفشل ومقومات النجاح-**"، رسالة ماجستير، (جامعة المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014-2015)، ص13.

[3] آلان تورين، **ما الديمقراطية؟**، (ترجمة: عبود كاسوحة)، (دمشق: منشورات وزارة الثقافة، 2000)، ص26.

الميكانيزمات الاجتماعية المحددة والواضحة (قيم الديمقراطية) يتميز بها النظام، تعترف بالحقوق وبالمعارضة وتسمح بتكريس انتقال سلمي للسلطة وإلا فلا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية مستقرة.[1]

وقد قال عنها الكاتب الفرنسي جورج بوردو في كتابه عن الديمقراطية "إنَّ الديمقراطية ترتبط فكريًا وعمليًا بفكرة الحرية، فالحرية هي التعبير الخارجي عن الإرادة؛ الديمقراطية هي التعبير القانوني عن استعمال الحرية في الجماعة الإنسانية ومن ثمَّ فإنَّ الحرية لا تنفصل عن الديمقراطية".[2]

الديمقراطية عند بوردو هي الحرية واعتبرها مرادفة للديمقراطية.

وحسب كارل بوبر karl Popper فإن الديمقراطية تمنح إمكانية عزل الحاكم من دون العنف أو إمكانية تبديل الحكومة دون سفك للدماء، كما تعني عنده منع إقامة الدكتاتورية. إنّ الديمقراطية بعيدًا عن أي فكرة هي تجربة سياسية انفردت بها المدينة الدولة أثينا في مرحلة تاريخية لتصبح أنموذج الحكم الذي تسعى كل الشعوب إلى تطبيقه.[3]

قدم لنا بوبر عدة معان حول موضوع الديمقراطية يمكن إجمالها في التغيير بطرق سلمية، فهي ضد قيام الدكتاتورية في المجتمعات.

ومن التعريفات الأكثر قبولا للديمقراطية هو الذي قدمه سايمور مارتن ليبست seymour Martin Lipset في عام 1959، فقد حاول أن يقدم تعريفا عامًا للديمقراطية على أنها "نظام سياسي يقدم فرصا دستورية منتظمة لتغيير المحافظين، وكآلية تسمح لأكبر عدد ممكن من المواطنين التأثير على القرارات السياسية من خلال اختيار القادة دوريا.[4]

اختصر lipset موضوع الديمقراطية في أنها آلية تسمح بتغيير الحكام بصفة دورية ومنتظمة بطريقة دستورية قانونية.

---

[1]– Lipset seymour martin, "**some social Requisites of Democracy: Economic Development and political Science Legitimacy**", the American political Science , Review ,vol. 53. No1 (mar.1959) ,p71.

[2] زيد موسى أبو زيد، **الديمقراطية بين الوهم والحقيقة**، (عمان: دار الجنان، 2006)، ص26.

[3] خالد توازي، "**آليات ومعوقات التحول الديمقراطي في المجتمعات الانتقالية–دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب–**"، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري ،2015–2016)، ص26.

[4] René Sandretto, **Démocratie et développement, une revue de la littérature**, on http://www.researchgate.net

تمَّ تعريف الديمقراطية من طرف دائرة المعارف الأمريكية بأنَّها "الطرق المختلفة التي يشترك بواسطتها الشعب في الحكم...". كما عرَّفتها دائرة المعارف البريطانية على أنّها "شكل من أشكال الحكم يمارس فيه مجموع المواطنين مباشرة حق اتخاذ القرار السياسي تطبيقًا لحكم الأغلبية".[1]

يتّضح لنا من هذه التعاريف أنّ الديمقراطية مجموعة أفكار ومبادئ تدور حول الحرية، ولكنها تضمن أيضًا مجموعة من الممارسات والإجراءات كالتمثيل السياسي العادل، الانتخابات الحرة، الحقوق المتساوية والحريّات الفردية.

وفي هذا الصدد يشير التعريف الذي وضعته دار الحرية (freedom house)* للديمقراطية إلى ثلاث عناصر في مفهوم الديمقراطية تتمثل في الحقوق السياسية، الحقوق المدنية والضوابط المُمَأسسة**.[2]

الفرع الثاني: الديمقراطية في الفكر العربي

يأتي برهان غليون*** كواحد من المتحمسين للرهان الديمقراطي، وهو ما يدفعنا للتساؤل كيف كان تفكير غليون بخصوص الديمقراطية؟ أو ما معنى الديمقراطية عند غليون؟ إذا كان من الصعب أن نجد تعريفًا جاهزًا للديمقراطية بصفة عامة، فالأمر أصعب عند غليون فكل كتاباته محورها الديمقراطية دون أن نجد ضبطًا دقيقًا للمفهوم، ولكن يبدو أن غليون يرفض النظر إلى الديمقراطية كما لو كانت نموذجًا لنظام جاهز وناجز ينبغي تطبيقه، إذ يقول "بيد أن الحديث عن تبلور مفهوم تاريخي للديمقراطية، ينبغي أن لا يدفع النظر إلى الديمقراطية كما لو كانت نموذجًا نظريًا جاهزًا لا يحتاج إلاَّ تطبيقه"[3]. إن الديمقراطية من منظور غليون ديمقراطيتان:[4]

---

[1] جمال درويش، " **التنمية السياسية في دول الجنوب: دراسة حالة الانتقال الديمقراطي مثال الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية، قسم علوم سياسية، 2013-2014)، ص155.

* **دار الحرية" FREEDOM HOUSE:** "منظمة غير حكومية مقرها نيويورك، معنية بمراقبة الديمقراطيات تحدد سنويا لكل دولة معترف بها في العالم تقييماتها للحقوق السياسية والحريات المدنية فيها. وهي تغطي سلسلة واسعة من حقوق المواطن وحرياته من المعارضة المؤسساتية إلى الحرية الشخصية.

** **الضوابط الممأسسة:** تشير إلى حق المواطن في اختيار قادته مع الاحتفاظ بالقدرة على ضبط صلاحيات هؤلاء القادة مؤسساتيًا.

[2] محمد شريف أقضي، مرجع سابق، ص15.

*** "**برهان غليون**" كاتب ومفكر سوري وأستاذ علم الاجتماع بجامعة السربون.

[3] موسى بن سماعين، "**مشكلة الدولة: الديمقراطية والمجتمع المدني في فكر برهان غليون**"، رسالة ماجستير، (جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، فيفري 2006)، ص36.

[4] نفس المرجع السابق، ص37.

–ديمقراطية شكلية: وهي ديمقراطية زائفة تأتي مجاراةً للوضع الدولي تمويهًا، تغطية وتغييبًا للمشكلات الحقيقية للمجتمع، إنها الديمقراطية التي تترجم سياسة الهروب إلى الأمام " ديمقراطية شكلية جدًا مطابقة في معظم الأحيان لليبرالية الاقتصادية" وهذه تعبر أساسًا عن ضعف الدولة وتخلف المجتمع.

– ديمقراطية حقيقية: وهي تلك التي يؤملها غليون ويدعو لها وهي تعني "النظام الذي يترافق فيه التمثيل بما يشمله من انتخابات حرَّة، أي التعددية الحزبية مع الممارسة الفعلية للحرية، مع المشاركة في اتخاذ القرارات من جهة أو مع التكافؤ العملي في الفرص".

غليون متشائم من الديمقراطية الغربية وتطبيقها كنظام جاهز يعبر عن ضعف تلك الدولة، فالديمقراطية عنده نظام ينبع من البيئة الخاصة بالمجتمع وممارسة للحرية مع المشاركة في صنع القرار.

ويعرِّفها علي خليفة الكواري بقوله: "**إنّ الديمقراطية المعاصرة منهج لاتخاذ القرارات الهامة من قبل الملتزمين بها، وقد تمكنت الديمقراطية المعاصرة من تحرير نفسها من صفة الجمود ونفي شبهة العقيدة، حيث غدت منهاجًا عمليًا وواقعيًا يأخذ عقائد وقيم المجتمعات المختلفة في الاعتبار، ومراعاة مرحلة الممارسات للديمقراطية والنتائج المطلوب تحقيقها من نتائج الحكم**".[1]

يعتقد الكواري أن الديمقراطية نظام مرن يتواءم مع خصوصية المجتمعات المختلفة. إن الطرح الذي قدمه الكواري معقول لكن ليس جازما ودائما حيث نجد في أدبيات التنمية السياسية وأدبيات الانتقال تنفي قيام نظام الحكم الديمقراطي في المجتمعات التي لا تتوفر بها شروط معينة للعملية الديمقراطية.

يعتبر يوسف القرضاوي أن جوهر الديمقراطية هو أن يختار الناس من يحكمهم ويَسوس أمرهم وألاَّ يُفرض عليهم حاكمٌ أو نظام يكرهونه، وأن يكون لهم حق محاسبة الحاكم إذا أخطأ أو حق عزله وتغييره إذا انحرف وألا يساق الناس – برغم أنوفهم – إلى اتجاهات أو مناهج اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو سياسية لا يعرفونها ولا يرضون عنها ".[2]

الشعب هو السيد في نظام الحكم الديمقراطي ذلك هو مفهوم الديمقراطية عند القرضاوي.

لقد اختلفت التعاريف فكل منهم اهتم بجانب وأغفل الآخر، حيث عرَّفها جمال علي زهران على أنها "أسلوب للحياة ونظام يقوم على قناعة كاملة من مواطني المجتمع البشري بقيمة الديمقراطية فكرًا وممارسة، وقناعة كاملة بالمبادئ الأساسية من حرية ومساواة وعدالة، وأن السيادة للشعب دون سواه، كما

[1] برهان غليون وآخرون، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، (تحرير: علي خليفة الكواري)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص14.

[2] محمد حسن دخيل، **إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة**، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2009)، ص38.

أن هذه المبادئ تستلزم آليات معيَّنة تجسِّد المبدأ إلى واقع حي متجدد كتعدد الأحزاب والأفكار، وكل ما من شأنه تحقيق سيادة الشعب ومصلحته العامة".[1]

ويعرِّفها سليم الحص على أنها: "تعني الاحتكام للشعب بموجب نظام محدد في تشكيل السلطة الحاكمة، كما تعني وضع الحاكم باستمرار في منصة المحاسبة والمساءلة".[2]

أمّا المفكر السوداني حسن الترابي فيمتلك وجهة نظر خاصة إزاء المصطلحات الوافدة من الغرب، ويذهب لحد اعتبار الديمقراطية مصطلحًا إسلاميًا يقابله الشورى، حيث يرى أنه بإمكان أهل الحل والعقد أن يعملوا على مأسسة العمل السياسي في الإسلام بطريقة مشابهة للديمقراطية من خلال تكييف المؤسسات السياسية الإسلامية مع ظروف المسلمين السياسية.[3]

حسن الترابي ذهب إلى رؤية مخالفة للتعريفات السابقة حيث ركز على الجانب اللغوي الشكلي للديمقراطية لا على المضمون، فحسبه ما الديمقراطية إلا مصطلح غربي مشابه للشورى كمصطلح إسلامي وما تتضمنه من مقومات.

الفرع الثالث: جوهر الديمقراطية بالمنظور الإسلامي

فإنَّه يعني أن الحاكمية لله الخالق لا للمخلوق، قال تعالى: ﴿ أَلَيْسَ الله بِأَحْكَمِ الحَاكِمين﴾/سورة التين/8، وقال تعالى أيضًا ﴿إن الحكم إلاَّ لله أمر ألا تعبدوا إلاَّ إياه ذَلِكَ الدِّينُ القَيِّمْ ولَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلمونْ﴾ /سورة يوسف/40/ فالله عزَّ وجل، هو خالق الخلق وهو يعلم ما يَصلُح لهم وما يُصلِحهم من أحكام، والبشر يتفاوتون في العقول والأخلاق العادات، وهم يجهلون ما يصلح لهم فضلاً عن أن يكونوا على علم بما يصلح لغيرهم ، ولذا فإن المجتمعات التي حكمها في التشريعات والقوانين لم يُرَ فيها إلَّا الفساد.[4]

نحو تعريف إجرائي للديمقراطية:

إنَّ تعريف الديمقراطية وفقًا لكونها مصدرًا أو هدفًا للسلطة يطرح العديد من المشاكل العلمية كصعوبة قياسها في بلدٍ ما، لذا فإنَّ الأخذ بمفهومها الإجرائي هو الأنسب لتفادي إشكالية الخصوصية

---

[1] عائشة عباش، **إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي – تونس نموذجًا**، (برلين: المركز الديمقراطي العربي ،2017)، ص34.

[2] محمد حسن دخيل، مرجع سابق، ص38.

[3] محمد الشريف أقضي، مرجع سابق، ص17.

[4] محمد رضا سلطاني، "**الاقتصاد الريعي والتحول الديمقراطي –دراسة حالة: الجزائر 1988–2014**"، رسالة ماجستير، (جامعة المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014–2015)، ص29.

والمحلية مادامت أنها مجموعة معايير لإدارة الشأن العام، وفي هذا الصدد يعرِّف فرنسيس فوكوموياً الديمقراطية بأنها: "الحق المعترف به من الجميع لكافة المواطنين في أنَّ يكون لهم نصيب في السلطة السياسية". لقد أكدَّ فوكوموياً على أهمية التعريف الإجرائي للديمقراطية وذلك لأنَّ أكبر أعداء الديمقراطية حسبه يشنون هجومًا على الديمقراطية الحقيقة.[1]

من خلال التعاريف المقدمة مسبقا نلاحظ أن الديمقراطية اختلفت من حيث المضمون بين الدارسين والمفكرين، وذلك راجع لاختلاف المدارس الفكرية التي ينتمون إليها، وكذلك البيئة التي تم التنظير فيها حيث تؤثر على المفاهيم وتساهم في اختلافها، إلا أنها تتفق حول معايير عامة وموحدة تتسم بها الديمقراطية كنظام حكم وتتمثل في:

- انتخابات حرة ونزيهة في ظل التعددية.
- التداول السلمي على السلطة.
- ضمان الحقوق والحريات لكل فرد.
- المشاركة في صنع القرار.
- حرية المنافسة.

المطلب الثاني: التطور التاريخي الديمقراطي

تعود الجذور التاريخية والإرهاصات الفكرية للديمقراطية الحديثة، إلى أنظمة الحكم التي كانت سائدة في المدن الإغريقية القديمة، والتي كان أنموذجها المثالي "مدينة أثينا" [2] وذلك منذ القرن السادس قبل الميلاد فقد مثلت هذه المدينة المهد الأوَّل الذّيُ طبق فيه الحكم الديمقراطي وتثبيته، بحيث كانت القوانين اليونانية هي أساس الديمقراطية والتي مثلت الإرادة الإلهية مصدرًا لهذه القوانين، ثم أصبحت هذه القوانين صادرة عن إرادة الشعب وكأنَّها اتفاق بين الجميع، وبهذا يقول المفكر بركليس perkles "إن سر عظمة الحضارة اليونانية يكمن في طبيعة نظامها الديمقراطي، والديمقراطية ليست تنظيمًا للسلطة بل هو مجموعة من الأخلاقيات التي تلتقي فيها العدالة بالحرية"[3]. وقد قامت أثينا بوضع أوَّل دستور أطلق عليه

---

[1] مصطفى بلعور، "**التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية – دراسة حالة: النظام السياسي الجزائري 1988-2008**"، أطروحة دكتوراه، (جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2009-2010)، ص21.

[2] غاني بودبوز، مرجع سابق، ص38.

[3] سلامة عبد الرحمان يوسف، "**التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون الأول /2010**"، رسالة ماجستير، (جامعة النجاح الوطنية نابلس، كلية الدراسات العليا، 2016)، ص24.

" دستور سولون"* وذلك في العقد الأخير من القرن السادس قبل الميلاد، حيث تعتبر الديمقراطية الأثينية أوَّل ديمقراطية تنطبق عليها المفاهيم المعاصرة، وذلك من خلال إشراك المواطنين في تسيير شؤون الدولة، والتي تحدَّث عنها أفلاطون وقال:" إنَّ مصدر السيادة هو الإرادة المتحدة للمدينة أي الشعب". وعند أرسطو في بيانه لأنواع الحكم الثلاثة: الملكية، الأرستقراطية والجمهورية وصفها (أي الديمقراطية) بأنها جمهورية أي الشعب هو الذي يتولى زمام أموره بنفسه.[1]

تعتبر الديمقراطية الإغريقية أنموذجا ملهما لأن الإغريق هم من اخترعوا هذه التسمية ويفتخرون بذلك لأن النظام الديمقراطي الذي تشتهر به أثينا نظام أصيل لم تقلد فيه أحدا، وعلى حد تعبير كارل بوبر K.Popper فإن الحضارة الأثينية نقلت الحضارة الغربية من النزعة القبلية إلى النزعة الإنسانية بابتداعها للأنموذج الديمقراطي.[2]

ويعد فيليب بو Philipp pot أوَّل من اعتمد المبدأ الديمقراطي سنة 1414 "التأييد سياسة الشعب"، بمناسبة الوصاية على الملك القاصر شارل الثامن . كما تمسك البروتستانت والكاثوليك بالمبدأ الديمقراطي في القرن السادس عشر لتقييد سلطة الملوك التي تجاوزت وقتئذٍ كلَّ حد معقول.[3]

لقد استقر في الدراسات المختلفة بأنّ الديمقراطية نشأت مع انتقال المجتمعات الأوروبية من مرحلة الإقطاع إلى مرحلة الرأسمالية Capitalism والتي جسدت تحولات سوسيواقصادية عميقة كانت العلامة الأبرز فيها هي الصعود الاجتماعي والسياسي للبرجوازية الذي ترتب على النهضة الصناعية والتحول الحديث وأُفول الإقطاع المتحالف مع السلطة الملكية والكنائسية، من خلال وجود الأدبيات الفلسفية خاصة خلال القرن السادس عشر والسابع عشر، والتي قدمت الدعامة الشرعية لإسقاط النظم الفردية وتأييد فكرة الديمقراطية.[4]

كان لاندلاع الثورة الفرنسية 1789 الفضل الكبير في نشر الديمقراطية على أوسع نطاق على المستوى الفكري والممارساتي، حيث هيأت المناخ المناسب لتطبيق فكرة الديمقراطية بعد أن كانت مبدأ نظري بحت في عقول المفكرين ومؤلفاتهم، وانتهاج أصحابها للمبادئ التي تقوم عليها هذه الفكرة، وتأكيدًا لذلك جاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1789 متضمنًا مبادئ منها: أنَّ الأمة هي مصدر

---

* – **سولون" SOLON**": المشرع الأثيني الأسطوري.

[1] عبد الرحمان بن حماد العمر، **هذه هي الديمقراطية** (الرياض: دار الحلية،1423هـ)، ص13.

[2] خالد توازي، مرجع سابق، ص28.

[3] محمد نصر مهنا، **تطور النظريات والمذاهب السياسية**، (القاهرة: دار الفجر،2006)، ص 225.

[4] محمد الشريف أقضي، مرجع سابق، ص13.

السيادة، وأنَّ الأفراد يولدون أحرارًا، وأنَّ القانون هو التعبير عن الإرادة العامة للأمَّة ؛ لقد صاحب الثورة الفرنسية عام1789 ظهور مذهبين: الأوّل المذهب الحرّ، حيث أخرج مونتيسكيو Montesquieu في كتابه (روح القوانين) والذي دعا فيه إلى مبدأ الفصل بين السلطات كوسيلة للحد من تعسف السلطة واستبدادها وضمانها للحريات الفردية، أما المذهب الثاني فهو المذهب الديمقراطي، فقد تخيّل روسو Rousseau بمؤلفه (العقد الاجتماعي) عقدًا اجتماعيًا يتنازل فيه الفرد عن حقوقه الشخصية للمجموع، وهكذا أصبح دور الوسيط (الحكومة) أمرًا ممكنًا وميسورًا [1]. وبوجه عام تطورت الديمقراطية الغربية تاريخيا ومرت بمحطات حاسمة وتوسع خلال هذا التطور مفاهيم الشعب الأمة والفرد، كما انتقل الانتماء الأساسي قانونيا من العقيدة إلى المواطنة Citizenship كجزء من الأمة.[2]

وهكذا نجد أن تطور الديمقراطية ترافق كما أشير مسبقا مع تطور وعي الإنسان لذاته ولمصالحه، وتطور الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وبالتالي تطور الأهداف التي ترمي الديمقراطية إلى تحقيقها، حيث أنها ومنذ ظهورها في اليونان أول مرة كممارسة أين كان الشعب هو من يمارس الحكم بطريقة مباشرة بدأت في التطور كفكر، وذلك مع أرسطو، سقراط وأفلاطون وغيرهم من المفكرين، لتتوسع وتخرج عن نطاق الدولة الأثينية وتنتشر عبر أرجاء العالم كفكر وممارسة خاصة في أواخر القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر لتعرف رواجا، كما أصبحت اليوم وفي عصرنا الحالي نظام الحكم المثالي تسعى الدول إلى تطبيقه لما له من ميزات، توفر وتضمن لشعوب العالم العيش بحرية وكرامة.

المطلب الثالث: مقومات الديمقراطية

قام العديد من المفكرين بتحديث مجموعة من المقومات والمبادئ التي يجب أنّ تتوفر لقيام نظام ديمقراطي.

حيث وضع Robert Dhal خمسة معايير ذات توجه عملياتي للديمقراطية PROCESS-ORIONTED وتتمثل في:[3]

1.المشاركة الفعالة: وتتمثل هذه المشاركة في إعطاء فرص متساوية وفعَّالة للجميع لعرض آرائهم حول ما يجب أن تكون عليه سياسة الجماعة على الأعضاء الآخرين.

[1] محمد رضا سلطاني، مرجع سابق، ص2.

[2] خالد توازي، مرجع سابق، ص13.

[3] تشارلز تيلي، مرجع سابق، ص25 -26.

2.المساواة في حق التصويت: وذلك أن يتساوى جميع المواطنين في الفرص الممنوحة لهم للتصويت، ويجب اعتبار جميع الأصوات متساوية.

3. التفهم المستنير: يجب أن تفتح أمام كل عضو الفرص المتساوية والفعَّالة للاطلاع على السياسات البديلة ذات الصلة ونتائجها المحتملة.

4.تنظيم جدول أعمال: يجب أن يمنح الأعضاء الفرصة الخاصة ليقرروا كيفية تنظيم جدول الأعمال وتحديد مواده إذا أرادوا، فسياسات الجماعة المنفتحة دائمًا على التغيير من قبل الأعضاء إذا اختاروا ذلك.

5.شمول البالغين: ويقصد بالبالغين هنا جميع المقيمين الدائمين من البالغين أو معظمهم تكون لهم الحقوق الكاملة كمواطنين والتي تتضمنها المعايير الأربعة الأولى.

أما ليبست lipset فقد حدد أركانا أخرى تقوم عليها الديمقراطية وهي فيما يلي :[1]

1- وجود صيغة سياسية formule politique حسب ما قدمه Gaetano mosca ويعني بها معتقدات ونسق من القيم التي توجه للمجتمع لتبني مشروع معين.
2- وجود آليات حرة لاختيار القادة.
3- وجود معارضة حقيقية.
4- حكم القانون.
5- الفصل بين السلطات.
6- الشرعية الشعبية.
7- احترام الأقليات.

ويعتقد لاري دياموندLarry Diamond وآخرون أنَّ مبادئ الديمقراطية تتمثل في وجود منافسة واسعة ومهمة بين الأفراد والأحزاب السياسية للوصول بطرق سلمية، وفي فترات منتظمة، ودرجة عالية من المشاركة السياسية في اختيار الحكام، والبرامج السياسية عبر انتخابات نزيهة وشفافة لا تقصي أي طرف سياسي، ومستوى كافي من الحريات المدنية والسياسية المتمثلة في حرية التعبير والنشر والإعلام والتجمع، وحرية تشكيل منظمات، والانتماء إليها، ضمانًا لاستقامة المنافسة والمشاركة السياسية.[2]

[1] René Sandretto, op.cit.

[2] رياض بوريش،" **الديمقراطية والحكم الراشد**"، منشورات الوطن اليوم، سطيف، 2017، ص10.

كما نجد محمد عابد الجابري والذي يضع ثلاث أركان للديمقراطية من المنظور الواقعي والتي يقصد بها الممارسة الديمقراطية كما هي في العصر الحاضر وهي:[1]

- حقوق الإنسان في الحرية والمساواة وما يتفرع عنهما كالحق في الحريات الديمقراطية والحق في الشغل وتكافؤ الفرص...الخ.
- دولة المؤسسات، وهي الدولة التي يقوم كيانها على مؤسسات سياسية ومدنية تعلو على الأفراد مهما كانت مراتبهم وانتماءاتهم العرقية والدينية والحزبية.
- تداول السلطة داخل هذه المؤسسات بين القوى السياسية المتعددة وذلك على أساس حكم الأغلبية مع حفظ حقوق الأقلية.

كما يرى البروفيسور باردو أنَّه لقيام نظام ديمقراطي يجب:[2]

- إنكار الذات وتغليب الأفكار العامة.
- حل المنازعات بالطرق السلمية.
- الاطمئنان المادي والمعيشي.
- توفر جهاز إداري كفؤ كفيل بتحويل القرارات المسيطرة إلى واقع حي.

إلَّا أنَّ المفكر الفرنسي ريمون آرون يذهب أنَّ هناك ثلاث شروط لقيام النظام الديمقراطي وهي:[3]

- قدرة السلطة على فض النزاعات.
- توفر بنية اقتصادية فعالة.
- إقامة كوابح تهدف إلى تقييد نشاط الذين يرغبون في تغيير البنية الأساسية للمجتمع.

في نفس السياق يضيف آلان تورين في كتابه (ما الديمقراطية) أنّه يجب أن تتكامل ثلاثة أبعاد لتحقيق الديمقراطية:[4]

- الصفة التمثيلية للزعماء أي وجود فاعلين اجتماعيين يكون الوكلاء السياسيون آلات لهم وممثلين، أما والمجتمع المدني مؤلف من تعددية الفاعلين الاجتماعيين فلا يسع الديمقراطية أن تكون ذات صفة تمثيلية ما لم تكن تعددية.

---

[1] محمد عابد الجابري، **الديمقراطية وحقوق الإنسان**، ط1 /1994، ط2/ 1997، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، ص86.

[2] غاني بودبوز، مرجع سابق، ص10.

[3] نفس المرجع السابق، ص9.

[4] آلان تورين، مرجع سابق، ص 38.

- أن يكون الناخبون مواطنين ويعتبرون أنفسهم كذلك، وشعورهم بالانتماء إلى مجتمع سياسي لا لقرية أو عرق أو مذهب ديني.
- ينبغي أن تكون الديمقراطية بوجود الانتخابات نفسها أولا، وذلك عن طريق احترام القوانين التي تعين الحدود التي تجري ممارسة السلطة ضمنها.

عمومًا وانطلاقًا من عرضنا السابق لأهم الآراء التي جاءت على المقومات التي يجب أن يقوم عليها أي نظام ديمقراطي يمكن إيجازها في النقاط التالية:[1]

- توافر الحرِّيات الأساسية مثل "حرِّية الرأي والتعبير، حرية إنشاء الجمعيات السياسية".
- وجود انتخابات دورية حرَّة ونزيهة.
- التعددية السياسية بمعنى وجود حزبين سياسيين أو أكثر تتنافس للوصول إلى السلطة.
- فصل السلطات عن بعضها البعض، مع تحديد وظيفة كل منها (السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية والسلطة القضائية)
- مبدأ سيادة القانون، بمعنى الجميع متساوون أمام القانون في كلّ الظروف حيث لا فرق بين رئيس دولة أو مواطن عادي.

هي مقومات تعتبر كشروط لقيام الديمقراطية وغيابها عائق أمام قيام أي نظام ديمقراطي، ورغم الاختلافات بين الباحثين في إقامة شروط ومقومات للديمقراطية اختلفت باختلاف البيئة التي تم التنظير فيها للشروط، إلا أن الجوهر واحد وهو تحقيق الديمقراطية التي تحقق أكبر قدر من الحرية وضمان العيش بكرامة في المجتمع.

المطلب الرابع: أشكال تطبيق الديمقراطية

يقصد بأشكال تطبيق الديمقراطية هو كيفية إجراء العملية الديمقراطية التي تراعي التمثيل الصحيح للإرادة الشعبية. وعليه يمكن تصنيف أنماط الديمقراطية حسب علاقة الشعب مع السلطة إلى عدة أشكال وهي كالآتي:

[1] مخيمر أبو سعدة، **الديمقراطية ومعوقات التحول الديمقراطي في الوطن العربي**، (تحرير: رفيق المصري)، (مصر: مركز حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية ،2007)، ص26.

أ. الديمقراطية المباشرة Direct Democracy :

هي الديمقراطية التي يمارس فيها الشعب السيادة بنفسه دون وساطة أو نواب أو ممثلين عنه، حيث يتولى الشعب ممارسة السلطات التشريعية، التنفيذية والقضائية[1]. لقد عُرِف هذا النوع من الديمقراطية في المدن اليونانية القديمة تحديدًا مدينة "أثينا"، فقد كانت تعرض مشروعات القوانين على الشعب ذاته من خلال الجمعية التي تضم سائر المواطنين الأحرار عدا الشرق الذين ليس لهم حق المشاركة في الحياة السياسية، ونظرًا لذلك يرى البعض أن اليونان كانوا يعيشون في ظل ديمقراطية مباشرة هو قولٌ مبالغ فيه.[2]

لقد كان الفيلسوف الفرنسي روسو من أشد المتحمسين للديمقراطية المباشرة، لأنها هي المثل الأعلى للنظرية الديمقراطية الحقيقية، والنتيجة الحتمية لمبدأ سيادة الأمة، لهذا فإنَّ **روسو** كان يرى أنَّ أي نظام لا يتبنَّى الديمقراطية المباشرة لا يُعد نظامًا ديمقراطيًا، وقد عبَّر عن ذلك في كتابه (العقد الاجتماعي).[3]

رغم المزايا التي عُرفت بها الديمقراطية المباشرة تبقى فعلاً الأنموذج الأمثل لمشاركة الشعب في حكم نفسه بنفسه، إلاَّ أنَّ هذه المثالية لا يمكن أن تنسجم مع حاجات ومتطلبات المجتمع السياسي المعاصر وبخاصة في ظل توسع الرقعة الجغرافية والتعداد السكاني الهائل.

ب. الديمقراطية النيابية (الغير مباشرة) parliamentary democracy :

في النظام النيابي تتحدد مهمة الأفراد باختيار النواب الذين يتولون الحكم نيابة عن الأمّة، وفي هذه الحالة لا يتولى الشعب السلطة بنفسه، وإنما يُلقي بمسؤولية الحكم ومباشرة السلطة على الهيئة التي يختارها لهذا الغرض، كما يقوم الشعب بانتخاب رئيس الجمهورية إذا كان الحكم جمهوريًا[4]؛ وفي ظل هذه الصورة يخوَّل للشعب حق مراقبة حكامه من خلال وسائل شتى تتمثل في:[5]

- الاستفتاء الشعبي.
- الاعتراض الشعب

---

[1] محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص230.

[2] أحمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، رؤية للواقع السياسي في العالم الثالث**، (الإسكندرية: سلسلة كتب عربية، د. س)، ص 261.

[3] احمد الخطيب نعمان، **الوجيز في النظم السياسية**، ط2 (د. ب: دار الثقافة ،2011) ص246.

[4] محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص236.

[5] أحمد وهبان، مرجع سابق، ص165.

- الاقتراع الشعبي
- حق الناخبين في إقامة نوابهم
- حق الحل وحق عزل رئيس الجمهورية
- وتتباين هذه الحقوق الخاصة بالشعب من بلد إلى آخر.

ويقوم هذا النوع من الديمقراطية على مبدأين هما:[1]

✓ وجود هيئة تشريعية (برلمان) يتم انتخابها كلّها أو غالبيتها بواسطة الشعب.

✓ وجود مبدأ المسؤولية الوزارية.

لقد أنشأ النظام الديمقراطي النيابي في إنجلترا أوّلاً ثم شهد انتشارًا وذيوعًا، حيث يعتبر هذا النوع من الديمقراطية هو المطبق في وقتنا الحالي في أغلب وان لم نقل كل المجتمعات الديمقراطية.

ج. الديمقراطية شبه المباشرةsemi direct democracy:

تعتبر الديمقراطية شبه المباشرة نظامًا وسطًا بين الديمقراطية المباشرة ، حيث يتولى الشعب مباشرة السلطة بنفسه، وبين الديمقراطية النيابية، حيث يقتصر دور الشعب على اختيار ممثلين له يتولون الحكم نيابة عنه، ويقوم هذا النظام على وجود برلمان أو هيئة منتخبة، كما هو الحال في النظام النيابي مع احتفاظ الشعب لنفسه ببعض السلطات التي تمارسها وفقًا لوسائل معيَّنة تختلف من نظام إلى آخر[2].و هنا تظهر الديمقراطية شبه المباشرة كتطور للنظام البياني، تطور من شأنه أن يجعل للشعب أو لجمهور الناخبين حق مشاركة البرلمان في السلطة، بل وحق مراقبته.[3]

د. الديمقراطية الليبرالية liberal Democracy:

لا تعد سوى شكل من أشكال الديمقراطية التمثيلية حيث تتقيد الحكومة بدستور يضع معالم الحقوق والحريات الفردية والجماعية ويكون الضامن لحقوق الأقليات المكونة للمجتمع، كما يضع الدستور قيودا على ممارسة إرادة الأغلبية حتى لا تطغى. ومن فضائل الديمقراطية الليبرالية القدرة على تقييد السلطة الحاكمة إضافة إلى متابعة ممارساتها المختلفة ومحاسبتها ويقال أيضا أن مصادر قوة الديمقراطية الليبرالية أنها نظام حكم يعد الرؤوس بدل قطعها أو كسرها.[4]

---

[1] عائشة عباش، مرجع سابق، ص37.

[2] محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص237.

[3] عبد الوهاب محمد رفعت، مرجع سابق، ص 308.

[4] برهان غليون وآخرون، مرجع سابق، ص64.

هـ. الديمقراطية المتضمنة Embedded Democracy:

الديمقراطية المتضمنة وفق تصورات Wolfgang Markel هي مجموعة من الهياكل والبناءات المؤسساتية العميقة والمعقدة التي توفر مجموعة من القواعد القانونية والدستورية التي تسمح بمواجهة التحديات الداخلية خاصة الأزمات الخانقة التي تعرفها اغلب المجتمعات كما تسمح بمواجهة التحديات الداخلية .كما تسمح بمواجهة المعضلات العولمية وتحديات البيئة الخارجية مما يسمح بتحقيق نوع من الاستقرار السياسي عن طريق خلق ظروف مواتية لحماية القيم الديمقراطية بطريقة تتلاءم مع خصائص المجتمعات والوضع الداخلي للدولة عن طريق متطلبات تتعلق بفعالية النظام الانتخابي والسلطة والمسائلة. إضافة إلى ضرورة وجود هامش للحرية وتفعيل دور المجتمع المدني.[1]

و. الديمقراطية التوافقية Consensual democracy:

تمثل فكرة التوافقية نقطة تقاطع الحلول السياسية التي تأخذ تمثيل الهويات الجماعية في الحسبان على مستوى طريقة الانتخابات، والائتلافات، وأحيانًا على مستوى طريقة النظام السياسي بمجمله من أجل تحقيق الاستقرار وتجنب الصراع والحرب الأهلية، وقد ظهرت نماذج التوافقية عمليًا في نهاية القرن التاسع عشر ومع بداية القرن العشرين في بلدان أوروبا الغربية، وتحديدًا في بعض الدول المتعددة القوميات واللغات سعيًا لتحقيق الاستقرار في إطار سياسي لا يحصر نفسه في "ديمقراطية الأغلبية" التي قد تهمَّش فيها الأقليات الإثنية.[2]

تشكل الديمقراطية التوافقية أحد النماذج المقترحة لمعالجة مسألة المشاركة السياسية في المجتمعات التعددية أو المتعددة، فهي خلافًا للديمقراطية التمثيلية، لا تستند إلى عناصر التنافس في البرامج والاستراتيجيات، والاحتكام إلى منطق الأغلبية الحاكمة والأقلية المعارضة، والتطبيق المتواتر لأسلوب الاقتراع أو الانتخاب، بل تستند أساسًا على مواصفات بناء التحالفات الكبيرة التي تضمن للمكونات الأساسية فُرص التمثيل والمشاركة في صنع القرار من أعلى هرمه إلى أسفله دون الخضوع لسلطة الأغلبية، إذ تحتفظ الأقلية بحق النقض أو الاعتراض، ما يجعل قدرتها على مواجهة الأغلبية وتجنب هيمنتها متاحة وممكنة على صعيد الممارسة. فالديمقراطية التوافقية بهذا المعنى ولدت واستقرت

[1] محمد الشريف أقضي، مرجع سابق، ص32.

[2] عزمي بشارة،" **في تطور مفهوم الديمقراطية التوافقية وملائمتها لحل الصراعات الطائفية: نموذجا ايرلندا ولبنان**"، مجلة سياسات عربية، ع30، يناير 2018، ص8.

في شروط يطبعها الانقسام المجتمعي والتباينات الإثنية، العرقية والجهوية وضعف الوحدة الوطنية وكذا صعوبة الاستقرار السياسي.[1]

ز. الديمقراطية التشاركية Participatory democracy :

مع بداية القرن الحالي قدمت لنا التجربة الفنزويلية مصطلحا جديدا هو الديمقراطية، حيث يرتكز هذا النوع من وجهة نظر الفيلسوف البراغماتي جون ديوي على مواطنة نشطة ومطلعة عارفة، وعلى تكوين مواطنين نشطين قادرين على تصريف قدراتهم في التنقيب والبحث بأنفسهم عن حلول ملائمة لقضاياهم، وعلى إرادة لدى السلطات والمؤسسات السياسية التمثيلية في تقاسم هذه السلطة من أجل جعل الوظيفة الديمقراطية تتمحور أكثر حول تحسين أوضاع الناس[2]. ويفترض أن يشارك المواطنون بشكل مباشر دون أن ينوب عليهم أحد في وضع القوانين والسياسات ويرى أنصار هدا الشكل من الديمقراطية أن هناك أشياء عديدة تدعم رأيهم وهي جعل المواطن أكثر وعي بالمسؤولية الملقاة على القادة السياسيين ونجد محاولات لتطبيق هدا النموذج على المستوى المحلي في بعض الدول الغربية.[3]

ح. الديمقراطية الإلكترونية Electronic democracy:

جاءت استجابة للتطور التكنولوجي الذي عرفته البشرية من خلال تطور وسائل الاتصال سيما الأنترنيت ومن نتائجه إمكانية الانتخاب إلكتروني ومناقشة القوانين من خلال الفضاء الإلكتروني ويناضل البعض إلى ضرورة اعتمادها كصورة من صور الديمقراطية المباشرة لأنها تكفل للمواطن المشاركة بطريقة مباشرة في جل القضايا السياسية دون وسيط سوى تكنولوجيا الاتصالات واليوم أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي مكان لتضارب الأفكار والقوانين التي تطرحها الحكومة أو البرلمانات وأصبحت الدول المتقدمة تستند على هذه المواقع أحيانا لجس نبض الرأي العام حول القضايا المهمة ويمكن القول أن هذه المواقع أصبحت بمثابة الاكليزيا التي كانت مكانا لنقاش الأفكار بيد أن الاختلاف الوحيد هو أنها لا تملك سلطة التقرير النهائية إلا أنها لها تأثير بارز في رسم السياسات العامة ونستطيع أن نقول بأنها وسيلة حديثة

---

[1] أمحمد مالكي، "**في معنى الديمقراطية التوافقية**"، 20 أفريل 2018، تم تصفح الموقع يوم 2019/02/08، 17:43 في : http://m.alyaoum24.com/1069651.html.

[2] شاهر إسماعيل الشاهر، **دراسات في الدولة والسلطة والمواطنة**، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2017)، ص 76-84.

[3] خالد توازي، مرجع سابق، ص36.

لتطبيق الديمقراطية المباشرة بصورة عادلة لكنها تفترض بلوغ شروط مثل التعليم والتكنولوجيا وضرورة التحكم فيها.[1]

ط. الديمقراطية الجيدة good democracy :

الديمقراطية الجيدة هي الجودة الديمقراطية التي تقوم على استقرار البناء المؤسساتي للدولة عن طريق تحقيق قيم الحرية والمساواة بين المواطنين وتوطيد الشرعية القانونية والسياسية لعمل المؤسسات التنفيذية والتشريعية بواسطة الآليات السلمية وهي المتغيرات التي تعبر عن رضا المواطنين بالهيئات المنتخبة مع دعم قوي لمنظمات المجتمع المدني في أعمال الرقابة على عمل المؤسسات السياسية مع السعي في اتجاه تعزيز قيم الحكم الديمقراطي من خلال حكم القانون والمساءلة والاستجابة. أنّ الديمقراطية الجيدة هي جودة الديمقراطية التي تقدم بنية مؤسساتية مستقرة تحقق الحرية والمساواة بين المواطنين من خلال العمل الشرعي للمؤسسات والآليات تتعلق بالديمقراطية الجيدة بنظام شرعي يرضي المواطنين بشكل كامل(الجودة من ناحية النتيجة) أما الأمر الثاني فالديمقراطية الجيدة هي النظام الذي يتمتع فيه المواطنون والجمعيات والجماعات بمستوى عقلاني من الحرية والمساواة (الجودة من ناحية المحتوى) أما الأمر الثالث فيشير إلى أن الديمقراطية الجيدة هي نظام يتمتع فيه المواطنون بالسلطة في تقييم ومراجعة مدى تحقيق الحكومة لأهداف الحرية والمساواة وفق مبدأ القانون ومراقبة كفاءة قرارات الحكومة والمسؤولية السياسية والمساءلة للمسئولين المنتخبين فيما يتعلق بمطالب المجتمع المدني (الجودة من ناحية الإجراء).[2]

المبحث الثاني: المقاربة المعرفية لمفهوم التنمية السياسية

المطلب الأول: مقاربة مفاهيمية للتنمية السياسية

التنمية السياسية كلمة مركبة من قسمين أولها "التنمية" وثانيها "السياسية" والتي أصلها "السياسة"، حيث سنعرف كل قسم على حدى:

-التنمية:

لغة: من النمو أي ارتفاع نسبي من موضع إلى موضع آخر، ونقول نما الشيء أي ازداد وكَثُرَ.

[1] نفس المرجع السابق، ص36.

[2] محمد الشريف أقضي، مرجع سابق، ص33.

اصطلاحًا: التنمية هي عملية الانتقال بالمجتمعات من حالة ومستوى أدنى إلى حالة ومستوى أفضل، ومن نمط تقليدي إلى نمط آخر متقدم كمًّا ونوعًا، وتُعدُ حلاً لا بد منه في مواجهة المتطلبات الوطنية في ميدان الإنتاج والخدمات.[1]

ولعلَّ أقدم تعريف للتنمية هو تعريف الأمم المتحدة حيث عرَّفتها على أنَّها:"عبارة عن مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم من أجل توحيد الجهود بين الأهالي والسلطات العامة، بهدف تحسين المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي في وسط المجتمعات القومية والمحلية، والعمل على خروج هذه المجتمعات من عُزلتها لتشارك بشكل إيجابي وتساهم في التقدم العام للبلاد".[2]

-السياسية:

لغة: كلمة مشتقة من "ساس" ، وساس تعني تقويم الأمر وإصلاحه.

اصطلاحًا: هناك من يعرِّف السياسة على أنها علم الحكومة، وفن علاقات الحكم، وتطلق على مجموعة الشؤون التي تهتم بالدولة، أو الطريقة التي يسدادها الحكم[3]. وآخرون يعتبرون السياسة أنّها تدور حول الرعاية والتدبير لشؤون الناس، وهدفها تحقيق الخير والصلاح، وترويض الفاسد، والتطلع إلى التغيير وتحسين الشأن.[4]

إنَّ مفهوم التنمية السياسية ليس بالبسيط ، فقد مرَّ هذا المفهوم بعدَّة مراحل ودراسات قبل أن يصبح مضبوطًا إلى حدٍّ ما، ومن بين الإسهامات العلمية في تطوير هذا المفهوم وتحديده نجد إسهامات كلّ من لوسيان باي L.Pye وغابرييل ألموند G.ALMOND ، فقد تناولا الموضوع من خلال المدخل الوظيفي للنظام السياسي، بينما ربط أورقانسكي Organsky بين مدخلي الأزمة والمرحلية في التطور[5] ، وهذا ما يصعب من عملية وضع تعريف موحّد لمفهوم التنمية السياسية حيث تتسم التعاريف في هذا المجال بالتّشعب والتباين، وسنحاول حصر البعض منها فيما يأتي:

---

[1]ياسين ربوح،"**في مفاهيم التنمية ومصطلحاتها**"، مجلة ديوان العرب، ع3، 2008، ص8.

[2]علي عزبي وآخرون، **تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة**، (القاهرة: دار الفجر، 2003)، ص23.

[3]خضر خضر، **مفاهيم أساسية في علم السياسة**، ط2(لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب،2008)، ص8.

[4]عبد النور ناجي، **مدخل علم السياسة**، (الجزائر: دار العلوم ،2001(، ص9.

[5]جمال درويش، مرجع سابق، ص 25-26.

الفرع الأول: بعض الرؤى الغربية للمفهوم

لقد حاول ألموند وبويل تقديم وصف للتنمية السياسية بأنّها "تمثل استجابة النظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية والدولية، وتحديدًا استجابة النظام لتحديات بناء الدولة وبناء الأمة والمشاركة في التوزيع". وقد قاما بتحديد وفهم التنمية السياسية في إطار التحديث السياسي، إذ تتمثل معايير التنمية السياسية في التمايز البنيوي واستقلالية النظم الفرعية وعلمانية الثقافة.[1]

أمَّا جيمس كولمان James colemen فإنَّه يقدم منظورات ثلاثة لتحديد معنى التنمية السياسية وهي:[2]

المنظور التاريخي: والذي يرى أن عملية التنمية عملية تاريخية يمكن التوصل إلى مراحلها وخطواتها عن طريق تتبع تاريخ المجتمع الأوروبي.

المنظور النمطي: وينظر إلى التنمية في ضوء الثنائيات التقليدية في مقابل الحداثة، والصناعة في مقابل الزراعة.

المنظور التطوري: وينظر إلى التنمية على أنَّها عملية دائمة بدون نهاية يمثل المجتمع الأوروبي قيمة تطورها.

ويذهب لوسيان باي L.Pyeإلى تقديم تعريف للتنمية السياسية حيث حدد بأنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية. فالتنمية السياسية عند باي هي مقدمة التنمية الاقتصادية، وهي تنظيم للدولة القومية، وهي تنمية إدارية وقانونية، وهي إقامة المؤسسات وتحقيق الأهداف العامة.[3]

يُلاحظ على التعاريف السابقة أنها تعاريف تحمل الكثير من التحيّز للنموذج الأوروبي والغربي والذي يعتبرونه النموذج النهائي لمسار التطور دون مراعاة لخصوصية المجتمعات النامية.

إنَّ التنمية السياسية بمنظور هنتنغتون Huntington أن النمو السياسي هدفه الاستقرار، وهذا لا يتأتى إلاّ بعقلنة السلطة وتجاوز التحالفات التقليدية، بالإضافة إلى ضمان تمايز المؤسسات السياسية،

---

[1] محمد الزاهي بشير مغيربي، **التنمية السياسية والسياسة المقارنة،** (بنغازي: منشورات قاريونس. د.س)، ص23.

[2] نصر محمد عارف، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة، دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي،** (القاهرة: دار القارئ العربي، 1981)، ص232.

[3] عبد الرحمان برقوق وصونيا العيدي، "**التنمية السياسية، النشأة والمفهوم**"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، ع 5، الجزائر، مارس 2013، ص87.

وخاصة ظهور المشاركة السياسية .[1] وتقاس هذه المأسسة من خلال أربعة أزواج من المعايير: (المرونة/الجمود)، (التعقد/البساطة)، (الاستقلال الذاتي/ التبعية)، (الإتلاف/الفرقة)[2]. والتنمية السياسية تبعا لذلك إنَّما تعتمد على قوة ومجال المؤسسات السياسية التي تعني بدورها إجماعًا معنويًا ومصالح متبادلة.

كما تعتبر دراسة أورقانسكي Organsky من أكمل الدراسات التي ظهرت حتى اليوم حول التنمية السياسية فهي عنده تعني:" زيادة الكفاءة الحكومية على استخدام الموارد الإنسانية والمادية اللازمة لتحقيق أهداف قومية". [3]

إنَّ التنمية السياسية عند أورقانسكي ليست إلاَّ جانبًا من جوانب التنمية المجتمعية أي إشباع مجتمعي من طرف النظام.

ما نلاحظه على التعريفات السابقة أنّها محاولة لإسقاط التجارب الغربية على دول العالم الثالث إذا أرادت تحقيق تنمية سياسية كنموذج جاهز دون مراعاة البيئة الخاصة لهذا المجتمع. لذا فعملية التنمية السياسية يجب أن تأخذ في عين الاعتبار خصوصية المجتمعات.

الفرع الثاني: محاولات عربية لتحديد مفهوم التنمية السياسية

نجد في هذا الصدد نبيل السمالوطي والذي قدم تعريفا للديمقراطية على أنَّها "تتمثل في تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح، وقدرتهم على تعبئة كلّ الإمكانات المتاحة لمواجهة هذه المشكلات بشكل علمي وواقعي، هذا إلى جانب تمثيل الجماهير لقيم الديمقراطية وتحقيق المساواة السياسية بين أبناء المجتمع."[4]

وفي إحدى دراساته الهامة يخلص عبد الحميد الزيّات إلى تقديم تعريف للتنمية السياسية بشكل إجرائي بأنَّها:" **عملية سوسيو تاريخية متعددة الأبعاد والزوايا ، تستهدف تطوير أو استحداث نظام سياسي عصري، يستمد أصوله الفكرية من نسق إيديولوجي تقدُّمي ملائم يتّسق مع الواقع الاجتماعي**

---

[1] السعيد ملاح، "**التحول الديمقراطي كمدخل للانفتاح السياسي في العالم العربي**"، أطروحة دكتوراه، (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2013-2014)، ص78.

[2] عبد الرحمن برقوق وصونيا العيدي، مرجع سابق، ص88.

[3] مبروك ساحلي ويوسف بن يزة، "**دور البرلمان الجزائري في تحقيق التنمية السياسية**"، مجلة التواصل والإدارة والقانون، ع38، جوان 2014، ص276.

[4] علي مهدي كاظم، "**التنمية السياسية وأزمات النظام السياسي في العراق بعد عام 2003**"، مجلة دراسات دولية، ع56، ص125.

والثقافي للمجتمع، ويشكل أساسًا مناسبًا لعملية التعبئة الاجتماعية، ويتألف بناء هذا النظام من مجموعة من المؤسسات السياسية الرسمية والطوعية التي تتمايز عن بعضها البعض وظيفيًا، تمثل في الوقت نفسه الغالبية العظمى من الجماهير وتعكس مصالحها، وتهيئ المناخ الملائم لمشاركتها في الحياة السياسية بشكل إيجابي وفعَّال، يساعد على تعميق وترسيخ حقائق وإمكانيات التكامل الاجتماعي والسياسي، ويتيح الفرصة لتوفير أوضاع مواتية لتحقيق الاستقرار داخل المجتمع بوجه عام."[1]

لقد حاول الزيَّات طرح تصور شامل حول مفهوم التنمية السياسية ملمًا بجميع الجوانب التي تضمنتها التعاريف السابقة فقد ركز على كون التنمية السياسية عملية اجتماعية فهي لا تقتصر على البعد السياسي فحسب، ولكن تُلم بكل الأبعاد المجتمعية (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، سياسية...).

على ضوء ما سبق يمكن القول بأن تعريفات التنمية السياسية تنوعت وتعددت بحسب علماء السياسة والمفكرين كلٌّ حسب مدارسهم واتجاهاتهم الفكرية، ولكن يبدو لنا كتعريف إجرائي للتنمية السياسية على أنها عملية حضارية تسعى لتطور المجتمعات وترقى بحياة أفرادها، كما تعنى كذلك بأنظمتها السياسية لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وتكون أكثر فعالية وكفاءة. لضمان وتحقيق الاستقرار السياسي وحتى الاقتصادي والاجتماعي ...الخ.

الفرع الثالث: طبيعة ظاهرة التنمية السياسية

بالإضافة إلى كون التنمية السياسية–أحد جوانب التنمية المجتمعية–التي تعتبر عملية شاملة تتصل بالنظام المجتمعي، فإنَّ هناك مجموعة من المؤشرات والملاحظات التي تتصل بهذه الطبيعة والتي يجب أخذها بعين الاعتبار وهي:

- أنّها طويلة ذات مراحل، وهذا يعني أنّها تتطلب فترة زمنية طويلة خلال الانتقال من المجتمعات التقليدية إلى المجتمعات الحديثة وعبر مستويات مختلفة.
- التنمية السياسية هي عالمية ونظامية ومتجانسة.
- أنّها مفهوم حركي –عملية مستمرة–لا تتوقف عند حدّ معيّن من أجل تحقيق التقدم.
- هي عملية معقدة، حيث تكون جذرية أو ثورية.[2]
- أنّها عملية أو تطور، وكذلك تسمى عملية "تنمية" وليست مرحلة أو درجة.

[1] أحمد وهبان، مرجع سابق، ص15.

[2] عائشة عباش، مرجع سابق، ص20–21.

- أنّها مفهوم نسبي، بمعنى أنّ التنمية السياسية يمكن أن تكون ذات مضامين متباينة بتباين البيئات الثقافية والحضارية ونسق القيم السائدة.
- أنّها مفهوم محايد من حيث دلالته الأخلاقية أو الشكل السياسي الذي يتخذه المجتمع.[1]

المطلب الثاني: المسار التاريخي للتنمية السياسية:

لقد برز مفهوم التنمية بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ عصر آدم سميث في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلاَّ على سبيل الاستثناء فالمصطلحان اللذان استخدمهما هما التقدم الاقتصادي Economic progress والتقدم المادي material Progress ، حتى وعندما ثارت مدرسة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة هي التحديثModernization أو التغريب westernization* أو التصنيع Undustrialization ، إلَّا أن هناك استثناءين أساسيين هما استخدام شومبيتر في كتابه "نظرية التطور الاقتصادي"، واستخدام المؤرخين الاقتصاديين في العقود الأربعة الأولى من القرن العشرين لاصطلاح التنمية الاقتصادية، فقد برز هذا الأخير على مستوى علم الاقتصاد ثم انتقل إلى علم السياسة. حيث يرى أغلب كُتَّاب التنمية السياسية أنَّ مفهوم التنمية السياسية برز ليعالج أوضاع الدولة المستقلة حديثًا، فيما أطلق عليه "العالم الثالث" وواقعه "المتخلف" على المستوى الاقتصادي والسياسي[2]، وأنساقه الثقافية والإيديولوجية التي تتميز بها وتعيق تنميتها، على اعتبار أنها مجتمعات تقليدية تقترب من البدائية، ويجب عليها مواكبة الحياة العصرية التي أصبحت سمة للعالم المتقدم – تحديث هذه الأبنية والأنساق – وهكذا فقد أصبحت هذه الدول حقلًا خصبًا يثير اهتمام الدارسين، خاصة وأنّها تمثل عالمًا سياسيًا متحركًا يتصف بتطورات سياسية سريعة، تتراوح من مرحلة الثورة والكفاح ضد الاستعمار، فمرحلة التحرر الوطني إلى مرحلة بناء السلطة الوطنية، واختيار النظام السياسي

---

[1] أبو مدين طاشمة، "**إستراتيجية التنمية السياسية – دراسة تحليلية لمتغير الديمقراطية في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، (جامعة يوسف بن خدة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،2006–2007)، ص16.

* **التغريب:** يعد التغريب من أول المفاهيم التي أطلقت على عملية التنمية في سياق تطور المجتمعات الأوروبية الشرقية، وإلحاقها بالنمط الصناعي لأوروبا الغربية، ويتسق هذا المفهوم في معانيه ودلالاته مع حقيقة مفاهيم التنمية والتحديث. حيث يعد الغرض من توظيفه في الإنتاج الفكري الغربي تحقيق النمط الحضاري الأوروبي وسيادته على جميع دول العالم، إنَّ معنى هذا المفهوم يتضمّن تقليد الغير تقليديًا كاملًا، والعلاج بالمثل (Homeopathic)عكس الأخذ بأسلوب العلاج بالضِّد (Allopathic)الذي يولي أهمية لعمليتي التأصيل والتجديد في آن واحد.

[2] نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص231.

والأيديولوجية التي يسير عليها النظام وترتكز عليها تحولات المجتمع للقضاء على حالة التخلف وتحقيق التنمية.[1]

ومع أنَّ مفهوم التنمية السياسية كان متداولا من القرن الماضي، إلَّا أنه ظهر بشكل واضح في مطلع الستينات بتأثير مباشر أو بتحفيز من رواد لجنة السياسة المقارنة[2] Commitee of comparative politics كان من أهم روادها ليونارد بايندر Leonard Binder، جايمس كولمان James coleman جوزيف لابالومبارا joseph Laplomabara، لوسيان باي Lucien Pye ، سيدني فيربا Sidney Verba وأيرون فينر Hyron weiners هذه اللَّجنة أخرجت سبعة مجلَّدات لدراسة التنمية السياسية Political developement.[3] وبشكل مختصر فقد مرّت التنمية السياسية بثلاث مراحل رئيسية وهي:

المرحلة الأولى: بشكل عام تغطي فترة استقلال دول العالم الثالث خلال الخمسينات وبداية الستينات، وكان الاهتمام في هذه المرحلة مركزًا حول الآفاق الجديدة التي تواجه هذه الدول حديثة الاستقلال،وثم التركيز على النموذج الوظيفي الليبرالي كمعيار لتنمية هذه الدول، حيث تشترك هذه النماذج في تصورها واعتمادها على فكرة أنَّ هناك مقياسًا واحدًا للتنمية، ففي كتابات بارسونز Parsons وهاجين Hogen، وآيزنستاد Eisenstadt يمكن قياس التنمية السياسية من خلال مدى اكتساب هذا المجتمع مجموعة من الخصائص مثل المأسسة ،الاندماج والشرعية خاصة بلدان العالم الثالث، والتي اصطلح عليها بالبلدان المتخلفة Underdevloped contries.[4]

المرحلة الثانية: في هذه المرحلة بدأ عدد من علماء السياسة في تغيير اتجاه وطبيعة دراسات التنمية من خلال إعادة تعريف مفهوم التنمية السياسية، ومن أبرز العلماء السياسيين في هذا المجال هنتغتون Huntington الذي اهتم بمناقشة ونقد فكرة التطور الخطي لنظرية التحديث، خاصة إزاء الاضطراب الذي ظهر خلال عملية التحديث، وفي مقابل الفهم المعياري للاستقرار السياسي عدم الالتفات إلى جوانب الصراع. نظر هنتغتون إلى التنمية السياسية بوصفها عملية نمو في كفاءة المؤسسات، بحيث تكون قادرة على التعامل مع مقتضيات التعبئة الاجتماعية والمشاركة السياسية ودراسة النظام ومكوناته

---

[1] عبد الرحمان برقوق وصونيا العيدي، مرجع سابق، ص99.

[2] ريتشارد هيجوت، **نظرية التنمية السياسية**، (ترجمة: حمدي عبد الرحمان ومحمد عبد الحميد)، (الأردن: مطبعة الجامعة الأردنية،2001)، ص46.

[3] عبد الرحمان برقوق وصونيا العيدي، مرجع سابق، ص99.

[4] هشام عبد الكريم، "**المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر 1989-1999**"رسالة ماجستير، (جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، مارس 2006)، ص46.

من الداخل. ومن جهة أخرى فقد شهدت هذه المرحلة نمو النقد الراديكالي لدراسات التنمية، من خلال الكتابات النقدية لمجموعة من الأكاديميين الراديكاليين أمثال ماكليلاند Mc.Leland وهاجن Hagen والتي أكدت على دافعية الإنجاز، وبيندر Binder في تركيزه على البيروقراطية والقدرات الحكومية؛ واتجاه الماركسيين المجددين الذي يعرف باسم "نظرية التبعية"، والتي عبَّرت عنهم أعمال باران Baran وسمير أمين S.Amin ووالر شتاين Waller Stein وكاي Kay وليز Leys وفرانك G.Frank صاحب كتاب تنمية التخلف.[1]

المرحلة الثالثة: تميزت هذه المرحلة بوجود محاولات لأنصار المدخل التحديثي للرَّد على انتقادات نظرية التبعية، من خلال تطوير المدخل التحديثي، فمنذ سنة 1971 احتفظ الاتجاه الأكاديمي غير الماركسي باهتمامه وانشغاله بالحفاظ على النظام العام كمقياس لمفهوم التنمية السياسية، إلَّا أنه وفي إطار المدخل التحديثي، فإنَّ مفهوم التنمية السياسية أصبح يشمل قدرة السلطات السياسية على وضع وتنفيذ السياسة العامة. هكذا وابتداءً من دراسات بايندر Binder وزملائه عن أزمات وتعاقبات التنمية السياسية "أخذت دراسات التنمية السياسية ترتكز على استعمال مدخل السياسات العامة La politique publique". [2]

وأخيرًا نقول أنَّ التنمية السياسية من المواضيع الحديثة التي اهتم بدراستها حقل العلوم السياسية كدراسة تحت ما يسمى "التحديث السياسي" موضوعها الرئيسي هو تنمية المجتمعات الحديثة وإلحاقها بالركب الحضاري، ودفع أنظمتها السياسية للاقتداء بالنموذج الغربي باعتباره النموذج الأنسب والأصلح لها.

المطلب الثالث: المداخل النظرية لدراسة التنمية السياسية:

لدراسة مفهوم التنمية السياسية هناك مجموعة مداخل نظرية تعددت وتنوعت مظاهرها وتباينت اهتمامات الباحثين فيها في إطار تحليلهم وفهمهم لهذه الظاهرة، ويتوقف اختيار المدخل الملائم لدراسة أي قضية على شرطين أساسيين هما:[3]

- مدى اتساق المدخل المختار مع طبيعة وموضوع القضية محل الدراسة.

[1] ريتشارد هيجوت، مرجع سابق، ص48.

[2] هشام عبد الكريم، مرجع سابق، ص46-47.

[3] عائشة عباش، مرجع سابق ص 20.

- مدى كفاءة وقدرة المدخل المختار على تحليل وتفسير القضية سواء على المستوى النظري أو المستوى التطبيقي.

من خلال دراستنا هذه سوف يتم التطرَّق إلى أهم المداخل الرئيسية لدراسة التنمية السياسية، فكل مدخل يحمل وجهات نظر متباينة إلى حدّ ما والتي تتمثل في: المدخل القانوني، المدخل الجدلي المادي، المدخل البيئي الحضاري، المدخل البنائي الوظيفي، مدخل التاريخ المقارن.

أ. المدخل القانوني:

يعود المدخل القانوني إلى أنصار المذاهب الشكلية في تفسير أصل القاعدة القانونية، ومن وراءها قرار السلطة العامة بشأن موضوع معيّن، وخلاصة هذه المذاهب أنَّ القانون هو إرادة ومشيئة الحاكم أي الطرف الذي له السلطة العليا في المجتمع، ومن يملك هذه السلطة تأرجح بين القوة البشرية والقوة الغيبية، وسادت هذه النظرة بشكل خاص عندما كانت السلطة مطلقة للحكام، ومن خلال التفسيرات التي قدّمها أنصار العقد الاجتماعي، ومنح الحكام مطلق الحرية في التصرّف، وتجمع هؤلاء الفقهاء مقولة "لأنَّ القانون هو أمر من شخص مسلم له بالطاعة على الآخر واجب عليه الامتثال والطاعة"[1]. ومن هذه الزاوية تنطلق تحليلات المدخل القانوني للتنمية السياسية من فكرة مفادها أن النظام السياسي المتطور عبارة عن نسق من القواعد والقيم والمعايير القانونية العامة والمجرَّدة تقوم بحمايتها منظومة من المؤسسات والهيئات الرسمية التي تتمتع بسلطة القهر والإكراه لكل من جهاز الدولة والأفراد على حد سواء.[2] حيث أن جوهر التنمية السياسية في نظر القانون هو بالأساس قيام دولة القانون Legal state وهذا يعني وجود دستور يضبط ويحدد مهام وصلاحيات السلطات العامة ومؤسساتها ويفصل بينهم.[3]

لقد لقي المدخل القانوني الكثير من الانتقادات سواء على المستوى النظري أو التطبيقي، وذلك للخصوصية النخبوية التي يتمتع بها القانون من حيث الصياغة والتنفيذ.[4]

عمومًا وعلى الرغم من الانتقادات والمآخذ الموجهة إلى المدخل القانوني المؤسساتي، فإنَّ هذا لا يمنعنا من الاعتماد عليه كأداة للتحليل ووسيلة للتفسير مكمِّلة للمداخل الأخرى.

---

[1] رمضان عبد السلام حيدر، "**الجوانب المعرفية لدراسة التنمية السياسية**"، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، ع3، 2014، ص442.

[2] جمال درويش، مرجع سابق، ص54.

[3] عائشة عباش، مرجع سابق، ص20.

[4] جمال درويش، مرجع سابق، ص59.

ب. المدخل البنائي الوظيفي:

يشمل هذا المدخل كتابات تالكوت بارسونز وجبريال ألموند وديفيد ايستون ودافيد أبتر، حيث يتضح لنا من خلال هذه الأسماء أنَّ هذا المدخل تم تطويره في بيئة غربية بحتة وبالتحديد في الولايات المتحدة الأمريكية[1]. ويمكن إيجاز هذا المدخل بالقول بأنه يركز أولًا على النسق ككل وذلك كوحدة تحليل، وافتراض وظائف معينة كمتطلبات للحفاظ على النسق ككل، ثانيًا يهتم ببيان وإثبات العلاقة المتداخلة والاعتمادية بين مختلف البني في النسق.[2] وقد طوَّر المدخل عددًا من المفاهيم في دراستهم للنظام السياسي وهي: المدخلات (Input)، المخرجات(Out puts) ، التغذية العكسية (feed back)، البيئة (Envirenement)، الوظيفة (Fonction) والتي من خلالها يتفاعل النظام السياسي مع محيطه الخارجي أخذًا وعطاءً من أجل تحقيق الاستمرار والاستقرار.[3] حيث تعتمد تحليلات البنائية الوظيفية لقضية التنمية السياسية على افتراض مؤداه أن النظام السياسي النامي هو ذلك النظام الذي يتمتع بكافة الخصائص السياسية للمجتمع الصناعي الحديث.[4]

تعرض هذا المدخل لانتقادات عديدة واعتبروه محدودًا جدًا فيما يتعلق بمدى مساهمته في فهم مجتمعات تمر بحالات تغيَر جذري وأساسي. ومن المفارقة أن علماء السياسة قد بدأوا في استخدام هذا المدخل لدراسة التغيير السياسي في نفس الوقت الذي بدأ هذا المدخل التعرض للانتقادات في مجال علم الاجتماع نظرًا لمحدوديته وعدم قدرته على دراسة ظاهرة التغير.[5] ورغم ذلك يبقى المدخل البنائي الوظيفي محل اعتبار وتقدير بين مختلف الدارسين، ولا يمكن إنكار ما ينطوي عليه من قدرات وإمكانيات تحليلية فائقة.

ج. المدخل الجدلي المادي:

إذا كانت التنمية السياسية تهتم كما وضحنا سابقًا بدور المؤسسات السياسية التي تتحلى بجملة من الخصائص والمميزات تمكنها من أداء أدوارها ووظائفها، وبوجود نسق إيديولوجي ملائم لتطوير

---

[1] نفس المرجع السابق، ص61.

[2] حسن بن كادي، "**التنمية السياسية في الوطن العربي وافاقها –دراسة تحليلية نقدية في شروطها الموضوعية ومعوقاتها الأساسية –**"، رسالة ماجستير، (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2007–2008)، ص53.

[3] عائشة عباش، مرجع سابق، ص21.

[4] هشام عبد الكريم، مرجع سابق، ص 55.

[5] أبو مدين طاشمة، مرجع سابق، ص 39.

وتحديث النظام السياسي، فإنَّ المدخل الجدلي المادي ينظر إلى النظام السياسي من خلال مسلمات أساسية هي:[1]

- أنَّ النظام السياسي جزء من النظام الاجتماعي ككل.
- أنّ المجتمع ينقسم إلى تكوينات تراتبية أو نوعية.
- أنّ العلاقة بين هذه التكوينات تقوم على نمط أو درجة ما من الصراع، حيث بعضها يَحكم وبعضها الأخر يُحكم.
- أنّ فهم العملية السياسية ونتائجها يستلزم بداية فهم التكوينات أو الجماعات الاجتماعية التي تُسيّر النظام سواء كانت طبقة، جماعة أو نخبة.

وعلى هذا الأساس فإن المدخل الجدلي المادي ينظر إلى النظام السياسي باعتباره بناء يعكس الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع ، ويكون النظام السياسي ناميا حين يعكس هذا النظام مصالح الطبقة العمالية، والتي تعد وحدها الجديرة بعمل الرسالة التاريخية لإقامة المجتمع الاشتراكي ثم المجتمع الشيوعي وما ينطوي على ذلك من تبلور للمصالح الاجتماعية والاقتصادية للطبقات المختلفة، وما ينجم عن ذلك من نمو في الوعي التطبيقي، واحتدام للصراع بين الطبقات، وانتصار للطبقات العمالية، وتطوير للبناء الكلي في نهاية الأمر. [2]

إنّ الجزم بأنَّ انتقال السلطة إلى الطبقة العاملة وسيطرتها على وسائل الإنتاج من شأنه أن يحقق التنمية السياسية في المجتمع لا يعني بالضرورة تطوير بنية النظام السياسي ووظائفه، بل كل ما يعنيه يترتب عليه أن السيطرة الاقتصادية والسلطة السياسية انتقلت من طبقة إلى أخرى دون افتتاح المجال أمام بقية الطبقات.[3]

ما يمكن قوله هو أنّه وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة لهذا المدخل يبقى له دور محوري يعتمد عليه الباحثين للإلمام بجميع الجوانب التي أهملتها المداخل الأخرى.

---

[1] نفس المرجع السابق، ص32.

[2] عبد القادر بن حمادي،" **التحول الديمقراطي وإشكالية التنمية السياسية – الجزائر والمغرب دراسة حالة**"، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2010-2011)، ص87.

[3] أبو مدين طاشمة، مرجع سابق، ص 33-34.

د. مدخل التاريخ المقارن:

في أدبيات هذا المدخل نجد أسماء مثل سيريل بلاك، ايسنستادت، دنكوارت روستو، مارتن ليبست، بارنغتون مورلاين ، رينهاد بيندكس ، وأخيرًا لجنة "SSRC" في السياسة المقارنة، فوحدة التحليل في هذا المدخل هي المجتمع ككل متكامل.[1]

ينطلق هذا المدخل من مقارنة تطور مجتمعين أو أكثر، وذلك من أجل الكشف عن أنماط معينة للتطور السياسي، حيث وصف هذا المدخل أنماط التنمية السياسية، عن طريق افتراض وجود قنوات متمايزة قد تمر من خلال المجتمعات، أو عن طريق الجمع بين هذين النوعين[2]، حيث يفترض مور وروستو أنّه توجد ثلاث متطلبات أساسية للتنمية السياسية يجب تحقيقها والرّد عليها وفق هذا التسلسل:

- الهوية (وهي ضرورية للأمة)
- السلطة (وهي ضرورية للدولة)
- المساواة (وهي ضرورية للعدالة)

وعليه فإنّ المساهمة الحقيقية لهذا المدخل في أدبيات التنمية السياسية إنّما تكون في قابليتها للفحص التجريبي فهو "يُبْدِ بالمادة الحقيقة للتاريخ"، ويركز على الظواهر المتميِّزة في التحديث. أمَّا أهم عيوبه، فهو الافتقار للدقة والعمومية في كل المجتمعات للاختلاف الحاصل من مجتمع لآخر[3].

هـ. المدخل البيئي الحضاري:

مدخل منهاجي بديل لدراسة التنمية السياسية، من خلال العرض والتحليل لمجموع المفاهيم والمداخل المنهجية السابقة رغم تعددها وتعارضها الظاهري، بما يوحي أنّها بدائل يتجاوز لاحقها قصور سابقا، نجد أنّها جميعًا تشترك في مجموعة من الخصائص تضع قيودًا على صلاحياتها في دراسة واقع مجتمعات العالم المستضعف، ناهيك عن قصورها الذاتي للإحاطة بالظاهرة الإنمائية حتى في المجتمعات التي طرحتها.[4]

وتداركًا للنقائض الواردة في المداخل السابقة والمتمثلة خاصة في إغفال العامل البيئي عند دراسة التنمية السياسية، حيث يقول ويليام سيفين William siffin لقد تم تجاهل الاختلافات الجوهرية بين بيئة الولايات المتحدة (الإدارية) وتلك التي تخص الدول الأخرى فقد أكدّ أصحاب هذا المدخل على ضرورة

[1] حسن بن كادي، مرجع سابق، ص54.

[2] هشام عبد الكريم، مرجع سابق، ص

[3] عائشة عباش، مرجع سابق، ص22.

[4] رمضان عبد السلام حيدر، مرجع سابق، ص450.

مراعاة العوامل البيئية الخاصة بكل دولة عند صناعة أي سياسة[1]. ومن هذا المنطلق فإنَّ المنظور البيئي الحضاري لدراسة التنمية السياسية في محاولته لوضع مدخل منهجي بديل وأصيل، فإنّه يجمع في هذه المحاولة بين مراعاة خصوصية الظواهر في النظم السياسية للمجتمعات المستضعفة عامة، والمجتمعات العربية الإسلامية خاصة، وأبعادها التاريخية والثقافية، وبين التواصل والاستفادة من المداخل المنهجية التي سادت الأدبيات الغربية دون الوقوع في تحيّزاتها، وذلك التعامل يسهم في نفي الثنائيات الإيديولوجية القائمة بين التراث والمعاصرة، الأصيل والوافد، الحديث والتقليدي، ثم يكون بعد ذلك التطوير والبناء لأطر نظرية تجمع بين الثنائيات دون انغلاق في أي منهما، وبحيث تكون الظواهر بمحل البحث والتحليل والمجتمع الذي تكون فيه بأطره الثقافية والاجتماعية والثقافية، هي المنطلق الذي يقدم الكليات التي ينبغي التعامل معها وتكون الأطر التحليلية والنظريات التي طُوِّرت في سياق إنساني وحضاري آخر، هي الأدوات التي يستفاد منها وبها في سبيل إجادة الفهم والتحليل والتفسير لهذا المجتمع وظواهره. من أهم رواد هذا المدخل نذكر "دوايت" Dwight "والاس ساير" wallas Sayer "هربرت كوفمان Herbert Kaufman وغيرهم من الباحثين أعضاء لجنة المقارنة .[2]

إن هذا الطرح الذي قدّمته أنصار هذا المدخل لا يعني ولا ينبغي النظر إليه على أنّه نظرية متكاملة، حيث أنّها لم تزل تقف عند حدود الكليات والمسلمات مع قليل من النماذج والأمثلة ، وإن لم يكتب بهذا الاجتهاد فإنّه سيظل مطروحًا بمزيد من الجهد من قبل الباحثين والمختصين في ميدان دراسة نظريات التنمية السياسية، حتى نصل إلى إطار منهجي نستطيع من خلاله دراسة النظريات الغربية في مختلف العلوم الاجتماعية دراسة علمية منظمة، تقوم على أسس ومعايير ومقوماته نابعة من الذات الثقافية لمجتمعاتنا العربية الإسلامية، وتتوخى مناهج العلم النافع، وليست نابعة من ذات الآخر.[3]

تعددت المداخل التي ساهمت في دراسة التنمية السياسية واختلفت أفكارها وتباينت كل منها عن الآخر، حيث حاول كل منها التركيز على جانب معين لدراسة الظاهرة، غير أنها تصب كلها في وظيفة واحدة، وكل من هذه المداخل يوظف في الدراسة للقضية التي تتواءم وأفكار المدخل.

[1] عائشة عباش، مرجع سابق، ص23.

[2] أبو مدين طاشمة، مرجع سابق، ص44.

[3] نفس المرجع السابق، ص51.

المطلب الرابع: أزمات التنمية السياسية:

إنَّ عملية التنمية السياسية مصحوبة دائمًا بتوترات وتمزقات أي أزمات كما يطلق عليها لوسيان باي L.Pay يمر بها النظام السياسي، تعرض جميعًا وبصورة مجتمعية في وقت واحد وبآثار مختلفة، ولكنها تتطلب أنّ تعالج كلها على تعاقب لكي يصل المجتمع إلى إقامة النظام الديمقراطي الحديث خصوصًا في المجتمعات الحديثة.

حيث يعتقد باي Pye أنّ الصراع في المجتمع عند انتقاله نحو التحديث يبلور ظهور ست أزمات تتصل الواحدة بالأخرى، لذا يُفترض من كل نظام تحقيق النجاح عبر مجابهة هذه الأزمات لضمان نجاح التنمية السياسية، وهي أزمة الهوية، أزمة الشرعية، أزمة الانتشار، أزمة المشاركة، أزمة الاندماج وأزمة التوزيع.[1]

1-أزمة الهوية Identity Crises:

تحدث أزمة الهوية عندما يصعب انصهار كافة أفراد المجتمع في بوتقة واحدة تتجاوز انتماءاتها التقليدية أو الصنفية. فكثير من المهتمين بالعلوم السياسية يربطون مسألة الهوية الشخصية بمدى العلاقة بالوطن. مع ملاحظة أنّه في كثير من الدول الجديدة تتراوح الهوية من القبيلة إلى الجماعات اللغوية والعرقية التي تتنافس في الولاء مع الشخصية الوطنية الكبيرة، فالمجتمعات الحديثة تقوم علا أساس فكرة المواطنة، إذ أن الولاء للوطن يجب أن يتعدى كل الروابط الأخرى كالولاء للعشيرة أو الجماعة...الخ[2]، كما يمكن أن تنشأ هذه الأزمة عن أزمة الثقافة السياسية، وذلك بقدر محاولتها تحديد الكيفية التي يفهم بها المواطنون السياسة وكيف ينظرون إلى السلطة والأدوار التي تمارسها الحكومة، فإذا كان سوء اتصال بين الحكومة والمجتمع تولّدت أزمة الثقة.[3]

2-أزمة الشرعية Legacy crisis:

جوهر الشرعية هو قبول الأغلبية العظمى من المحكومين لحق الحاكم في أن يحكمهم، وأن يمارس السلطة بما في ذلك استخدام القوة[4]، حيث تتولد هذه الأزمة من المصاعب التي تواجه ظهور السلطة، أي مسؤولية حكومة مركزية واحدة، تُهيمن على مختلف أشكال القسر الشرعي السابق. فعلى صعيد الدول النامية تثير هذه الأزمة عددًا من التساؤلات المعروفة: كيف يجب أن تكون العلاقة بين

---

[1] فيصل غازي، **التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث**، (بغداد: د.د.ن،1993)، ص62.

[2] نجيم مزيان،" **أزمات التنمية السياسية**"، تم تصفح الموقع يوم: 2019/02/18. 20:13 http://dirioch.city.net

[3] جمال درويش، مرجع سابق، ص35.

[4] عائشة عباش، مرجع سابق، ص 26.

الإدارة المركزية والسلطات المحلية التقليدية؟ ما القسط الذي يُمكن أن تُسهم به الأجهزة البيروقراطية المدنية والعسكرية في الحياة السياسية القومية؟ كيف يمكن ضمان التوفيق خلال الانتقال من البنى الاستعمارية إلى البُنى السياسية الجديدة التي تظهر غداة الاستقلال؟[1]

إن الشرعية ترتبط بقضايا عديدة في أدبيات التنمية السياسية سواء كانت قانونية أو دستورية، والشرعية هي القطب الآخر للسلطة السياسية والذي يلازم بالضرورة القوة، فبدونها تصبح القوة مجرّد إكراه أو وسيلة للسيطرة بلا مبرر يمنحها سببية الوجود. إذن فالشرعية هي صفة النظام السياسي، ذلك لأنّها ترتبط بشكل وأداء البنية الحكومية لوظائفها، وهي لا تقف عند هذا الحد، بل لابد لها من اعتراف عبي يضمن لها الاستقرار. كما تحدث أزمة الشرعية جراء الانتقادات أو التحدي الموجه للنظام في أبعاده الدستورية الأساسية، وهي غالبًا ما تنجم عن الخلاف حول طبيعة السلطة الملائمة والمطلوبة في أي نظام من الأنظمة. وهذه هي الأزمات التي يمكن أن تبطل مشروع التنمية السياسية في حالة ما إذا لم يتم حلّها.[2]

3-أزمة المشاركة Political participation:

تعتبر إشكالية المشاركة السياسية وجه من وجوه الأزمات السياسية، والحياة السياسية في كل دولة، ويفترض مفهوم المشاركة السياسية أن ثمّة مواطن يريد أن يشارك في الشؤون السياسية، كما يعني ضمنيًا أنّ هناك اعتقاد بأنّ مشاركة المواطن لها تأثير في عملية صنع القرار[3]: حيث تنتج عن الفيض الواسع من الفاعلين الجدد في العملية السياسية. إذ تبدو في الواقع كالرأي المعاكس أو المناهض للتدخلات الواسعة التي يقوم بها المركز الحكومي على صعيد المحيط (المدن والقرى). إنّ التضخم في عدد الفاعلين السياسيين يُشير سلسلة من التوترات وبفعل عدم التكيُّف المتبادل مع المؤسسات الموجودة. وهذا ما يؤدي إلى ظهور عدد متزايد وبسرعة من جماعات المصالح والنوادي السياسية أو الأحزاب السياسية أيضًا، مما يثير أهمية العودة إلى بناء أشكال جديدة في العلاقات السياسية. كما يتخذ التضخم في عدد الفاعلين أشكال أخرى من أعمال عنف متطرفة للجماهير وباتساع درجة المطالب. ويمكن امتصاص هذه التوترات بتوسيع ثم تعميم نطاق الاستفتاء العام.[4]

---

[1] فيصل غازي، مرجع سابق، ص62.

[2] جمال درويش، مرجع سابق، ص34.

[3] حسن بن كادي، مرجع سابق، ص108.

[4] فيصل غازي، مرجع سابق، ص63.

4-أزمة التغلغل The crisis of penetration:

يُقصد بالتغلغل التواجد الفعَّال للحكومة المركزية على سائر أرجاء الإقليم الذي يُناط بها ممارسة سلطاته داخله[1]، كما يقصد بها حاجة النظام إلى مؤسسات حكومية قادرة على صنع السياسات العامة التي تشمل جميع شرائح المجتمع والتي تُلبي نسبة مُعتبرة من المطالب و المدخلات التي تصل إلى العلبة السوداء في النسق الحكومي[2]، إن الحل لهذه المشكلات الجديدة يكون بتأسيس سلسلة من المؤسسات القومية والإقليمية والمحلية، وممارسة نشاطاتها بالتنافس وصولاً لكلّ القرى البعيدة عن المركز، كما تقوم المؤسسات بوضع تحديد للآليات التي يمكن إتباعها لتحقيق التدخل من خلال: التخطيط، التنشيط القومي، السيطرة الحكومية، إصدار التشريعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأخيرًا تبذل المؤسسات جهودها لخلق الثقة المتبادلة بين القيادة والشعب بالتغلب على عدم اللامبالاة وإثارة الرغبة الحقيقية في داخل الجماهير على صعيد قبول السيادة الحكومية[3]، والهدف من هذه الإجراءات هو خلق أكبر قدرٍ ممكن من الانسجام.

5. أزمة الاندماج The crisis of integation:

تدور هذه الأزمة حول مشكلة الربط بين الجماعات العرقية والطبقية والسوسيوثقافية المختلفة-التي تشكل البناء البشري للدولة- ومحاولة إدماج هذه الجماعة سوِيًا داخل المجتمع الواحد، في إطار هوية قومية واحدة من ناحية، وحول مشكلة الربط بين الأداء الحكومي ومشاركة الجموع الشعبية في العملية السياسية من ناحية أخرى[4]، كما تكمن هذه الأزمة في إدماج النشاط السياسي الشعبي داخل الأطر الوظيفية القادرة على توجيهه في المسار الصحيح لتنمية المجتمع، وهي الفكرة التي سادت منذ سنوات الستينيات في الكتابات السياسية والتي تمحورت حول الميثاق السياسي Political pact ولتي اشتهرت بها كل من أوتوكيرش هايمر Otto Kirch Heimer، وكذلك دانكورت روستو Dankurt Rostow حيث نقلا التفكير من مسألة تحديد الأهداف إلى مسألة الاستراتيجيات التي يمكن إتباعها لتحقيق هذه الأهداف[5]. ولا يمكن مجابهة هذه الأزمة إلاّ بتأسيس شبكة مهمة من العلاقات المتبادلة، تربط ابتداءً المنظمات السياسية فيما بينها، وتضمن لاحقًا ارتباط هذه المنظمات بالمواطنين. يمكن للتحديث أن يتبلور

[1] أحمد وهبان، مرجع سابق، ص59.

[2] جمال درويش، مرجع سابق، ص36.

[3] فيصل غازي، مرجع سابق، ص63.

[4] هشام عبد الكريم، مرجع سابق، ص73.

[5] جمال درويش، مرجع سابق، ص36.

عمليًا، من خلال تعزيز وظيفة الأحزاب السياسية من خلال جمعها لأداء وظيفة مشتركة، كذلك بوضع نظام انتخابي مُتكامل يضمن الديمقراطية.[1]

6. أزمة التوزيع The crisis of distribution:

تظهر هذه الأزمة بسبب الطريقة التي تتبعها السلطات الحكومية في توجيه سياقات توزيع الثورة والخدمات والقيم على صعيد المجتمع، إذ تتولد بفعل الاضطرار للاختيار أو للمفاضلة بين المستويات الاجتماعية المختلفة عند اتخاذ القرارات المتعلقة بتحديد طريقة للمشاركة في الثورة، باعتماد نظام للأولويات لإشباع الحاجات بصورة فعّالة؛ وواجب الدولة هنا هو الحرص على عدالة التوزيع بين مختلف شرائح المجتمع، وهذا لا يتم إلّا من خلال تدعيم تدخل الدولة، وكذلك تطوير الأداء البيروقراطي لمختلف المؤسسات[2].

هذه الأزمات، لا تخضع لنفس المنطق من حيث تتابعها بل تتنوع حسب خصائص كلّ مجتمع، ولمعالجة هذه التحديات التي تطرحها هذه الأزمات الست، يقدم لوسيان باي L.Pey السياق الآتي: لا يمكن التوصل إلى حل حقيقي وفعّال لأزمة الشرعية، من دون التوصل لحل مسألة الهوية، الانتشار الإداري والمشاركة السياسية تبدو مستحيلة التنفيذ عمليًا، إذا لم يكن المركز الحكومي شرعيًا، الاندماج الوطني، يبدو حلًّا فعّالًا لأزمات المشاركة والانتشار. فكل تقدم اجتماعي لا يأخذ بهذه الإجراءات لمجابهة أزمات التحديث، يُعد في الواقع حسب اعتقاد لوسيان باي نظامًا منحرفًا وحاملاً للعديد من التناقضات والمُشكلات الجديدة، التي تعوقُ حركة التقدم والتطور.[3]

مما سبق وما نخلص إليه في الأخير أن تجاوز هذه الأزمات في المجتمعات الانتقالية يُعد خطوة مهمة لتحقق التنمية والحداثة، حيث تُعد مؤشرًا على تحقيق التنمية السياسية، والتغاضي عنها تُعد مؤشرًا خطيرًا على مسار التنمية السياسية.

عمومًا يمكن تلخيص أزمات التنمية السياسية وعلاقتها ببعضها البعض من خلال هذا المخطط الذي يمثله الشكل رقم (01) المبيّن كما يلي:

---

[1] فيصل غازي، مرجع سابق، ص64.

[2] السعيد ملاح، مرجع سابق، ص76.

[3] فيصل غازي، مرجع سابق، ص65.

الشكل رقم (01): أزمات التنمية السياسية وعلاقتها ببعضها البعض

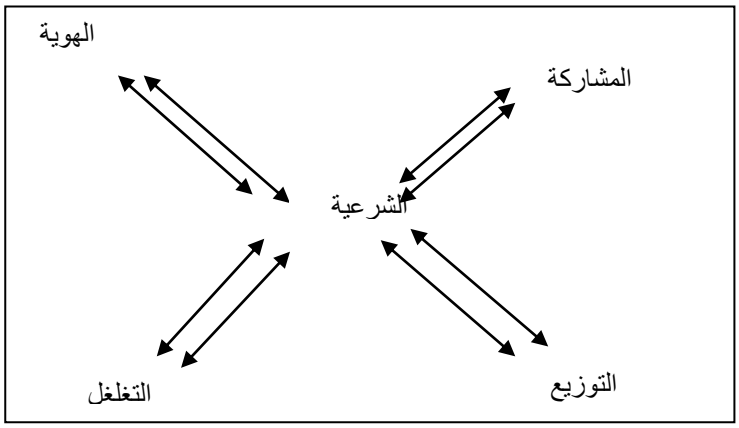

المرجع: هشام عبد الكريم، مرجع سابق، ص75.

خلاصة الفصل الأول:

انطلقت هذه الدراسة من فصل كامل كإطار مفاهيمي لأهم متغيرات موضوع البحث وهما الديمقراطية والتنمية السياسية، حيث تم مناقشة موضوع الديمقراطية في المبحث الأول، تناول مقاربة مفهوماتية للمتغير من خلال تقديم بعض التعريفات الخاصة به من غربية وعربية وحتى الإسلامية منها مع تقديم تعريف إجرائي نظرا لاختلاف التعريفات المقدمة مما استدعى تقديم هذا التعريف، كما تناولنا من خلال المبحث التطور التاريخي الديمقراطي مع تقديم مقومات الديمقراطية وكذا صور تطبيق الديمقراطية في العالم.

في المبحث الثاني من هذا الفصل ارتأت الدراسة تقديم مقاربة معرفية للتنمية السياسية من خلال طرح بعض المفاهيم المقدمة حول الموضوع سواء من طرف باحثين غربيين وحتى المحاولات العربية منها، كما تناولت أيضا الدراسة من خلال هذا المبحث التطورات الحاصلة مع المفهوم مع ذكر أهم المداخل النظرية لدراسة التنمية السياسية، وبما أن أي نظام سياسي معرض لتمزقات داخله أثناء المرحلة الانتقالية من التقليدي إلى الحديث تعرف كما يسميها لوسيان باي بأزمات التنمية السياسية حاولت الدراسة طرح أهم هذه الأزمات.

وعليه ومن خلال ما قدم حول المفهومين في هذا الفصل خلصت الدراسة إلى مجموعة استنتاجات هي كالتالي:

1- أنه ورغم الاختلاف بين المفاهيم حول الديمقراطية والذي هو راجع إلى البيئة التي تم التنظير فيها وكذا اختلاف المدارس التي ينتمون إليها (الباحثين) إلا أنها تتفق حول معايير عامة تتسم بها الديمقراطية تمثلت في انتخابات حرة ونزيهة، التداول السلمي على السلطة، ضمان الحقوق والحريات لكل فرد والمشاركة في صنع القرار.

2- أن الديمقراطية ورغم ظهورها أول مرة في العصر اليوناني إلا أنها أصبحت متطلبا عصريا تطمح إليها جميع الشعوب باعتبارها أنموذج الحكم المثالي.

3- الديمقراطية هي نظام الحكم المثالي الذي يضمن لشعوب العالم العيش بحرية وكرامة.

4- رغم تعدد أشكال وصور تطبيق الديمقراطية إلا أن النموذج الليبرالي هو الشكل الذي تطبقه جميع المجتمعات الديمقراطية.

5- الديمقراطية ليست وصفة جاهزة بقدر ما هي نضال وكفاح لتحقيقها خاصة في المجتمعات التي تعاني الاستبداد.

الفصل الثاني

النمو الاقتصادي كشرط مسبق لنشوء الديمقراطية

تمهيد:

في إطار البحث عن التاريخ التطوري لنشوء الديمقراطية ظهرت دراسات التنمية السياسية في الخمسينات من القرن العشرين، تزامن ذلك مع ظهور العالم الثالث كدول تعاني أنظمتها الهشاشة والاستبداد من طرف حكامها، جاءت التنمية السياسية كمحاولة لمعالجة هذه الأنظمة وتقديم نموذج لهذه الدول مستندة بذلك على تجارب الدول الغربية منذ ثلاث قرون في بناء الديمقراطية، حيث غطت هذه الفترة من الأدبيات الشروط الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها شرط أولي لنشوء الديمقراطية. فهل فعلا بتوافر نمو اقتصادي عالي يمكن نشوء الديمقراطية؟

المبحث الأول: النمو الاقتصادي يؤدي إلى الديمقراطية

الشروط المسبقة للديمقراطية pre-condition democracy والمقصود بها أنها هي من تساهم وتمهد لنشوء الديمقراطية، وبتوافر مجموعة من الشروط يمكن أن تتحقق الدمقرطة، فهناك من ربطها بشرط واحد وهناك من ربطها بمجموعة شروط متتالية كما هو الحال في المحددات الاقتصادية والاجتماعية والتي وضعتها مدرسة التحديث كشروط مسبقة لتحقيق الديمقراطية.

ظهور مدرسة التحديث Modernization theory

تزايد اهتمام النظرية السلوكية بالعلوم السياسية بعد الحرب العالمية الثانية، فقد ركزت معظم الدراسات السلوكية للفعل السياسي محاولة إيجاد روابط دقيقة بين التغيير السياسي وبعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية ومدى تأثيرها على طبيعة التغيير السياسي، حيث أنَّ أهم النقاط التي ترتكز عليها هذه النظرية هي دراسة أسباب التغيير وليس التغيير في حدّ ذاته؛ إذ تعتبر هذه النظرية أنَّ التنمية السياسية لا يجب أن تدرس كظاهرة تملك آليات داخلية للتغيير وإنّما كنتيجة لظواهر خارجية، إذ يظهر ذلك في دراسات كلّ من ليبست Lipset ودال Dhal اللّذان ربطا ظواهر التغيير السياسي بالشروط الاقتصادية والاجتماعية المناسبة من أجل تحقيق تنمية إيجابية أساسها النظام الديمقراطي أو كما سمّياه La polyarchie.[1] إنّ ربط التغيير السياسي والتنمية السياسية بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية مبني على عدّة اعتبارات نظرية وواقعية تشكل جزءًا من البيئة العامة للنظام السياسي، ومن أهم هذه الاعتبارات ما يلي:[2]

- أن المجتمع يتكون من عدّة أنظمة.
- أنّ هذه الأنظمة ليست متوازنة.
- أنّ عدم التوازن يؤدي إلى تبلور نزاعات وصراعات بين هذه الأنظمة.
- هذه الصراعات تؤدي إلى إعادة صياغة نوع العلاقة الموجودة بين مختلف التنظيمات من علاقة تكاملية تكافلية، إلى علاقة مصلحية تصادمية.

هذا الوضع يؤدي إلى زيادة مرونة الروابط الاجتماعية والحس الانتمائي وهو ما ينتج عنه تشتت المرجعية المركزية للمجتمع، وبالتالي إمكانية انقسام هذا الأخير إلى مجموعة من الأنظمة المستقلة.

[1] جمال درويش، مرجع سابق، ص69.

[2] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

لقد بدأ الحديث عن الشروط المسبقة للديمقراطية خاصة في دول العالم العربي بداية من منتصف الخمسينات، مع نشر المؤرخ الاقتصادي Charles issawi مقالا حول "الأسس الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الشرق الأوسط، أين عرف وحدد العلاقة بين الرأسمالية والتنمية والديمقراطية، وأكد issawi على أنه لا يمكن إقامة الديمقراطية في الشرق الأوسط لأن الأسس الاقتصادية والاجتماعية الضرورية لا تزال مفقودة. أدت فكرة الشروط المسبقة والضرورية وتحت تأثير مساهمات lipset و issawi بالدفع إلى البحث أكثر والتعمق في الفكرة من طرف العديد من المتخصصين كأعمال Manfred Halpern حول الطبقة الوسطى الجديدة a nouvelle classe moyenne، والتي من خلالها بدأ التحديث الاقتصادي في إحداث وخلق الأسس الاقتصادية والاجتماعية التي قد تؤدي في يوم من الأيام إلى انتقال بطيء للديمقراطية، فالفكرة العامة القائلة بأن التعقيد الاجتماعي والاقتصادي المتنامي (نتيجة تمايز الطبقات) تتطلب أشكالا سياسية أكثر تعقيدا حسب نظرية التحديث، والتي تعطي الأولوية للمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية قد سقطت وحددت بالشروط المسبقة، ليس من حيث التعقيد الاجتماعي أو مستوى التنمية لكن من حيث الهويات والثقافة.[1]

ومنذ خمسينات القرن الماضي أجمعت أدبيات التنمية السياسية على أهمية العامل الاقتصادي كشرط أوّلي لنشوء الديمقراطية، حيث تتعاطى الأدبيات الأولى مع إشكاليات تفسير نشوء الديمقراطية وهي في مجملها أعمال ترتكز على محددات اقتصادية اجتماعية ثقافية وبعدها سياسية لنشوء الديمقراطية، وكلّها نظريات اتخذت من الحالة الغربية موضوعًا للدراسة والنتائج المتوصل إليها توجه إلى التعميم على الدول النامية، كما راهنت هذه النظريات على عامل الزمن وعوامل الشروط الأولية لتحقيق الديمقراطية. [2]

لكن ومن جانب آخر لم تثبت صحة أي منها بصورة تامة ومقنعة، حيث تعرّض بعضها للنقد في وقت ظهورها أو بعده، وتمّت مراجعة بعضها أو حتى حدوث تناقضات من قبل أصحاب النظريات أنفسهم، ومن أكثر النظريات الأكثر رواجًا على الأقل في تلك الفترة نجد نظرية التحديث Modernization theory التي انبثقت من المدرسة السلوكية الأمريكية، والتي تربط بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية أو مستوى التحديث والانتقال الديمقراطي.

---

[1] Steve Heydeman , La question de la démocratie dans les travaux sur le monde arab, article on critique internationale, citation n17, octobre 2002.p52.

[2] السعيد ملاح، مرجع سابق، ص61.

المطلب الأول: نظرية التحديث وأسبقية النمو الاقتصادي على الديمقراطية

قبل الحديث عن مرتكزات وأفكار هذه النظرية تجدر الإشارة إلى تعريف التحديث، حيث يعرّف كل من تشارلتون وأندراس التحديث بأنّه: "عملية وليس حالة يمكن اعتباره الآلية العامة التي تستخدم لتحقيق التحول الاجتماعي من الهيمنة الزراعية إلى هيمنة التجارة والصناعة والاستمرار الدائم لهذه العملية". ويضيف الكاتبان "جميع المجتمعات تقريبًا تعرضت إلى التحديث ولو جزئيًا على الأقل (...) ولا يوجد مجتمع تعرّض إلى التحديث بشكل كامل"؛ ومن بين المنظرين في مسائل الحداثة نجد راستو الأكثر إقناعًا للغاية فهو يُشير إلى أنّ التحديث يؤدي إلى تحول الإنسان والمجتمع، ولكن عقل الإنسان أكثر من أي شيء آخر، وينطوي على ثورة فكرية وتقنية واجتماعية.[1]

ويقترح والش Walch لأغراض التحليل أن تتم دراسة التحديث بثلاث طرق:[2]

1. التغييرات التي تتم في المجال الاقتصادي والمرتبطة بعملية التصنيع.
2. سلسلة التغييرات الاجتماعية والنفسية المرتبطة بتغيير الأنماط التقليدية للسلوك وتعديل مفاهيم الأفراد.
3. التغييرات السياسية مثل تحديث البنى السياسية، وتوسيع مجال المشاركة ونمو الإحساس القومي لدى الجماهير.

وفي عرض لنظرية التحديث شدّد أشهر القائلين بها وهو دافيد أبتر D.Apter على التفريق بين التنمية والتحديث ، فالتنمية تقتضي أنّ عملية التصنيع يتبعها وينجم عنها تغيّر في مبادئ التدرج الاجتماعي، وفي توزيع المراكز والأدوار الاجتماعية بصورة عقلانية متدرجة تنقل المجتمع من التقليد إلى الحداثة عبر مراحل مُتتالية تختلف فيما بينها إلى أن تبلغ الطور الأخير وهو الحداثة والمتميز بسمات المجتمع الغربي الحديث.[3]

---

[1] خالد رحموني، **"تأمين البناء الديمقراطي في سياق انتقالي"**، هسبريس 2013، تم تصفح الموقع يوم: 10-03-2019، 9:00 في: https://www.malglress.com/hespress/94839.

[2] ثناء فؤاد عبد الله، آليات **التغيّر الديمقراطي في الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، ص206.

[3] – صالح بلحاج، **"التنمية السياسية: نظرة في المفاهيم والنظريات". جامعة** الجزائر، ديسمبر 2008.تم تصفح الموقع يوم 2019/01/15، 14:35في: http://www.univ_chlef.dz/ar/seminaires2008/decembre.2008/comdec.pdf

وعليه، يمكن التمييز وفق ما قُدم حول التحديث والتنمية أن عملية التنمية هي انتقال تدريجي للمجتمع من التقليد عبر مراحل متتالية وصولا إلى الحداثة، وقد تأخذ وقتا أطول، أمّا عملية التحديث فهناك تسارع وتجاوز للمراحل.

لقد تبلورت نظرية التحديث بعد تزايد الاهتمام بمشكلات الدول حديثة الاستقلال في العالم الثالث، إذ استهدف عدد من العلماء الأمريكان وفي مقدمتهم تالكوت بارسونز Talcott Parsons محاولة إثبات أن التنمية السياسية ممكنة برعاية من الغرب، وبناءًا على فرضية بارسونز تناولت العديد من البحوث العلمية تحليل العوامل الاقتصادية والاجتماعية للتنمية، عبر التمييز بين التقليدية Tradition والحداثة Modernity. إنّ القيم والأعراف والتقاليد تُؤثر في بنية وخصائص النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لذا تبلور الاعتقاد بأنَّ تحديث وتغيّر أنماط العلاقات ينطلق ابتداءً من تغير مفاهيم المجتمع التقليدية وإبدالها بقيم حديثة. وقد أكدّ بارسونز عند تحليله للمجتمع الحديث وجود ترابط بين الدوافع المؤثرة في اختيار العمل، والرغبة أو القدرة على الإنجاز بوصفه من عوامل التنمية، بغض النظر عن دوافع تحقيق الأرباح؛ لقد دفعت هذه الفرضية لاعتقاد المُهتمين بنظريات التحديث بأنَّ الرغبة في الإنجاز تُعد عاملًا مهمًا وحاسمًا من عوامل التنمية، كما أنّ مستوى الإنجاز لمجتمع معيّن يعكس مستوى القدرة على التحديث والتغيّر وتنظيم العمل، أمَّا في المجتمع التقليدي فينخفض مستوى القدرة على الإنجاز.[1]

تقع كلمات ايزنسات في القلب من المدخل الثنائي، ذلك المدخل الذي هيمن على كل أعمال منظري نظرية التطور، حيث صاغ منظرو نظرية التحديث مخططًا يعتمد على مقارنة ترتبط بمتغيرات النمط المثالي للتقليدية والحداثة؛ حيث قال ألموند Almond عالم السياسية الأمريكي "إنّ نظرياتنا تؤسس لعملية بناء النظرية والتنميط بشكل ثنائي بسيط بعد الاستفادة من أعمال ماكس فيبر Max Weber وفيرديناد تونير Ferdinand tonnier، تالكوت بارسونز "Talcott persons... وغيرهم من علماء الاجتماع المُجددين ... في محاولة لبناء نماذج لأشكال المجتمعات والنظم التقليدية والحديثة".[2]

إنّ الإطار العام لهذه النظرية أنها تقوم على تقسيم المجتمعات إلى "مجتمعات تقليدية" وهي البلدان المتخلفة، و"مجتمعات حديثة" وهي البلدان المتطورة، وكذلك الإيمان بتصور خطي مستقيم وحتمي للتطور التاريخي الذي يسير بالمجتمعات من التقليد إلى الحداثة، وهو المقابل الليبرالي للنظرية الماركسية القائلة آنذاك بوجود حتمية تاريخية أخرى تنتقل بموجبها المجتمعات الرأسمالية إلى الاشتراكية، هذا وتتميز

[1] فيصل غازي، مرجع سابق، ص 14-16.

[2] ريتشارد هيجوت، مرجع سابق، ص45.

نظرية الحداثة بسمتين هما العمومية الحاوية لكل الأنماط والأشكال والأجزاء، ذلك لأنّ الحداثة مفهوم شامل يتناول التنمية السياسية في حركية واحدة وشاملة للمجتمع بأسره ، والسمة الأخرى تتضح في تركيزها على العوامل الخارجية لأنها تقوم بدور كبير في نقل المجتمعات المعنية من التقليد إلى الحداثة.[1]

المطلب الثاني: افتراضات ليبست للشرط الاقتصادي

نظرية التحديث هي عبارة عن اتجاه يربط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية نظرًا لأنَّ أغنى بلدان العالم هي بلدان ديمقراطية، وذلك راجع إلى أنّها ربطت بين عمليتي تحقيق الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، ويُسهم في ترسيخهما معًا بصورة دائمة. وقد كان آدم سميث Adam smith في كتابه (ثروة الأمم) أوّل من عبّر عن هذا الاتجاه من خلال دعوته الليبرالية السياسية باعتبارها شرطًا ضروريًا للأداء الفعّال للسوق والذي يعتبر محرّك النمو الاقتصادي[2]؛ إلاّ أنّ المعالجة العلمية الأكثر دقة وانتظامًا فيما يتعلق بالارتباط بين الديمقراطية والتنمية تبرز من خلال افتراضات وأطروحات سايمور مارتن ليبست Symor Marten Lipset* والذي يعتبر من الأوائل الذين ساهموا في تطوير مدرسة التحديث، حيث قدّم ليبست أطروحته لأوّل مرة عام 1959 في مقالته الموسومة ب "بعض الاشتراطات الاجتماعية للديمقراطية" some requisite of democracy .وفي عام 1960 نشر كتابه (الرجل السياسي) political man والذي يعتبر أشهر وأهم كتاب حول هذه الأطروحة، حيث كانت أقوى العلاقات وأكثرها ديمومة في العلوم الاجتماعية.[3]

يشير مارتن ليبست Martin Lipset في مقاله هذا إلى أن الديمقراطية تكون وفق فرضيات محددة وبيانات قابلة للاختبار تجريبيا مع بعض الشروط التي يمكن من خلالها التفريق بين الدول الأكثر ديمقراطية عن النماذج الديمقراطية للدول الأخرى.[4]

---

[1] عبد الله محمد شعبان "**الديمقراطية من عبثية المفهوم إلى هشاشة التطبيق-قراءة في خطاب سايمور مارتن ليبست-**"، مجلة هرمس، المجلد الثاني، ع يناير 2013، ص141

[2] يونس مسعودي، "**التحول الديمقراطي-مقاربة مفاهيمية نظرية-**"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، ع صفر-مارس 2014، ص153.

[*] **سايمور مارتن ليبست**"(2006-1922): عالم اجتماع سياسي أمريكي من الذين كتبوا بإسهاب في شروط الديمقراطية من منظور مُقارن.

[3] مولود دحماني، "**أثر مخرجات العلاقة الارتباطية بين مسار الانتقال الديمقراطي ومحددات الأمن القومي على قوة الدولة في مراحل التحول السياسي.دراسة مقارنة: تونس وليبيا 2011-2015**"، رسالة الماجستير، (جامعة مولود معمري-تيزي وزو، 2015-2016)، ص36.

[4] Lipset seymour martin , opcit, p 69.

وعلى رؤية مدرسة التحديث بنى مارتن ليبستLipset نظريته حول الروابط بين الديمقراطية والتنمية، وتحديدًا عندما يصل معدل الدخل إلى المعدل المتوسط الذي سيعزز هيكل الطبقة الوسطى، وعندها ستظهر الديمقراطية بعد أن تمر المجتمعات بمرحلة التحديث وتحقق جميع الجوانب المختلفة للتنمية الاقتصادية كالتصنيع، التحضر، الثروة والتعليم مترابطة ترابطًا وثيقًا تشكل عاملاً واحدًا له علاقة سياسية بالديمقراطية، الأمر الذي سيجعل عدد المواطنين ذوي الدخل المتوسط المرتفع يتطلب مشاركة سياسية أعلى، وبالتالي يمكن تحقيق تغيير ديمقراطي ناجح، وقد تمكن ليبست من إثبات نظريته هذه في عدد من الدول الاستبدادية السابقة التي تمكنت من الوصول إلى المستوى المتوسط للدخل مثل إسبانيا والبرتغال في السبعينيات من القرن الماضي، وفي وقت لاحق كوريا الجنوبية. نظرية ليبست هذه تربط التغيير الديمقراطي مع النمو أو تطور الطبقة الوسطى من خلال التنمية الاقتصادية، وقد درس ليبست التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية كدليل على نظريته من خلال مظاهرات الطلاب التي شهدتها كوريا الجنوبية في عام 1988 والتي أدّت في نهاية المطاف إلى انتقال ديمقراطي مستقر بعد سلسلة من الانقلابات والحكم العسكري استمرت بين الخمسينات والثمانينات بعد الحرب الكورية. كان ليبست أول من لاحظ ما أسماه العلاقة الإيجابية المتبادلة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية، فوفقًا لتعبيره " كلما كانت الأمة اقتصاديًا أقوى، كان التحول الديمقراطي أسرع".[1]

ومحاولة من ليبست lipset لإبراز العلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية وإثباتها، قام بتصنيف البلدان الأوروبية والبلدان الناطقة بالإنجليزية (الأنجلوسكسونية) في أمريكا الشمالية وأستراليا، وبلدان أمريكا اللاتينية ودول أوروبا الغربية إلى مجموعتين من خلال تجاربهم الديمقراطية إلى:[2]

- الديمقراطيات المستقرة ضد الديمقراطيات الغير المستقرة بالنسبة لأوروبا الشمالية، أستراليا، نيوزيلندا والدكتاتوريات اللاتينية.
- الديمقراطيات الغير مستقرة والدكتاتوريات الغير مستقرة ضد الديكتاتوريات المستقرة بالنسبة لأمريكا اللاتينية.

[1] رضوان زيادة، "**نظرية التحديث والتحول الديمقراطي**"، تم تصفح الموقع يوم 2019/03/13 (10:00) في: https://www.alhurra.com/amp/demcracy-modernism-arab-spring/385285.html.

[2] محمد الزاهي بشير مغيربي، "**الديمقراطية والإصلاح السياسي ...مراجعة عامة للأدبيات**"، ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، ليبيا: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر نقلًا عن: http://www.arab.reneval.info.

ثم قام بمقارنة هذه البلدان وفقًا لثروتها ودرجة التصنيع والحضرية ومستوى التعليم باعتبارها مؤشرات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتبين من المقارنة أن البلدان الأكثر ديمقراطية في كلا المجموعتين كانت تتمتع أيضًا بمستويات تنمية اجتماعية واقتصادية أعلى من البلدان الدكتاتورية، واستنادًا على ذلك افترض ليبست Lipset وجود تطابق بين التنمية الاقتصادية وبين النظام الديمقراطي.[1]

ملخص دراسة lipset أن الديمقراطية تنشأ وتستقر في الدول الغنية ذات المستويات العالية من التنمية الاقتصادية والتي من مؤشراتها التعليم والتصنيع والتمدن، أما الديكتاتورية فنجدها راسخة في الدول التي تعاني الفقر والتهميش، فوفق lipset الأمم الثرية هي من تستطيع إنتاج الديمقراطية.

لقد كان هذا التطابق نِتاجًا لعدّة متغيرات اجتماعية، فالتنمية الاقتصادية عند ليسبت Lipset ترتبط بازدياد التعليم والاتجاه نحو مزيد من المشاركة، كما أنها تخفف من حدّة التفاعلات السياسية وتخلق مصالح متقاطعة وانتماءات متعددة تعمل على تسهيل بناء الإجماع الديمقراطي والاستقرار السياسي[2]. وعليه فقد توصل إلى فكرة مفادها أنّه كلّما تمكنت أمّة من بلوغ عتبة من عتبات الرفاه أو الرخاء كلّما كانت حظوظ الديمقراطية أكبر في النشوء والاستمرار، ويؤكد أنّ هناك علاقة إيجابية طردية ومباشرة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية، مُؤكدًا على أنّ العامل الاقتصادي هو سبب استقرار الديمقراطيات الغربية.[3]

أَوْلَى ليسبت lipset أهمية قصوى للتعليم، فقد رآه العامل الأكثر قوة في الحفاظ على الديمقراطية وإن لم يكن في ذاته شرطًا كافيًا للديمقراطية فإنّه شرط ضروري لا يمكن للديمقراطية أن تستمر دونه، الأمر الذي حدا به للقول بأنّه كلما ارتفع مستوى التعليم في دولة ما سُنحت فرص أفضل للديمقراطية، وتفترض نظرية التحديث أنّ التعليم يُساهم في تمكين المواطن من ممارسة المواطنة الفاعلة وتشكيل الرأي والمشاركة في مداولات عقلانية وتطوير الحاجة إلى احترام كرامته العقلية والجسدية وغير ذلك ؛ و تأكيدًا على ذلك نجد كليمُنتي الذي كتب أنّ الدول التي كانت في سنة 1960 تتمتع بمتوسط درجة تعليم لسكانها من أربع سنوات تعليمية هي جميعها الآن (كان هذا في 2008) دول ديمقراطية في حين أنّ الدول التي كانت لديها متوسط درجة التعليم من سنة واحدة 1960 كانت لا تزال حتى سنة 2000 تحكم بأنظمة حكم سلطوية، ويصل الباحث في نموذجه النظري وتطبيقه الإحصائي، إلى نتيجة مفادها أنّ المؤثر في متغير التعليم ليس مستوى التعليم الذي تُحَصله نخبة صغيرة، وإنّما درجة انتشار التعليم التي

[1] نفس المرجع السابق.

[2] يونس مسعودي، مرجع سابق، ص154.

[3] شعبان عبد الله محمد، مرجع سابق، ص161

هي العامل الرئيسي الذي يشجع على المشاركة السياسية ويساند الديمقراطية. هذه هي النتيجة التي توصل إليها بعد مقارنة إحصاءات 140 دولة في الفترة الواقعة بين سنتي 1965 و2000.[1]

قدم lipset طرحا حول بعض الاشتراطات الاقتصادية والاجتماعية وحاول الربط بين هاته المتغيرات وعملية الدمقرطة، حيث أكد بأنه كلما توافر العامل الاقتصادي بدرجة عالية وازداد الرفاه الاجتماعي هذا الأمر سيوفر مستوى تعليمي عالي، مما سيفسح المجال أمام هاته الطبقة المتعلمة بالمشاركة في الحياة السياسية والمساهمة في صنع القرار، فالتعليم مضاد لفكرة الاستبداد وعدم الرضوخ وهذا ما سيمهد لميلاد نظام سياسي ديمقراطي. حيث اعتبر ليبست بأن النمو الاقتصادي العالي سيساهم ويسارع في وتيرة نشوء الديمقراطية. فالديمقراطية حسب lipset ما هي إلا ذروة إنجاز لعملية طويلة من التحديث.

إنّ التقسيم الذي طرحهlipset حول تقسيم البلدان إلى ديمقراطيات مستقرة وديمقراطيات غير مستقرة ودكتاتوريات مستقرة ودكتاتوريات غير مستقرة، لم يظل حبيس فكره هو فحسب وإنّما انعكس بشكل ما أو بآخر في فكر أولئك المفكرين الذين مثل البحث عن ماهية الديمقراطية ضالتهم المفقودة، ولعلّ من أهم هؤلاء الفيلسوف الأمريكي روبرت دال Robert Dhal إذ يقدم تقسيمًا مُشابهًا لما طرحه lipset فيقسم الدول بناءًا على موقفها من الديمقراطية إلى:[2]

- دول غير ديمقراطية، ويجب عليها أن تتحول لتصبح ديمقراطية
- دول التحقت بالديمقراطية حديثًا، وهي التي تعمل على توطيد أسس الديمقراطية في بلدانها.
- دول ديمقراطية المنشأ، وهي التي تعمل على تطوير ديمقراطيتها والنهوض بها.

ما يلاحظ على افتراضات Lipset، أنّه يعتبر الديمقراطية نظامًا اجتماعيًا أكثر منه نظامًا سياسيًا، حيث أنّه يلغي كل المقوّمات السياسية التي يمكن أن تقوم عليها الديمقراطية وتستقر عليها، ويقدم أو يضع شروط اجتماعية كمقومات ودعائم نشوء وقيام الأنظمة الديمقراطية وحتى استقرارها.

المطلب الثالث: التبريرات المختلفة لطرح العلاقة بين التنمية والديمقراطية

بالرغم من عدم وجود أساس نظري صارم لدعم فكرة الحداثة، فإنّ الأدلة التجريبية من مختلف البلدان تقدم دعمًا قويًا لفرضية Lipset، حيث إنّ مقاييس مستوى المعيشة –أي المعدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد، ومتوسط العمر المتوقع والتحصيل التعليمي– ترتبط بقوة مع درجة نظام

[1] عزمي بشارة، "**جدل الجامعة والمواطنة والديمقراطية**"، مجلة العمران، ع 4/15، شتاء 2016، ص135.

[2] شعبان عبد الله محمد، مرجع سابق، ص161.

الحكم الديمقراطي، وعلاوة على ذلك، فإنّ تجارب الدمقرطة بدون تنمية اقتصادية كتلك التي فرضتها القوى الاستعمارية عند الاستقلال، وتلك التي يتم فرضها من خلال تدخل الدول الديمقراطية في الشؤون السياسية المحلية، تميل إلى أن تكون لفترات قصيرة فقط. ومن المهم ملاحظة أنه ومن زاوية نظرية الحداثة، أن الديمقراطية ليست هدفًا في حد ذاتها، بل وسيلة للهدف المتمثل في تحقيق سياسة متجاوبة مع المصلحة العامة.[1]

وكما يبدو بأن الطرح الذي قدّمه Lipset له دعائم في الواقع التاريخي، إذ هناك العديد من المسلّمات التاريخية التي تُدعم الفرضية التي يقدّمها الباحث حول قدرة التنمية لاقتصادية على نشر الديمقراطية وذلك بخلقها قيم وسلوكات ديمقراطية، كما تخلق بنية طبقية أقل هيمنة، وطبقة وسطى أوسع، وحياة جمعوية أكثر حيوية، هذه كلّها تعتبر مفاتيح لتنمية الديمقراطية المستقرّة.و في هذا السياق يقول آدم بريزورسكي Adam Prezeuroski حتى إذا اعتبرنا أنّ التنمية الاقتصادية ليست شرطًا مسبقًا للدمقرطة، فإنّها تبقى شرط أساسي لديمقراطية مستدامة دون إهمال العدالة، ففي دراسة قدّمها هذا الأخير يقول:" يمكن إقامة الديمقراطية في دولة فقيرة، لكن التجربة تعلمنا أن مستوى التنمية الاقتصادية لا يكفي دون إرفاقه بإرادة فعلية في تقليص اللامساواة من أجل ترسيخ الديمقراطية الجديدة".[2]

وفي تعميم قدمه معظم الباحثين حول العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية المستقرة، فحسب هؤلاء فإن الديمقراطية مرتبطة إلى أبعد الحدود بحالة التنمية الاقتصادية بشكل ملموس، وهذا يعني أنه كلما زادت رفاهية الدولة اقتصاديا كلما زادت فرص الدعم للديمقراطية.[3]

في نفس السياق يؤكد لاري دياموند Larry Diamond بعد الفحص الأمبريقي الكمّي والكيفي، بأنّ هناك علاقة سببية بين التنمية البشرية والديمقراطية بالإضافة إلى الدليل التاريخي الذي يؤكد فرضية lipset، حيث أنّ التنمية سوف تؤدي إلى الديمقراطية من خلال نشر القيم الديمقراطية وتنمية طبقة متوسطة كبرى وجمعيات ومنظمات مستقلة قوية. ويضيف **diamond**، وتأكيدًا على هذه العلاقة من خلال "المجتمع المدني" كعامل وسيط، حيث يؤدي النمو الاقتصادي والاجتماعي إلى زيادة مجموعات

---

[1] إبراهيم البدوي وسمير المقدسي، **تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص95.

[2] خالد توازي، مرجع سابق، ص80.

[3] Lipset seymour martin, op.cit, p 75.

المجتمع المدني والتي ستطالب بالاستقالة وفق القانون، وتقدم بذلك بدائل متعددة بإنهاء السياسات السلطوية.[1]

دراسة تحليلية أخرى لكارلوس سيمان توضح العلاقة بين البنية الاقتصادية والرأسمالية وبالأخص الرأسمالية الإكتفائية Autarkic أي الملكية الخاصة مع إتباع سياسة الحمائية التي تؤدي إلى إعاقة عملية السوق، وتطبيقًا على ذلك فهو يفسر انهيار الديمقراطية والأزمات والاستقطاب السياسي في التشيلي والأورجواي وأرجنتينا كتأثيرات طويلة المدى نتجت عن الركود الاقتصادي، لأنّ هذا النظام أدى إلى خلق طبقات لديها اهتمام بالحفاظ على الصناعات الغير تنافسية. ممّا أدى إلى استقطاب سياسي أثّر بالسلب على الشرعية الديمقراطية وبالتالي فهو يرى أنّ الانفتاح الدولي والتنافس الاقتصادي شرط هيكلي هام للديمقراطية.[2]

وفي هذا الإطار يعتبر عالم السياسية روبرت دال Robert Dhal وهو من الأوائل الذين أشاروا إلى هذه العلاقة وحتى قبل ظهور دراسة lipset في مؤلفه (مقدمة للنظرية الديمقراطية)، فقد أوضح أن التعددية la polyarchie كأحد أشكال الديمقراطية، هي هدف نهائي ونتيجة حتمية لكل عملية تنموية، بالإضافة إلى ذلك، حدد برفقة ليند بلوم lind blom في كتابهما المشترك (السياسة والاقتصاد والرفاهية) خمس شروط لظهور التعددية، تتمثل في ممارسة قدر من التوجيه الاجتماعي، وبناء حد أدنى من الإجماع، والوصول إلى تعددية اجتماعية كافية وانتشار قوي للنخب، وتباين ضعيف في توزيع الثروة والتعليم . لكن هذه الشروط لا يمكن أن تتحقق إلا بوجود مستوى كاف من الثروة الاقتصادية.[3]

لقد تعرّضت هذه الدراسة للتمحيص من وقت لآخر باستخدام منهجيات أكثر دقة وصرامة وأساليب إحصائية متقدمة، ومن أمثلة هذه الدراسات دراسة كولمان Colmen والتي أثبتت وجود ارتباط واعتماد متبادل بين الديمقراطية والتنمية إلاّ أنّها لم تثبت وجود علاقة سببية. كذلك فإنّ Cutright وجد ارتباطًا عاليًا بين مؤشرات التنمية وهي تطور وسائل الاتصال والحضرية والتعليم والتصنيع. كما قامت دراسات أخرى بمحاولة التحقق من العلاقات السببية التي افترضتها أطروحة Lipset الأصلية؛ فقد توصل

---

[1] تهاني مصطفى محمد توفيق، " **سايمور مارتن ليبست ودراسة الديمقراطية**"، **جامعة** القاهرة، مارس 2017، تم تصفح الموقع يوم 2019/01/12، 23:17 في:

http://sites.google..com/site/democratizationfeps/home/rwd-wabhath-2015/symormartnlybstwgrastealdymwqratyte

[2] نفس المرجع السابق.

[3] سليم حميد، **أوهام الربيع العربي وكوارثه التي لا تحصى**، (د.ب: مركز المزماة للدراسات والبحوث، 2014)، ص32.

بولين Bollen وجاكمان Jackman إلى نفس النتيجة، وذلك من خلال تحليل إحصائي متقدم بمجموعة من العوامل والمتغيرات التي تعتبر عادة من ضمن محددات الديمقراطية واكتشفا أنّ التنمية الاقتصادية هي المحدد الأكثر أهمية من المتغيّرات الأخرى مجتمعةً، ولقد تم تأكيد ذلك في دراسة لاحقة قام من خلالها ليبست وسيونغ وتوريز Lipset, Seong and Torries بإعادة تحليل دراسات بولين وجاكمان.[1]

ما نمط الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها الأكثر مواتاة لظهور الديمقراطية وترسيخها ترسيخا أعمق؟ سؤال طرحه ريغن في كلامه حول الشروط المسبقة للديمقراطية، حيث اعتبر أنّ الأوضاع التي أوجدها المجتمع الصناعي الحديث ضرورية لإقامة الديمقراطية، وقد كانت هذه الفكرة وراء مقولة ليبست المشهورة "كلما كانت الأمة في رخاء وسعة عيش عظُمت فرصها في الحفاظ على الديمقراطية"، خلُص ريغن في نهاية قوله أنّه من غير الممكن صياغة نموذج أو قانون ثابت عن الديمقراطية، ولا نستطيع أن نقول انّه حينما وُجدت الشروط المسبقة وُجدت الديمقراطية وقانون من هذا النوع غير واقعي. كما نجد عدد كبير من التحليلات التجريبية Empirial التي ألهمتها فرضية Lipset إلى مساندة هذا الرأي، وعليه فقد اعتبر روبرت دال Robert Dhal عام 1971 الرأي القائل بأنّه كلّما ارتفع المستوى الاجتماعي الاقتصادي للبلد رجحت احتمالات كونه ديمقراطيًا مسألة لا جدال فيها.[2]

وفي نقطة أخرى يلتقي كل من دال Dhal وراسات Rasset والقول بأنّه إذا نزل الدخل الفردي عن الحد الأدنى الواجب ضمانه فإنَّ ذلك لن يؤدي إلى ديمقراطية تعددية في المجتمع، وهذا هو التحليل الكلي للتنمية السياسية من المنظور السلوكي، والذي يركز على العلاقة التفاعلية بين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والمقارنة بالموارد والثروات وتأثير ذلك على المجال السياسي. ومع هذا فقد لقي هذا التحليل الكثير من الانتقادات دفعت ليبست Lipset إلى محاولة تقديم تحليل كلّي أكثر دقة من التحليل المُقدم من طرف دال Dhal وراسات Rassat، حيث يرى أنَّ التنمية والحقوق الديمقراطية إنّما تتطور في ظل نظام سياسي تعددي، حيث الطبقات الاجتماعية، الجماعات الدينية والتنظيمات المهنية تتصارع فيما بينها، وهذا الصراع مشابه لنموذج الصراع الذي قدّمه آدم سميث Adam Smith والمبني على تنافس الأفراد فيما بينهم، حيث قام ليبست Lipset، بتحويل منطق التحليل من اقتصادي–سياسي إلى اجتماعي سياسي، إذ يقول في هذا المجال "إنّ كل جماعة لها أهدافها الخاصة، لكن إن لم تكن هناك جماعة تتمتع بالقوة الكافية للسيطرة، فإن هذا الوضع السياسي لا يجب أن يقتصر على العلاقة الوظيفية

---

[1] غيورغن سورنسن، **الديمقراطية والتحول الديمقراطي، السيرورات والمأمول في عالم متغيّر**، (ترجمة: عفاف البطانية)، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2015)، ص52 –53.

[2] نفس المرجع السابق، ص54–56.

بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية، لكن يجب وضع هذه العلاقة في إطارها السياسي–الاجتماعي المبني على التفاعلات التنظيمية المرتبطة أساسًا بعوامل خارجية تأتي من البيئة العامة للنظام".[1]

قدّم في هذا الصدد صاموئيل هنتغتون S.Hintigton رؤية مفادها بأنّ النمو الاقتصادي يؤدي على المدى البعيد إلى تهيئة القاعدة لقيام النظم الديمقراطية وعلى المدى القصير قد يؤدي النمو الاقتصادي السريع جدًا والأزمات الاقتصادية على السواء إلى تقويض دعائم الحكم الشمولي، فإذا حدث النمو الاقتصادي دون وقوع أزمة اقتصادية تتطور الديمقراطية ببطء كما حدث في أوروبا في القرن التاسع عش. ويعتقد huntington أنّ العوامل التي ساعدت على ظهور النظم الديمقراطية في السبعينات والثمانينات بدول شمولية سابقة، تشمل ارتفاع معدّلات التعليم والحياة في الحضر وتوافر طبقة متوسطة كبيرة ونمو القيم والتوجهات المؤيدة للديمقراطية.[2]

عمومًا ومن خلال ما تفترضه نظرية التحديث يمكن إجمال مجموعة إيجابيات للتنمية الاقتصادية على الديمقراطية فيما يلي:

1. تؤدي التنمية الاقتصادية إلى الرفع من مستوى وقيم المواطنين وذلك نتيجة زيادة نسبة الثقافة السياسية جرّاء عملية التعليم وزيادة نسبة التعلم لدى المواطنين.
2. يؤدي ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي إلى ارتفاع الدخل الفردي لغالبية السكان وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع وتزايد حجم الطبقة الوسطى والتي تعتبر عماد أي مشروع ديمقراطي.
3. نتيجة زيادة الرفاه والرخاء الاجتماعي سوف تزيد نسبة المشاركة السياسية والتي تعتبر من مقوّمات الديمقراطية.
4. التنمية الاقتصادية تؤدي إلى الرفع من كرامة الإنسان وضمان حريته.

يمكن التمثيل للمقاربة التي قدمها lipset من خلال الشكل الموالي:

[1] جمال درويش، مرجع سابق، ص71.

[2] صاموئيل هنتغتون، مرجع سابق، ص 138–175.

الشكل رقم (02): نظرية الحداثة حسب lipset

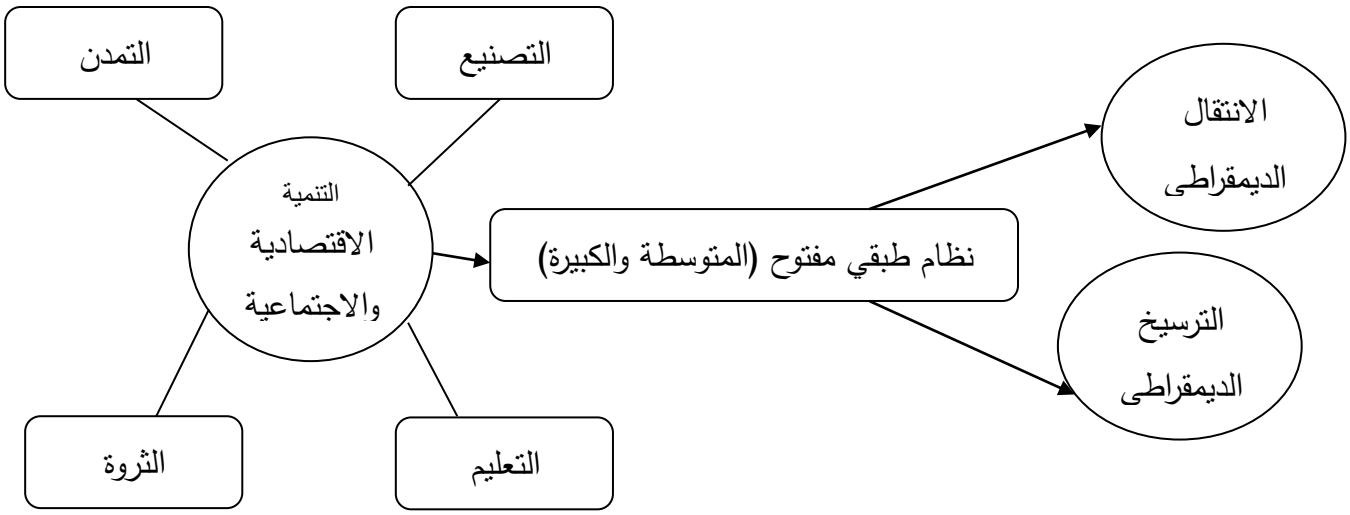

*Julian Wucher pfennig , Franziska Deutsch, « Modernization and Democracy: Theories and Evidence Revisited» , First published: **Living Reviews in Democracy**, Center for Comparative and International Studies, ETH Zurich and University of Zurich, , September 2009 , P.2.*

يُلخص LIPSET في الوصول إلى عملية الدمقرطة جملة من الاشتراطات، فكلما توافرت هذه الشروط كلما ازدادت احتمالية نشوء ونجاح الديمقراطية، وتتمثل هذه الشروط في التصنيع، ثروة اقتصادية، مستوى عالي من التعليم، التمدن وكذلك نظام طبقي مفتوح.

المطلب الرابع: الانتقادات الموجهة لطرح العلاقة بين التنمية والديمقراطية

الفرع الأول: على مستوى نظرية التحديث

لقد تعرّضت نظرية التحديث بشكل عام ونظرية التنمية السياسية بشكل خاص إلى نقد مرير بسبب طابعها الإيديولوجي وتمركزها حول الذات الأوروبية، هذا بالإضافة إلى مدخلها القائم على التصنيف الوظيفي Fonctional category وتركيزها على المفهوم البارسونزي للنظام القائم على فكرة الإجماع القيمي، حيث يقدم ريتشارد هيجوت نقدان موجهان إلى نظرية التحديث:[1]

النقد الأول: أن نظرية التحديث خلال فترة الستينات لم تأخذ في اعتبارها أنّ مشكلات التنمية تحتاج إلى تظافر العديد من التخصصات.

النقد الثاني: فشلت نظرية التحديث في فهم التوزيع الغير متكافئ للثروة بين من "يملكون" وبين من "لا يملكون". بمعنى أنّ النظرية لم تستطع تفسير النمو المُطرد للفجوة بين الأقطار الصناعية المتقدمة في الغرب وغالبية الدول (الجديدة) من بلدان العالم الثالث.

[1] ريتشارد هيجوت، مرجع سابق، ص51.

يعتقد هيجوت أنّه وعبر السنوات التالية التي سادت فيها نزعة التشاؤم خلال عقد التنمية الأوّل، تمّ النظر إلى نظرية التحديث بوصفها نظرية محمَّلة بالإيديولوجيات السياسية.[1]

إن مقاربة التحديث التي تربط الديمقراطية بالتنمية الاقتصادية وانعكاساتها الاجتماعية المتمثلة خصوصًا في ارتفاع الدخل، واتساع الطبقة الوسطى، وانتشار التعليم، لا تنطبق على جميع التجارب في نظر البعض، فتركيا انتقلت إلى النظام الديمقراطي رغم عدم استكمالها لمستلزمات التحديث، على عكس السعودية التي تتوافر على معظم مؤشراته، ورغم اعترافاتها بقوة الأدلة الواقعية التي تدعم هذا الطرح، يحكم أنّ أغنى الدول المنتقلة من الاشتراكية تتقدم مجموعة الديمقراطيات الراسخة، وأنّ أفقر الدول أكثريتها تعرف الديمقراطية المشوهة أو الحكم الاستبدادي، وبعضها يتراجع عن الديمقراطية. كما ترى فاليري بينس Valerie Bunce أن ثمة استثناءات تحول دون تعميمه، ومن ضمنها المثال الذي تسوّقه في مقالتها والذي يصلح في وقته على الأقل، أنّه من بين الدول الاشتراكية سابقًا تحتل كل من كرواتيا وسلوفاكيا مكانة متقدمة على أساس الوضع الاقتصادي فيما تظهر نقائص ديمقراطية، رغم أنّ هذا الوضع في تغيّر كما تقول إذ عرفت نوبات انتخابية، أمّا منغوليا التي تقع على طرف النقيض اقتصاديًا فتحرز مستوى عالي نسبيًا من خصائص الديمقراطية.[2]

كما يخلص بعض الباحثين إلى أنّه ليس هناك أي دليل على وجود صلة قوية بين الديمقراطية والتنمية. ويستشهدون بكل من البحث الكمي والتجربة التاريخية لدعم وجهات نظرهم، كما لم يجد آدم بيرجيفورسكي Adam przworski أيّ علاقة مباشرة بين نوع النظام ونمو إجمالي الدخل في البلدان التي تستخدم التحليل الإحصائي لإيجاد مثل هذه الارتباطات، وفي أحسن الأحوال، ترى هذه الأدبيات أنّ البلدان ذات التقاليد العريقة في سيادة القانون قد تُسهل إحراز تقدم سريع في نتائج التنمية، وتستند هذه الأدبيات إلى رأي مفاده، أنّ الأنظمة التي تتميّز بالتنمية الموجهة وتقييد الحقوق السياسية هي الأفضل لتحقيق محصِّلات التنمية، على النقيض من الائتلافات الحاكمة التي ما تزال في كثير من الأحيان بدائية ومشوّشة وغير حاسمة كالتي توجد في معظم النظم الديمقراطية.[3]

---

[1] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[2] زكرياء بوروني، "**النخبة السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطي –دراسة حالة الجزائر**"، رسالة ماجستير (جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2009–2010)، ص58.

[3] ماسيمو توماسولي، "**الديمقراطية والتنمية: دور الأمم المتحدة**"، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ورقة نقاش، سبتمبر 2013، ص18.

هناك من الشك الذي يرافق مصداقية نظرية التحديث، والذي يقدمه adam przworski و fernando limongi سنة 1993، فبالرغم من إمكانية إعطاء تبريرات منطقية لما قدمه lipset الذي طور نظرية التحديث، إلا أنها لا تملك القدرة على التنبؤ لكيفيات حدوث الانتقال في بعض الأنظمة الديكتاتورية التي تمكنت من تحقيق مستويات متقدمة من النمو.[1]

فرانسيس فوكوياما وبعض الباحثين الغربيين، يرون أن الديمقراطية هي عملية سياسية غير مرتبطة بالاقتصاد، مستندين إلى تجربة النمور الأسيوية والتي حققت معدلات اقتصادية عالية في حين أنها لم تشهد إصلاحات ديمقراطية إلا في مرحلة لاحقة ومتأخرة للطفرة الاقتصادية .كما يشير البعض إلى أن الديمقراطية قد تعوق النمو الاقتصادي، وذلك بسبب أن النمو يتطلب بالضرورة توجيه الخبراء واستعداد الأفراد لأن يضحوا بالاستهلاك الحالي من أجل مكاسب اقتصادية طويلة الأجل .ويحتج آخرون بأن النظم السلطوية لها تكاليفها الاقتصادية والاجتماعية، وأن النسق التعددي الاقتصادي يقدم أساسا خلاقا لبناء الاقتصاد.[2]

الفرع الثاني: على مستوى طرح ليبست lipset

فيما يخص الدراسات الخاصة بالبلدان المعنية بمسألة الديمقراطية، كان فيها ما يتفق مع نظرية التحديث وما يناقضها؛ فهناك بلدان منها الهند وسيريلانكا حققتا قدرًا من الديمقراطية لفترات طويلة وهي في مستويات ضعيفة من التنمية الاقتصادية، بمؤشرات المركز الاجتماعي الاقتصادي المعروفة، وفيها نسبة عالية من الأمية، وخصائصها هي خصائص المجتمعات الزراعية وليست الصناعية، فهناك إذن ما يُجيز القول أنّ التنمية الاقتصادية ليس شرطاً لا غنى عنه للممارسة الديمقراطية، وهناك بلدان عديدة أخرى مثل نيجيريا والمكسيك وتايلاندا وكوريا الجنوبية أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية متفقة مع مقولات هذه النظرية.[3]

يطوّر غييرمو أودونيل Guillermo O'Donnell في تحليله للحالات الرئيسية في أمريكا الجنوبية موقفًا يقلب أطروحة Lipset رأسًا على عقب. يبدو أن التسلطية لا الديمقراطية هي الحالة الأكثر حظًا وملازمة لأعلى مستويات التحديث. ويستدل O'Donnellأنّ سيرورة التحديث الصناعي التي شهدها العديد من بلدان أمريكا اللاتينية في ستينات القرن العشرين وأوائل سبعينياته، لم يكن في جُعبتها ما تقدّمه

[1] René Sandretto ,op.cit.

[2] إيمان احمد، " **قراءات نظرية –الديمقراطية والتحول الديمقراطي–**"، مجلة دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 5 مارس 2016، ص9.

[3] صالح بلحاج، مرجع سابق.

إلى أغلبية السكان؛ ولكي يستمر هذا النموذج في مواجهة المقاومة الشعبية له، تحتاج النخب الحاكمة إلى نظام تسلطي.[1]

ويعود Huntington مرة أخرى، ولكن هذه المرّة كناقد للعامل الاقتصادي وعلاقته بالديمقراطية، حيث يرى أنّ القول بأنّ الأزمة الاقتصادية تقوِّض دعائم النظم الديمقراطية تُدحضه تجربة الثلاثينات في أوروبا، فقد بقيت النظم الديمقراطية بعد مرور الكساد الكبير في كل الدول عدا ألمانيا والنمسا وقد نجحت هذه النظم بسبب قدرة الزعماء على التكيّف وتشكيل تحالفات جديدة ثم استقرارهم على توجيه الاقتصاد[2]؛ كما يقدم هنتغتون نقدًا آخر على مستوى نظرية التحديث فيما يتعلق بتصورها الخطي لعملية التحديث وفهمها التقني والمعاصر لهذه العملية، ويُعد إسهام هنتغتون من أهم الإسهامات، حيث وجه نقده الأساسي خلال النصف الثاني من الثمانينات إلى الفكرة التي سادت داخل هذه النظرية فقد ركز في هذا النقد على الدور المحدود للقضايا التي صاغها الروّاد الأوائل، خاصة إزاء الاضطراب الذي ظهر خلال عملية التحديث وفي المقابل الفهم المعياري للاستقرار السياسي وعدم الالتفات إلى جوانب الصراع.[3]

حاولت مقاربة التحديث تقديم طرحها حول "الشروط المسبقة" للديمقراطية، مع تقديم الأدلة سواء بالتجريب أو المقارنة، وقد أخذ هذا الطرح حيزا كبيرا فترة الخمسينات في أدبيات التنمية السياسية. والتي غطت ما يسمى –بالموجة الأولى للديمقراطية–، حيث تعرضت في مسارها إلى مساندات وتأييدات لطرحها من طرف الكثير من الباحثين، ولكن ذلك لم يمنع من تعرضها لانتقادات عدة، لكن تبقى هذه النظرية نسبية وغير قابلة للتعميم، خاصة حين يتعلق الأمر بدول العالم الثالث.

المبحث الثاني: الديمقراطية أسبق من النمو الاقتصادي – الفرضية المضادة –

المطلب الأول: السببية العكسية للعلاقة بين الديمقراطية والتنمية":

الديمقراطية والتنمية الاقتصادية مفهومان متكاملان يدعم كل منهما الآخر، حيث لا نستطيع الفصل بينهما وهذا ما تثبته بعض التجارب التي تؤكد أن الفصل بينهما يؤدي إلى الفشل، في حين أن الربط بينهما بغض النظر عن أيهما الأسبق، يسهمان معا في تقدم المجتمعات، ورغم ذلك تبقى جدلية من الأسبق مثيرة للجدل استدعت دراسات مكثفة ومحاولات لإثبات صحة هذه الطروحات. حيث أثارت جدلية العلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية الكثير من النقاشات، وتعددت البحوث والدراسات حول مدى تأثير الديمقراطية على النمو الاقتصادي، ظهر على إثرها اتجاه مضاد لنظرية التحديث، والذي قُدم كطرح

[1] غيورغن سورنسن، مرجع سابق، ص53.

[2] صاموئيل هنتغتون، مرجع سابق، ص347.

[3] ريتشارد هيجوت، مرجع سابق، ص 48.

عكسي للنظرية والقائل بأن الديمقراطية هي التي تحقق نمو اقتصادي وليس العكس. حيث يؤكدون وبثقة على أن الديمقراطية شرط مسبق وأساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية.

فبقدر ما يثير البحث الكمي الشكوك حول ما إذا كانت الديمقراطية تسهل التنمية في صورة مقارنات إحصائية واسعة، فإن ثمة دراسات أخرى تستخدم منهجية دراسات الحالة المقارنة، قد وجدت علاقة قوية بين الديمقراطية والتنمية، حيث خلص الاستقصاء الذي أجري عام 2008 إلى أن أفضل تفسير للتقدم في عملية التنمية، يكون من خلال النظر في نوعية الحكم في بلد ما عبر ست مجالات: المجتمع المدني، المجتمع السياسي، فعالية الحكومة، نوعية البيروقراطية، المجتمع الاقتصادي والقضاء، كما أكد الاستقصاء على أن الحكم الرشيد هو في الواقع محور التنمية، وخاصة الرقابة على الفساد، إن الديمقراطية أمر ضروري بالفعل في التنمية، فليس هناك أي دليل مضاد على أنه لابد من التضحية بالديمقراطية من أجل التنمية، أو أنه لدى الأنظمة الاستبدادية ذات التوجه التنموي سجل أفضل على المدى الطويل، لذلك يجب عدم الانسياق وراء نتائج البحوث الكمية التي تزعم عدم وجود علاقة بين الديمقراطية والتنمية.[1]

المطلب الثاني: نظرية الديمقراطية أولاً

تقوم هذه المقاربة على اعتبار أنّ الديمقراطية هي النظام السياسي الأمثل في تحقيق التنمية الاقتصادية، وبالتالي فهي ترفض افتراضات مدرسة التحديث، وذلك من خلال تأكيدها على ضرورة اعتبار الديمقراطية كشرط أوّلي للتنمية وليس العكس.[2]

ينصب الاهتمام هنا على كيفية مساهمة الديمقراطية في تحقيق النمو، وبحسب مساهمات رودرك بشأن الموضوع، فهناك أثران لا بد من درسهما أثر الديمقراطية في معدل النمو، وأثرها في تقلب النمو، ففي المدى البعيد القصير قد تكون هناك صدمة للنظام الحاكم يمكن ملاحظتها في العقد اللاحق مباشرة للديمقراطية، ويمكن أن يكون هناك أثر أبعد مدى يرتبط بمستوى الديمقراطية. وبجمع كلا السببين والأثرين الممكنين، يكون لدينا أربعة مظاهر يمكن أن تشكل مسارات من الدمقرطة باتجاه النمو الاقتصادي:[3]

1. الأثر القصير –مدى الديمقراطية الحديثة في المعدلات السنوية للنمو أثر فعل الدمقرطة في النمو الحديث.

---

[1] ماسيمو توماسيمو، مرجع سابق، ص20.

[2] رضوان بروسي، "**جدلية العلاقة بين الديمقراطية والتنمية: نحو مقاربة غير معيارية**"، **مجلة** المستقبل العربي، ع 409، 2013، ص19.

[3] إبراهيم البدوي وسمير المقدسي، مرجع سابق، ص122.

2. الأثر القصير – المدى للدمقرطة الحديثة في معدل التقلب (أثر مستوى الديمقراطية في النمو).
3. الآثار المتوسطة الأبعد – مدى مستوى الديمقراطية في معدلات النمو (أثر مستوى الديمقراطية في النمو).
4. الآثار المتوسطة الأبعد – مدى لمستوى الديمقراطية في معدل التقلب (أثر مستوى الديمقراطية في التقلب).

وفي هذا الإطار يرى كل من جوزيف سيغل Joseph Sigil، ميشال وانشتاين Michal Weinstein ومورتون هالبرين Morton Halprin أنّ نوعية النظام السياسي عامل متحكم في مستوى الأداء الاقتصادي والاجتماعي للدولة، بهذا المعنى تصبح الديمقراطية أفضل عن غيرها من النظم في تحقيق الديمقراطية. كما لاحظوا أنّ الديمقراطيات الفقيرة حققت نموًا لا يقل سرعة عما حققته الأوتوقراطيات الفقيرة، وتفوقت الأولى على الثانية في الأداء وحسن التسيير[1]، كما أنّها لم تقع فيما وقعت فيها الاستبداديات الفقيرة من الإفلاس، فالكوارث والأوبئة الفتاكة وانتشار الفساد وتفاقم البطالة والبؤس كانت من نصيب الحكومات العسكرية في أمريكا الجنوبية وإفريقيا، أما آسيا وبعض دول القارة الإفريقية مثلا لوحظ أنّ البلدان التي خاضت تجربة ديمقراطية لفترة مثل الهند والموزمبيق والسنغال كانت أفضل حالاً من أوتوقراطيات أنغولا والكونغو، إن مقاييس الرفاهية الاجتماعية وأحوال المعيشة والصحة والتعليم ونوعية الإدارة والخدمات هي نتائج هذه الدراسات وقد ساعدت أصحابها على التصدي بنقد شديد لنظرية "التنمية الاقتصادية" ومعاكستها بتقرير أسبقية الديمقراطية على التنمية الاقتصادية، وكان الطعن الأكبر الذي قدّموه ضد هذه الأخيرة أنّها وطّدت الاستبدادية وأطالت عمرها، وأجّلت قضية الديمقراطية.[2]

المطلب الثالث: الديمقراطية كعائق للتنمية –الديمقراطية ضد النمو الاقتصادي–

يذهب فريق من الدارسين إلى أن هناك تعارضًا بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي، حيث يشكل التنظيم الديمقراطي للحياة السياسية برأيهم عائقًا أمام النمو والتنمية. بل إنهم يخلصون إلى أن النمو الاقتصادي السريع يستلزم نظامًا سلطويًا يُضحي بالحقوق والحريات السياسية، ويؤخر عملية التحول الديمقراطي، لأنّ من شأن هذه العملية أن تعرقل التنمية وتفسير ذلك أنّ النظم الديمقراطية تعجز إلى حد كبير على تنفيذ السياسات اللازمة لتحقيق ذلك، فالتنمية حسب قولهم تتطلب تدخلاً واسعًا من جانب الدولة في عملية الإشراف عليها، ويرى أصحاب هذا الرأي من ناحية أخرى أنّ النظم الديمقراطية أقل

[1] صالح بلحاج، مرجع سابق.

[2] نزار مؤيد جزان، "**محاضرات في التنمية السياسية**"، **تم** تصفح الموقع يوم 2019/02/29، 20:15 في:
www.ina.edu.sy/tbl.image

قدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية من النظم السلطوية في الدول الفقيرة؛ ويؤكد هؤلاء أنّ الآليات الديمقراطية إنّما تزيد في النهاية من النفوذ السياسي للطبقات الغنية التي تستطيع الاستفادة من هذه الآليات أكثر من الفئات الفقيرة التي تطحنها أعباء الحياة، وتعجز عن حماية مصالحها من خلال العملية الديمقراطية، بل غالبًا ما نجد أنّ النظم السلطوية أكثر قدرة من النظم الديمقراطية على حماية هذه المصالح.[1]

فعلى سبيل المثال في دراستهما التجريبية ل 130 بلدًا لأكثر من 50 عامًا، وجد كل من Lane وErrson أن الربط بين الديمقراطية والاقتصاد طُموح، فليست هناك أسباب ذات دلالة إحصائية للتفكير بأن الديمقراطية ضرورية لأي نمو اقتصادي. وبطريقة مماثلة يرى Helliwell أن النتيجة العامة لتحليل النمو هو أنّه لا يزال من غير الممكن تحديد أي آثار نظامية صافية للديمقراطية على النمو الاقتصادي لاحقًا. فقد أجريت تحليلات عدة في محاولة منها لتأكيد هذه الرؤية، فروبرت مارش Robert March أجرى مسحًا لأداء ثمانية وتسعين بلدًا بين عامي 1955 و1970 واستنتج أن التنافس السياسي (الديمقراطية) له تأثير كبير على المعدلات اللاحقة للتنمية الاقتصادية، ويتمثل تأثيره في كبح معدل التنمية بدلاً من تسهيله. وباختصار يزيد النظام السياسي التسلطي في الأمم الفقيرة معدل التنمية الاقتصادية، في حين يبدو النظام السياسي الديمقراطي بالنسبة إليها ترفًا يعوق التنمية؛ وقد توصل يوسف كوهين Youssef Kohen إلى استنتاج مماثل إثر دراسته للنمو الاقتصادي في عدد من بلدان أمريكا اللاتينية.[2]

في نفس السياق تقول الأطروحة (الفرضية) التي قدّمها والتر جالينسون Walter Galenson في عام 1959 أنّ الديمقراطية تعتبر عائقًا واضحًا للنمو الاقتصادي. نفس الفكرة يتحدث عنها أدولف شتورمتال Adolf Sturmthal في الدول التي في طور النمو، حيث تكون الديمقراطية عاملاً كابحًا للنمو الاقتصادي، فهو يرى بأنّ العمل النقابي Le syndicalisme يعتبر عاملاً كابحًا لحركية الاستثمار والنمو على حساب نمو الاستثمار. هذه التوجهات الديمقراطية التي تعيق تحقيق التنمية يجب توازنها عن طريق أفعال تكون أكبر توتاليتارية تقوم بها وكالات (أجهزة) تابعة للحكومة تكون معنية بالبرامج التنموية

[1] محمد حسن دخيل، مرجع سابق، ص50.

[2] غيورغ سورنسن، مرجع سابق، ص155.

وتوجيهها. باختصار ففي اعتقادهم أن التضحية بالديمقراطية هي الثمن الذي يُدفع لضمان تحقيق النمو.[1]

أيضًا يمكن الإشارة لما قدّمه صموئيل هنتغتون S.Huntington وفريد زكريا حيث يتبنى هذا الأخير أطروحات Galenson و Schweinintz لتفسير العلاقة بين الديمقراطية والتنمية خاصة في الدول التي هي في طريق النمو، حيث تقوم الحكومات التسلطية بتسيير البرامج التنموية والإنمائية بعيدًا عن فتح مساحات كبيرة للمطالب الشعبوية التي قد تضعف مسارات التنمية، ففرضية الأنظمة الاستبدادية هي أكثر قدرة على تعزيز التنمية، على خلاف الأنظمة الديمقراطية والتي يدافع عنها سمير أمين، تحدث عنها أيضًا Lee Kuan Yeuv الرئيس الأسبق لسنغافورة "hypthese of Lee". لكن لا يتفق مع هذه الفرضية الباحث والمفكر Amartha Sen الذي يرى بأنّها غارقة في تجريتها، وتقوم على معلومات انتقائية ومحدودة وليس على إحصائيات ومعلومات عامة.[2]

المطلب الرابع: الديمقراطية كعامل مساعد على تحقيق التنمية

منذ أوائل التسعينات برزت فكرة تدعم حجج لتفسير الارتباط المشترك بين الديمقراطية والتنمية، مفادها بأنّ الديمقراطية تمثل شرطًا مساعدًا للتنمية وحتى كعلاج للتخلف، حيث أشار المدير العام لصندوق النقد الدولي ميشيل كامديسوس Michel Camdessus إلى أن التوازن المذهل بين التحول إلى اقتصاد يحركه السوق، والتقدم في الديمقراطية في العديد من البلدان الإفريقية وكذلك في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية وآسيا". إنّ الاعتقاد بأنّ الديمقراطية تعزز التنمية، يرتبط بمجموعة من التبريرات، حيث أنّ التطورات الجديدة لمفهوم التنمية أصبحت لا تفسرها على أنّها ليست مجرد زيادة كمية (في الإنتاج والدخل للفرد الواحد)، ولكن بشكل أكثر أهمية، كتغيير نوعي وهيكلي، وهذا يعني أنّها من الناحية المفاهيمية لا تعني الجوانب والمؤشرات الاقتصادية فقط بل إنّها سياسية في الأساس؛ لهذا أصبح العديد من الباحثين يربطون بين التطور الاقتصادي والتنمية الإنسانية التي تكون أكثر تشاركية وتوازنًا واستدامة حسب مؤشرات التنمية الإنسانية IDH والديمقراطية تعزز وتقوي هذه الأهداف التي تقوم عليها التوجهات الجديدة في مفاهيم التنمية وأبعادها.[3]

لقد قامت دراسات بمحاولة إثبات التأثير الإيجابي للديمقراطية على التنمية الاقتصادية، فلقد أشار جروسمان Grossman ونوح Noh إلى أن وجود النظام الديمقراطي يضمن خضوع الحاكمين للمساءلة

[1] Rene sandretto, Op.cit.

[2] Ibid.

[3] Ibid.

أمام المحكومين، مما يحفزهم على تخصيص الموارد بكفاءة وفعالية لضمان استمراريتهم في الحكم، وفي إطار مشابه بين **روبرت دال** R.dhal في فترة مبكرة أن الديمقراطية تضمن قيام الحكام بتوظيف الموارد بالطريقة التي تحقق النمو والإنتاج الأمثل .ويرى أولسون olson أن النظام الديمقراطي يلزم الحكام بتجنب السعي نحو تحقيق مصالح ذاتية أنانية، ويفرض عليهم وضع السياسات العامة التي تحقق وتخدم المصلحة العامة ضمانا لاستمرار التأييد والقبول الشعبي.[1]

تتمحور مزايا الديمقراطية حول قدرتها على تحسين الثقة بالمؤسسات والقدرة على التنبؤ بسلوكياتها، ولما كانت النظم الديمقراطية تخضع للمحاسبة أمام الجمهور وليس النخب، فإنها تنتج منافع عامة أكثر وتستثمر أكثر في الرأسمال البشري، وتحافظ على سيادة القانون وتحمي حقوق الملكية الخاصة رغم أن النظم الديمقراطية تعمل عادة على تعزيز النمو بفضل توجهها نحو إعادة توزيع إلزامي للثروة، فإنها تميل على المدى الطويل إلى إنتاج بيئة مستقرة وحوافز إيجابية للاستثمار والابتكار والنمو، وتتزايد أهمية هذه الآثار مع بلوغ البلد المعني لمستويات أعلى في التنمية.[2]

لكن هناك من يرى بأن العلاقة بينهما غير قوية، ولا يمكن الجزم بالرابطة القوية والدائمة بين الديمقراطية والتنمية، ففي عام 1990 أكمل لاري سيروي Larry Sirowy وأليكس إنجلز Alex Inkes مراجعة الأدبيات التجريبية الأكثر تفصيلاً وشمولية حول العلاقة بين الديمقراطية والنمو، وخلصوا إلى أن مقارنات كل دولة على حدة لا تقدم أدلة قوية تؤيد الديمقراطية أو تعارضها، في الوقت نفسه تقريبًا قدم آدم برزيورسكي Adam Prozeworski وفرناندو ليمونجي Fernando Limongi قراءات على أنّه لا يوجد أي دليل قوي على أنّ الديمقراطية هي العامل المساعد على تحقيق النمو. ومن ناحية أخرى يشير داني رودريك Dani Rodrick إلى أنّ النمو يكون أعلى في الأنظمة الديمقراطية منه في الأنظمة الاستبدادية، فعدم استقرار النمو يكون أقل بالنسبة للبلدان الاستبدادية، فالديمقراطيات تكتسب نوعًا من المرونة فهي تمتلك مؤسسات أكثر فعالية لإدارة الصراعات الاجتماعية وآليات المشاركة من الأنظمة الاستبدادية، كما توفر قدرة أكبر على التكيف مع الصدمات الخارجية التي تؤثر على النمو.[3]

لقد ذهب أصحاب هذا الطرح في اتجاه معاكس للطرح الذي قدمته مدرسة التحديث حول أسبقية الديمقراطية على التنمية الاقتصادية، كما اعتبر أصحاب هذا الطرح أن الديمقراطية كنظام حكم قائم

---

[1] المغيربي، الديمقراطية **والإصلاح السياسي**، مرجع سابق.

[2] بوريس بيجوفيتش، "**كيف تؤثر الديمقراطية في النمو**"، مركز المشروعات الدولية الخاصة، البيرو، 18 أكتوبر 2012، ص2.

[3] Rene sandretto ,op .cit.

تساهم بشكل حتمي وفعال في نجاح التنمية الاقتصادية، وحسبهم الديمقراطية تأتي بالتنمية الاقتصادية. ورغم الاختلاف في الآراء والدراسات حول أسبقية من على من. إلا انه إجماعا ودون اختلاف هناك علاقة وطيدة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد تناول هذا الفصل العامل الاقتصادي كشرط مسبق لنشوء الديمقراطية، لقد حاولت أدبيات التنمية السياسية ربط عملية التحول الديمقراطي بمحددات اقتصادية اجتماعية، حيث نجد مدرسة التحديث وفي فترة الخمسينات من القرن العشرين وضعت مجموعة اشتراطات اقتصادية واجتماعية لنشوء الديمقراطية، حيث يرى رواد هذه المدرسة أن عملية التحول الديمقراطي لابد أن تسبقها مجموعة شروط اقتصادية واجتماعية كالتعليم، التحضر، التصنيع وانتشار الطبقة الوسطى مدعمين فروضهم هذه بمجوعة تجارب غربية، كما اعتبروا أن العامل الاقتصادي هو سبب استقرار الديمقراطيات الغربية، حيث توصلوا من خلالها إلى نتيجة مفادها أن الديمقراطية تنشأ وتستقر في الدول الغنية ذات المستويات العالية من التنمية الاقتصادية، أما الديكتاتورية فنجدها راسخة في الدول التي تعاني الفقر والتهميش فحسبهم الأمم الثرية هي من تستطيع إنتاج الديمقراطية.

كما حاولت الدراسة من خلال المبحث الثاني تقديم الطرح العاكس لنظرية التحديث حول أسبقية الديمقراطية على التنمية الاقتصادية مثل هذا الطرح نظرية الديمقراطية أولا، بتقديمها طرحا حول العلاقة العكسية للمعادلة مع تقديمها لدلائل تجريبية من الواقع دعمت من خلالها فروضها هذه.

وعلى هذا فإن الدراسة ومن خلال هذا العرض خلصت إلى مجموعة استنتاجات هي:

1- إن للتعليم أهمية قصوى حيث يعتبر شرطا كافيا لنشوء الديمقراطية والمحافظة عليها، كما يعتبر العامل الرئيسي الذي يشجع على المشاركة السياسية والمساهمة في صنع القرار.

2- إن الديمقراطية ليست هدفا في حد ذاتها بل وسيلة للهدف المتمثل في تحقيق سياسة متجاوبة مع المصلحة العامة.

3- إن جدلية العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية تبقى نسبية فرغم التجارب التي تثبت أن هناك علاقة وطيدة بغض النظر عن أيهما أسبق إلا أنه وفي بعض الحالات تنفي وجود أي ترابط بينهما وعلى هذا الأساس فإن المعطيات الثقافية والجغرافية والظروف التي تمر بها المجتمعات هي التي تحدد طبيعة العلاقة بمعنى أصح يمكن أن نتصور الأمر على أنه تفاعل بين مجموعة أوضاع اجتماعية ثقافية واقتصادية بالإضافة إلى عوامل أخرى ساهمت مجتمعة في نجاح العملية الديمقراطية.

4- أنه كلما ازدادت رفاهية المجتمع ازدادت احتمالية نشوء وترسيخ الديمقراطية.

5- يعتبر العامل الاقتصادي عامل مهم لنشوء الديمقراطية، حيث أن ارتفاع النمو الاقتصادي سيؤثر بالضرورة على بعض العوامل الاجتماعية كالتعليم، التحضر مما سيوسع من المشاركة السياسية وكلها عوامل تساهم في بناء الديمقراطية.

6- كلما ارتفع مستوى دخل الفرد كلما ازدادت المشاركة السياسية وبذلك المساهمة في صنع القرار، وهذا سيشجع ميلاد الديمقراطية.

7- ليس بالضرورة توافر عامل واحد لنشوء الديمقراطية، فيمكن لمجموعة عوامل مجتمعة المساهمة في نشوء الديمقراطية وترسيخ دعائمها.

8- تلعب الطبقة الوسطى دورا إيجابيا في عمليات البناء الديمقراطي.

الفصل الثالث

الطابع الثقافي والمؤسساتي كشرط أولي للديمقراطية

تمهيد:

عرفت الفترة الثانية من أدبيات التنمية السياسية والتي كانت في الستينات بحث في شروط أخرى لنشوء الديمقراطية بالتركيز على النظام السياسي بدل الشروط الاقتصادية والاجتماعية، حيث ركزت على محددات ثقافية وسياسية مفسرة لنشوء الديمقراطية. فهل يمكن اعتبار الثقافة السياسية شرطا كافيا لنشوء الديمقراطية؟ وهل بتنمية مؤسسات سياسية يمكن ضمان نشوء الديمقراطية؟

المبحث الأول: الثقافة السياسية كعامل مفسر للديمقراطية

يعتبر العامل الثقافي أحد العوامل الضرورية والمهمة التي تؤثر على المجتمع وفي جميع مناحي الحياة سواء اقتصادية، اجتماعية أو سياسية وهذا الأخير هو الجانب الذي سيتم تسليط الضوء عليه كمحور للدراسة باعتبارها جزء من الثقافة العامة للمجتمع. الثقافة السياسية أحد المفاهيم الجديدة في حقل العلوم السياسية والدراسات السياسية، ففي ستينات القرن العشرين انتقلت دراسات التنمية السياسية من تركيزها على الشروط الاقتصادية والاجتماعية لنشوء الديمقراطية والتي تناولتها مدرسة التحديث فترة الخمسينات، إلى التركيز على الشروط السياسية والثقافية لنشوء الديمقراطية نظرا للدور الذي تلعبه الثقافة السياسية في إحداث التغيير السياسي، فالثقافة قد تكون دافعا أو عائقا لهذا الأخير.

المطلب الأول: التطور الكرونولوجي للثقافة السياسية

إن ارتباط مفهوم الثقافة السياسية بتوزيع معين من المواقف السياسية ،القيم ،المشاعر ،المعلومات والمهارات التي تؤثر على سلوك المواطنين والقادة في النظام السياسي، يمكن إيجاد أصل لها في التفكير السياسي منذ العصور الكلاسيكية خاصة بعد الثورة الفرنسية عندما أجبرت حادثة خروج مواطني المقاطعة الثالثة في فرنسا منادين "نحن الشعب " ردا على مقولة "الدولة هي أنا" " l'etat c'est moi" للملك لويس الرابع عشر، إذ أدى ذلك إلى دراسة مصدر السلطة ومستقبل المخرجات لفهم طبيعة سير النظام السياسي، وهو ما قام به العالم الاجتماعي الألماني ماكس فيبر max weber بعد قرن من ذلك بدراسة لمفهوم الشرعية.[1]

وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر، ظهرت كتابات الأنتروبولوجيين أمثال روث بندكت Ruth Bendict ومارجريت ميد Margaret Mid حول الطابع القومي، والتي عُنيت بالكشف عن القيم والمعتقدات والممارسات الفريدة التي تميّز ثقافة ما حينما تبلور كاتجاه أساسي في علم السياسية خصوصًا في السياسة المقارنة، حيث يرجع ظهور هذا المفهوم إلى عام 1956 عندما استخدمه غابرييل ألموند G.Almond كبعد من أبعاد تحليل النظام السياسي ، فكل نظام سياسي يترسخ حول أنماط محددة من التوجهات التي تضبط التفاعلات التي يتضمنها النظام الاجتماعي، وبالمثل تكون الثقافة السياسية بمثابة التنظيم غير المقنن للتفاعلات السياسية والقيم التي تحويها الثقافة السياسية للمجتمع،

[1] يوسف زدام، "**التناقض في الفكر والممارسة السياسية لدى المواطن الجزائري – قراءة في نتائج المسح العالمي للقيم 2010-2014**" ص 3. تم تصفح الموقع يوم 2019/04/14، 15:25، في :
http://www.univ-chlef.dz/eds/wp-cotnet/uploids/2016/06/article-2-N3.pdf

حيث تمثل محصلة تفاعل الخبرة التاريخية والوضع الجغرافي والمعتقدات الدينية والظروف الاجتماعية والاقتصادية والتي تتأثر بالرأي العام.[1]

في المعنى:

قدّمت تعاريف عدّة حول مفهوم الثقافة السياسية حيث عرّفها جابريال ألموند G.Almond بأنّها: "مجموعة التوجهات السياسية والاتجاهات والأنماط السلوكية التي يحملها الفرد اتجاه النظام السياسي ومكوناته المختلفة، واتجاه دوره كفرد في النظام السياسي". كما يعرّفها سيدني فيربا S.Verba بأنّها "المعتقدات والرموز التعبيرية والقيم التي تحدد الموقف الذي تحدث من خلاله الحركة السياسية".[2]

وضع كمال المنوفي كتعريف إجرائي للثقافة السياسية مفاده أنها" مجموعة القيم السياسية السائدة في المجتمع والتي تحدد اتجاهات ومشاعر وسلوكيات الأفراد وذلك في إطار علاقتهم بالنظام السياسي". وقد تم تحديد هذه القيم في ستة أزواج كل منها عبارة عن قيمتين متقابلتين على النحو التالي: الحرية والإكراه، الثقة والشك، المقاومة والخضوع للسلطة، المساواة والتدرج، العلمانية والدينية، الولاء الوطني والولاء المحلي.[3]

يلاحظ على هذه التعاريف المقدمة أنّها تتفق كلها حول فكرة واحدة عن الثقافة السياسية مفادها أنّ هذا المفهوم هو مجموعة مبادئ وقيم وأفكار ومعتقدات يحملها الفرد اتجاه النظام السياسي سواء بالإيجاب أو بالسلب، كما أنها توضح العلاقة الوطيدة بين مستوى الثقافة السياسية وعملية الدمقرطة، حيث نستطيع القول بأن الديمقراطية تنشأ وتتطور في المجتمعات المشبعة بالثقافة السياسية وما يتعلق من معارف سياسية حول نظامهم السياسي، كما أن التوافق الثقافي السياسي بين الأفراد يلعب دورا مهما في استقرار الأنظمة السياسية.

كما تعرف الثقافة السياسية بأنها مجموعة القيم المستقرة التي تتعلق بنظرة المواطن إلى السلطة، والتي تعد مسؤولة إلى حد بعيد عن درجة شرعية النظام، فالثقافة السياسية تؤثر في علاقة المواطن بالسلطة من حيث تحديد الأدوار والأنشطة المتوقعة من السلطة، ومن حيث طبيعة الواجبات التي يتعين

---

[1] زين العابدين معو، "**دور الثقافة السياسية في ترسيخ الديمقراطية في المجتمعات العربية**"، مجلة العلوم الإنسانية، ع5، الجزائر، جوان 2016، ص14-15.

[2] نبيل حليلو،" **التنمية والثقافة السياسية: أية علاقة؟**"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع 8، جامعة ورقلة، جوان 2012، ص 26.

[3] كمال المنوفي، **مفهوم الثقافة السياسية: دراسة نظرية تأصيلية**، (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، اكتوبر2008)، ص34

على المواطن القيام بها، كما أن الثقافة السياسية تتضمن التفاصيل الخاصة بهوية الفرد والجماعة؛ في هذا السياق التعريفي تذهب الكثير من الدراسات والأبحاث في التأكيد على ذلك الارتباط المفصلي بين الثقافة السياسية والديمقراطية، ذلك أن الديمقراطية ليست تعبيرا عن حقيقة بنائية مؤسسية وفقط، لكنها أيضا مجموعة قيم واتجاهات ومشاعر تشجع على الممارسة الديمقراطية الفاعلة من جانب الحكام والمحكومين، وقد أكدت نظريات الديمقراطية على أن غياب هذه المعتقدات والاتجاهات لدى القادة والجماهير يجعل النظام الديمقراطي في مهب الريح، ومن ثم تقتضي الديمقراطية – كنظام سياسي– ثقافة ذات مضمون محدد والتي يعبر عنها باسم الثقافة السياسية الديمقراطية. [1]

وعليه فإنّ جوهر الثقافة السياسية في مجتمع معيّن يدور أساسًا حول القيم والاتجاهات الراديكالية والسلوكات المختلفة والمعارف السياسية لأفراد هذا المجتمع، وبعبارة أخرى هي تعبّر عن عناصر معنوية غير مادية، وإذا كانت الثقافة السياسية تعد في حد ذاتها ثقافة فرعية في ظل النسيج العام لثقافة المجتمع ككل فهي بالضرورة غير متجانسة، فثمة أكثر من متغيّر واحد يدفع إلى عدم تجانس عناصر الثقافة السياسية، وعليه يمكن التمييز داخل الثقافة السياسية في مجتمع ما بين "ثقافة النخبة"* أو ثقافة الصفوة Elite–culture وهي تلك الثقافة التي يتبنّاها الحكام(الثقافة الرسمية)، وتلك السائدة لدى أفراد المجتمع المحكومين والتي تسمى بثقافة الجماهير(الثقافة الغير رسمية) Mass–culture، حيث تكون داخل القطاعات والفئات الاجتماعية المختلفة كالفلاحين وعمال الصناعة وسكان الريف والحضر والبادية... وهكذا. كما وأنّه في التحليل لدور الثقافة السياسية لابد من التمييز بين الأنماط الثقافية الدائمة للمواطنين Durable potterns والتوجهات قصيرة الأجل Short term attitudes والتي تمثل رد فعل الجماهير اتجاه أحداث معيّنة.[2]

يبدو أن للثقافة السياسية دور مهم في التأثير على عملية التحول الديمقراطي، لذلك يجب التمييز بين الثقافة الشعبية والثقافة النخبوية ومدى تأثير كل منهما والدور الذي تلعبه في التغيير السياسي.

---

[1] عامر حسن عماد احمد،" **مستقبل الأيدولوجيا واليوتوبيا في الفكر السياسي الغربي الحديث**"، **مجلة** العلوم السياسية، ع 43، ص 3–2.

* يقصد لوسيان باي بثقافة النخبة: ثقافة الأفراد الذين لهم ادوار تمكنهم من التأثير على مخرجات العملية السياسية، وتتعدد النخب من سياسية الى اقتصادية وثقافية (إعلاميون، طلبة، أساتذة ...).

[2] ريتشارد هيجوت، مرجع سابق، ص246.

ومن جهة أخرى الثقافة السياسية تحدد شرعية النظام السياسي وكيفية بنائه، فحسب باول وألموند ينبغي أن تدرس من خلال ثلاث مستويات:[1]

- على مستوى النظام: فالثقافة السياسية في هذا المستوى هي محصلة المواقف تجاه النظام السياسي، وموقف تجاه السلطات التي تمارس الحكم، وهذه المواقف والقيم هي التي تحدد شرعية النظام السياسي.
- على مستوى العملية: وهي محصلة المواقف والقيم الاجتماعية والسياسية، من خلال الأدوار التي يلعبها الأفراد في المجال السياسي، والمواقف والاتجاهات تجاه الفاعلين السياسيين الآخرين.
- على مستوى السياسة العامة: وذلك على مستوى المخرجات والسياسات التي ينتهجها النظام السياسي وهي التي تحدد المواقف منه أي الموقف من السياسات العامة.

المطلب الثاني: حجج نظرية الثقافة السياسية لتفسير نشوء الديمقراطية

شهدت العقود الثلاثة الماضية انتعاشًا ملحوظا للنظريات الثقافية التي تفسر غياب الديمقراطية بتخلف البنية الثقافية للمجتمعات النامية، وهذه النظريات تأتي في إطار إحياء خطاب يقسم العالم إلى ثقافات وحضارات متصارعة، ويجري في سياقه فرز العالم بين شرق مستبد وتقليدي وبين غرب متنور وديمقراطي، حيث رأوا أن الثقافة كعامل ذاتي خاص بكل مجتمع هي العنصر الأكثر تأثيرا في حضور أو غياب الديمقراطية، هذا الخطاب يفترض وجود عناصر محددة للثقافة السياسية والتي يمكن اعتبارها ثقافة ديمقراطية أو معاضدة للديمقراطية، وبأن هذه العناصر تغيب عن ثقافة المجتمعات النامية، وتتمحور عناصر الثقافة السياسية الديمقراطية نظريا حول حرية وحقوق الفرد والمواطنة، وغلبة الأطر الطوعية ومبدأ التفاوض وقبول الآخر وشرعية الاختلاف والتسوية السلمية لتضارب المصالح؛ إلا أن الثقافة سواء كانت ديمقراطية أو غير ديمقراطية يمكن فهمها من خلال تحليلها في سياق حقل تاريخي معين، كما أنه لا يوجد مجتمع يدين بالمطلق بثقافة العنف ،كما لا توجد ثقافة نقية للاستقرار المطلق أو للعقلانية المطلقة.[2]

---

[1] عبد القادر عبد العالي،" **الثقافة السياسية**"، محاضرات في مقياس: النظم السياسية المقارنة، ألقيت على طلبة السنة الثانية علوم سياسية، جامعة الطاهر مولاي سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، السنة الجامعية 2008/ 2009، ص78.

[2] حسن صالح علي أيوب،" **آفاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني – اشكالية العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية .1993-2003 –**"، رسالة ماجستير، (جامعة النجاح الوطنية فلسطين، كلية الدراسات العليا، 2006)، ص49.

إنّ الاهتمام بالتغير الثقافي ليس وليد مدرسة جديدة فهناك العديد من المفكرين الذّين أعطوا اهتمامًا كبيرًا لهذا المتغير في تحليلاتهم، حيث نجد أرسطو في كتابه (السياسة) حينما قال أن الديمقراطية تظهر في المجتمعات ذات الطبقة الوسطى التي يشارك فيها المواطن بأفكاره ومعتقداته، وتوجهاته. وأيضًا مونتيسكيو في كتابه (روح القوانين) قائلاً بأن القانون الذي يحكم في أي دولة يعكس العقلية السائدة للشعب مهما كان تصنيف الدولة ديمقراطي، استبدادي أو دكتاتوري. وقد أكّد المفكر هارولد لاسويل Harold Lasswell بأن النظام الديمقراطي يظهر من خلال اعتماده على المعتقدات الجماعية السائدة في الدولة. ومن هذا المنطلق أيضًا استنتج ليبست Lipset أن الحداثة تقود إلى الديمقراطية، فالحداثة تغيّر قيم وأفكار الأفراد بحيث تجعلهم يفكرون في التعددية السياسية. نجد أيضا كتابات المدرسة الوظيفية مع سيدني فيربا وجابريال ألموند Sidney Verba و Gabrial Almond وهما عالما سياسة أمريكيان حاولا تقديم دراسة حول الانسجام أو التطابق والتي يوضحان فيها بأنّ النظام السياسي يستقر فقط حينما ينسجم أو يتطابق مع معتقدات وأفكار شعبه بغض النظر عن شكل النظام.[1]

إنّ هذه الأفكار والآراء أدت إلى تطوير ما يمكن تسميته بنظرية الثقافة السياسية.

المطلب الثالث: الافتراضات الأساسية التي ترتكز عليها هذه النظرية

ينطلق أنصار هذه النظرية من افتراض أساسه أن هناك علاقة بين الثقافة السياسية والسلوك السياسي، باعتبار أن السلوك السياسي هو وليد الثقافة السياسية في المقام الأول. وعليه فإذا أراد الباحث أن يفهم الواقع السياسي أو السلوك السياسي في مجتمع ما فلابد له من أن يفهم الثقافة السياسية السائدة في هذا المجتمع؛ وباعتبار أن الثقافة السياسية السائدة هي التي تحدد السلوك السياسي، فقد نُظر إلى الثقافة السياسية باعتبارها المتغير المستقل الذي يؤثر على النظام السياسي باعتباره متغيّرًا تابعا، بما يعنيه ذلك أنّه إذا حدث تغيّر في الثقافة السياسية فإنّه يترتب عليه تغيرا في السلوك السياسي.[2]

إن مفهوم الثقافة السياسية مفهوم معقد جزئيًا لأنّه كما أشار ألموند إلى أنّ الثقافة السياسية لا تتحدث بدقة عن نظريات سياسية، ولكنها تشير إلى مجموعة المتغيّرات التي يمكن استخدامها في بناء النظريات السياسية، حيث يرجع ظهور هذا المفهوم إلى الأبحاث التي بدأها عالما السياسية ألموند وفيربا،

---

[1] هند حسين أحمد خيري، "**الثقافة السياسية والمعتقدات الجماعية وتغيّر القيم**" ، القاهرة 2012، تم تصفح الموقع يوم: 2019،08:40/03/16في:

http://sites.google.com/site/comppoliticseghd/home/mqrr-2012/syl/p …

[2] فيصل براء متين المرعشي، "**اقتراب الثقافة السياسية**"، تم تصفح الموقع يوم: 9:10/2019/03/16 في:

http://politicalengyclopedia.org/dictionary.

حيث كان لانهيار الديمقراطيات الألمانية والايطالية في ثلاثينات القرن الماضي بمثابة أساس لبحوثهم الهادفة إلى توضيح العلاقة بين الثقافة السياسية والاستقرار الديمقراطي، ففي عام 1963 نشرت مجلة The civic culture دراسة استقصائية تستند إلى إحصاءات ومقابلات أجريت بين سكان خمس دول: بريطانيا العظمى، الولايات المتحدة، المكسيك، إيطاليا وألمانيا، وكانت الإشكالية الأهم والذي حاول ألموند وفيربا قلبها إلى سؤال علمي يبحث عن دور الثقافة السياسية في سقوط الديمقراطية في كل من إيطاليا وألمانيا، وتحولت الدراسة إلى تساؤل عن مدى خلق ثقافة سياسية مؤيدة لبناء النظام السياسي الديمقراطي.[1]

دراسة ألموند وفيربا وُضعت في كتاب أخذ نفوذا في العلم السياسي الأمريكي والصادر في عام 1963 تحت عنوان " الثقافة المدنية " وقد زعم هذا الكتاب انه يصف العادات السيكولوجية والاجتماعية الأساسية التي تميز الثقافة السياسية لبريطانيا ولأمريكا عن الثقافة السياسية للأمم الأخرى، وقد جرى الزعم بان هذه العادات هي مصدر السلطة المستقرة البرجوازية للديمقراطية الأنجلو– أمريكية ، وبإجراء تحليل علمي لهذه العادات كان المؤلفان يأملان في التمكن من تقديم وصفة من أجل التطور الثقافي لأمم العالم الثالث، ومن ثم خلق نسخ من المجتمع السياسي الأنجلو– أمريكي في كل مكان من العالم، وقد وصف الكتاب ثقافة بريطانيا وأمريكا بأنها ثقافة تشجع على المبادرة والحرية الفردية، لكنها ترسخ ذلك باحترام ملحوظ.[2]

لقد كان موضوع الدراسة في الحقيقة هي البحث في الثقافة المدنية تحديدًا وليس الثقافة السياسية العامة، يعني دراسة الثقافة السياسية بالنظر إلى القيم الديمقراطية لمعرفة ما إذا كانت هذه الثقافة تساعد على تنمية لديمقراطية أو تعرقلها، الخلفية أن الهدف المثالي هو الديمقراطية الأمريكية والبريطانية، ومن خلال هذه الدراسة حاول ألموند وفيربا تحديد نمط الثقافة السياسية الديمقراطية والتي تسعى لخلق نوع من الشعور الإيجابي الذي يرتبط بالنظم السياسية الديمقراطية والتي تسعى لخلق نوع من الشعور الإيجابي لدى المواطن، ذلك الشعور الذي يشجع على أن يأخذ دورًا كاملاً للمشاركة في العملية الديمقراطية، وتعد الدراسة التي قام بها الباحثان (فيربا وألموند) من أهم الدراسات التي تناولت خصائص الثقافة السياسية

---

[1] Rémi Bourdot . " le concept de culture politique :porteé et limites. " on :www.remibourdot .net –civic –culture–rtf.

[2] ميتشل تيموثي، **الديمقراطية والدولة في العالم العربي**، (ترجمة: بشير السباعي)، (مصر: مكتبة الأسرة ،2005)، ص24.

بالتحليل من الناحية النظرية، حيث استخدما التحليل النفسي لتحديد توجيهات الأفراد الأساسية حيال أربع محرّكات وهي:[1]

1. النشاط السياسي بصفة عامة.
2. النشاط السياسي للمواطنين مثل الترشيح والانتخاب.
3. النشاط الحكومي.
4. تنظيم شؤون الأفراد ورعاية مصالحهم.

ومن أهم النتائج التي توصلا إليها هي أنّ توجهات الأفراد Orientations تجاه الأغراض السياسية objects political تتحدد من خلال ثلاث أبعاد أساسية وهي الإدراك، المشاعر والتقييم:[2]

- التوجه الإدراكي أو المعرفي: ويعني مدى معرفة الأفراد بنظامهم السياسي، والبنى التي يحتويها والأدوار السياسية في جانبي المدخلات والمخرجات.
- التوجه العاطفي: وتعني الأحاسيس التي يحملها الفرد اتجاه النظام السياسي والسلطات والسياسات العامة.
- التوجه التقييمي: ويعني الأحكام والآراء التي يحملها الفرد تجاه النظام السياسي والأدوار السياسية المختلفة لأداء النظام السياسي بصفة عامة.

استنادًا على كيفية توزيع هذه الأبعاد الثلاث الإدراك، الشعور والتقييم قدم ألموند وفيربا تصنيفًا لأنواع الثقافة السياسية، فالنوع الأول يتمثل في الثقافة المحلية والتي تُعنى بعدم الاهتمام واللامبالاة العامة بالنظام السياسي وما يتصل به من شعور بالاغتراب نتيجة غياب الوعي السياسي، حيث نجدها في المجتمعات القديمة والضئيلة التطور، أمّا النوع الثاني فيتمثل في ثقافة التبعية أو الخضوع وهي عبارة عن مجموعة أفعال النظام السياسي، وموقف الأفراد السلبي اتجاهها إذ يولونها الاحترام المفرط من خلال أعمالها ويخضعون لها، أمّا النوع الأخير فهي ثقافة المشاركة والتي يكون فيها المواطنون فاعلين، ويشعرون بأنّهم قادرين على إحداث التأثير في السلطة السياسية من خلال انخراطهم في المؤسسات كالأحزاب السياسية وجماعات الضغط والمصالح.[3]

---

[1] منذر سعيد أحمد الحلولي، "**الثقافة السياسية وأثرها على التحولات الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني**"، رسالة ماجستير، (جامعة الأزهر غزة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، 2009)، ص37.

[2] رزيقة روابحي،" **أثر الثقافة السياسية على أداء النظام السياسي –دراسة حالة الجزائر 2000 –2014**"، رسالة ماجستير (جامعة المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2013–2014)، ص31.

[3] زياد جهاد حمد، "**العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي**"، مجلة مداد الأدب، ع14، ص588.

من خلال الربط بين الدراستين انتهى ألموند وفيربا إلى نتيجة مفادها أن كل صنف من الثقافة السياسية يقابله نوع من البنية السياسية، أي نظام حكم خاص به، فالثقافة المحلية نجدها في نظام غير ممركز تمامًا فيه اللامركزية واسعة وظاهرة، في حين أن ثقافة الخضوع تكون في نظام الحكم غير الممركز السلطوي، أما ثقافة المشاركة فنجدها في نظام الحكم الديمقراطي، وعليه فإنّ ثقافة المشاركة هي الشكل الذي يسهم في بناء الديمقراطية في أي مجتمع. إن التطابق بين الثقافة السياسية وبنية النظام السياسي ضروري لاستقرار النظام وعمله بشكل جيّد، والتفاوت بينهما يسيء إلى النظام ويُهدد استقراره، وانطلاقًا من التحقيق انتهى ألموند إلى أن بريطانيا وألمانيا تحققان مزيجًا جيّدًا ومتوازنًا من الثقافة السياسية تسوده ثقافة المشاركة مما يجعله ملائمًا للديمقراطية، وهو ما جعله يُعلن أنّ التنمية السياسية ناتجة عن تطور المجتمع المدني.[1]

يشير الباحثان نفسهما إلى أن هذه الأشكال لا توجد بصفة خالصة وصافية، بل أحيانًا نجد نوعا من المزج ؛ ففي الولايات المتحدة الأمريكية تهيمن ثقافة المشاركة حيث نجد المواطنون يحدون من السلطات لكن الثقافة الهامشية موجودة أيضًا، فالسياسة المحلية لها أهمية أكبر من السياسة الفيدرالية، وفي بريطانيا هناك تمازج منسجم بين مختلف الثقافات الثلاث، أمّا إيطاليا فتتميّز بثقافة الخضوع وعدم الاهتمام بالسياسة القومية مع ثقافة مشاركة محدودة، في حين تهيمن ثقافة الخضوع أيضًا بألمانيا أمّا المكسيك فتبقى مطبوعة بالثقافة الهامشية مع بعض عناصر ثقافة المشاركة. [2]

لذلك يعتبر ألموند وفيربا أنّ نظرية الثقافة السياسية من أهم المداخل النظرية المستخدمة في دراسة النظم السياسية، باعتبار أن النظام السياسي الديمقراطي من متطلباته وجود ثقافة سياسية وهو ما يعرف بالثقافة الديمقراطية، لذلك فإن البحث عن مدى وجود قيم داخل المجتمع والدولة مثل التسامح السياسي والفكري والقبول بالتعددية والرأي الآخر والحرص على المشاركة في الحياة السياسية هو ضرورة للدمقرطة.[3]

وفي نفس الصدد دراسة أخرى قدمها الباحث روزمبوم حيث قسم الثقافة السياسية إلى نمطين أساسيين يتمثلان في النمط المتكامل والذي نجده في أغلبية المواطنين الإيجابيين في المجتمع من خلال توجهاتهم السياسية نحو النظام السياسي، ونحو دورهم في المجتمع، أما النمط الثاني فهو النمط المتفتت

---

[1] صالح بلحاج، مرجع سابق.

[2] خالد توازي، مرجع سابق، ص82.

[3] صليحة كوابي، "**الهوية والثقافة السياسية كمدخل للتحول الديمقراطي في الشرق الأوسط**"، مجلة العلوم الإنسانية، ع 46، جامعة قسنطينة3، ديسمبر 2016، ص 240.

عكس النمط السابق بحيث يكون فيه أغلبية المواطنين في المجتمع سلبيين في توجهاتهم السياسية نحو النظام السياسي ونحو دورهم في المجتمع.[1]

وعليه يمكن القول بأنّ الثقافة السياسية للفرد في المجتمع تؤثر بالشكل الايجابي أو السلبي سواء على النظام السياسي أو على الحياة السياسية عامة، كما أن الثقافة السياسية تساهم بشكل كبير في تحديد نوعية النظام السياسي القائم داخل الدولة وعلى هذا الأساس يحتاج أي نظام سياسي إلى وجود ثقافة سياسية تغذيه وتُعبّر عن فلسفته وتحافظ عليه كما تضمن استمراريته، حيث وحسب نظرية الثقافة السياسية وروادها أن احتمالات الدمقرطة تزداد في الدول التي تنتشر بها ثقافة سياسية مؤيدة للديمقراطية وهي ما يسمى بالثقافة الديمقراطية وما تحمله من قيم.

المطلب الرابع: الحدود التفسيرية للطرح الثقافي

لقد تعرضت هذه النظرية لآراء عديدة منها ما كانت مؤيدة ومنها ما كانت معارضة

الفرع الأول: الرأي المدعم للطرح

يفتح آلان باديو في كتابه (جمهورية أفلاطون) إمكانية النظر إلى الشرط الأفلاطوني للحكم وهو الحكمة والتي هي شرط ضروري ومعقول في كل الأحوال باعتبارها قد تصبح فرص لتعميق الديمقراطية بدل إلغائها، وذلك حين نساهم في رفع مستوى الشعب الذي هو صانع القرار في النظم الديمقراطية إلى أعلى قدرٍ ممكن من المعرفة والحكمة والتفكير المثالي المرتبط بالقيم الكونية.[2]

تشير النقاشات الأخيرة التي أجراها مجموعة من المنظرين السياسيين حول الشروط الثقافية اللازمة لنجاح الديمقراطية على الاختلاف بين مقاربات علماء الاجتماع السياسي والباحثين في ميدان الفلسفة السياسية، حيث يرى أرنست جريفيث Arnest Grifith بوجود صلة ضرورية بين البعد الديني والهوياتي والمواقف التي تدعم المؤسسات الديمقراطية.[3]

يقول هنتنغتون في هذا الصدد أن بعض المراقبين يرون بأن تأخر التحول الديمقراطي في العالم العربي يرجع إلى غياب أو توقف نمو المجتمع المدني وما يتتبعه من ثقافة سياسية، بل يذهب بعض المستشرقين والعنصريين إلى حد رفض إمكانية تطور المجتمع المدني العربي، وبالتالي إنكار أي مستقبل

---

[1] رزيقة روابحي، مرجع سابق، ص 36.

[2] ريناس بنافي، "**الثقافة الديمقراطية**"، المركز الديمقراطي العربي، 13 نوفمبر 2017، تم تصفح الموقع يوم: 2019،12:23/03/16 في: http://democratic-de/?p=50549

[3] Lipset seymour martin , opcit , p 70.

للتحول الديمقراطي الحقيقي[1]. كما يرى هدسون أنّه من الصعب إذا أردنا فهم قضايا معيّنة كالشرعية والليبرالية والديمقراطية إهمال الثقافة حتى ولو كمتغيّر متبقٍ بعد العوامل الهيكلية والاقتصادية والخارجية، أمّا ليزا أندرسون فهي أقل ترفًا بمدرسة الثقافة السياسية وتتهمهم بالعنصرية المترسبة وبأنهم يتخذون مواقف سلبية جدًا من موضوع دراستهم.[2]

هناك من يعتقد أن فكرة الديمقراطية لا يمكن أن تزدهر إلاّ في بيئة ثقافية أو دينية معيّنة، حيث يعود أصل الفكرة إلى ماكس فيبر الذي زعم أنّ الرأسمالية والديمقراطية تتطلبان الأخلاقيات المسيحية البروتستانتية. ويخالف فرانسيس فوكوموبا ما رأى فيبر بقوله:"رواية فيبر الديمقراطية كالعادة غنية تاريخيًا وثاقبية، لكنّه يصوّر الديمقراطية بوصفها شيئًا ما كان يمكن لها أن تنشأ إلاّ في وسط ثقافي واجتماعي محدد لزاوية صغيرة من الحضارة الغربية". كما يرفض فوكوموبا الحجج التي تقول أنّ هناك شروطًا ثقافية مسبقة للديمقراطية، ويدعو إلى التعامل معها ببعض الشك، لأن الثقافات ليست ظواهر ثابتة مثل قوانين الطبيعة بل هي اختراعات بشرية تخضع لعملية مستمرة من التطور.[3]

الجدير بالذكر أن احتمالات الدمقرطة تزداد في البلدان التي تكون فيها الثقافة السياسية مؤيدة للديمقراطية. فبالنسبة لمنظري التحديث تمثل الثقافة السياسية متغيّرًا تفسيريًا مركزيًا لعمليات الدمقرطة. لقد أجريت العديد من الدراسات والأبحاث التي كشفت عن وجود ارتباطات إحصائية قوية بين مستوى التعليم وبين الالتزام بقيم الديمقراطية والمشاركة والتسامح والاعتدال ومهما يكن فإنّ تعميق الخيار الديمقراطي في الواقع المجتمعي بحاجة إلى ثقافة سياسية ديمقراطية تؤكد القيم الكبرى الحاضنة والحاملة للديمقراطية، وإلى قيم ثقافية تحترم الآخر بكل تجلياته وعناوينه، وتسعى إلى تأكيد قيم التنوع والأخلاق والاختلاف والتعددية وحقوق الإنسان فبوابة تعميق الخيار الديمقراطي هي تحذير الثقافة الديمقراطية إن التوقعات الديمقراطية Democratic Expectation تكون مرهونة بمدى النجاح في صياغة نظام ديمقراطي مستقر، يتوقف على العديد من العوامل والمتغيرات، إذ تساهم المتغيرات الثقافية كغيرها من المتغيرات بدور مُساعد في إحداث التحول الديمقراطي.[4]

وفي وجهة نظر لهشام شرابي الذي أرجع طول أعمار نظم الاستبداد العربية إلى التوجهات الأبوية الراسخة في المجتمعات العربية، وخلدون النقيب الذي يوظف القبلية لتوضيح الفكرة نفسها، وحسن

---

[1] صاموئيل هنتغتون، مرجع سابق، ص12.

[2] إبراهيم البدوي وسمير المقدسي، مرجع سابق، ص48-52.

[3] عدلي الهواري، مرجع سابق، ص13.

[4] زياد جهاد حمد، مرجع سابق، ص589.

الحنفي الذي يُرجع المشكلات التي تواجهها عملية بناء مجتمعات حرّة إلى الجذور العميقة المترسبة في موروثها المشترك، هذا الحفر الأثري في الماضي لتفسير الحاضر يطرح فرضيات كثيرة لا تؤيدها الأدلة التاريخية ولا يُشجع أنصاره على الدعم الحماسي للديمقراطية، فإذا كانت المشكلة في الثقافة وبالتالي في الناس فلا فائدة من الدفاع عن الديمقراطية ، ويأتي على ذكر عدد من المفكرين العرب الذين عبّروا بشكل أو بآخر عن عدم حماسيتهم للدمقرطة (فريد زكريا، لبيب الطاهر...).[1]

تعتبر الثقافة السياسية جزء من الثقافة العامة للمجتمع، لذلك فهي تلعب دورًا حاسمًا في تحديد نوع النظام السياسي وبالتالي تدعم وتساهم في إرساء معالم الديمقراطية داخل هاته المجتمعات.

الفرع الثاني: رؤية معارضة للطرح

وُجهت انتقادات عديدة لنظرية الثقافة السياسية، فكان مما عُيب عليها خلفية واضعيها وتفضيلهم لنماذج بلدانهم وترددها بشأن الأسبقية في ثنائية الديمقراطية والمجتمع المدني، غير أن هذه النظرية لم تكن من غير فائدة لأنها فتحت حقل البحوث في الثقافة السياسية لرصد العلاقة بينها وبين الديمقراطية.[2]

كإعادة تصحيح منهما (فيربا وألموند) بعد عقدين من ظهور الدراسة، فقد ذهبا لأبعد من ذلك وادّعيا أنّ الثقافة السياسية لا تشكل نظرية حتى، بل محاولة لطرح معادلات وتأسيس علاقات يعتبرها مهمة بين معتقدات الأفراد وقيمهم ومواقفهم تجاه النظام السياسي من جهة وإثبات هذا النظام واستقراره من جهة أخرى، ويرى فيربا أنّ الدراسة تشكل نجاحًا نسبيًا في تجميع المواد وتصنيفها، وتشخيص الثقافة السياسية؛ كما عاد ألموند في 1980 وقلب المعادلة قائلاً أنّ التطور الديمقراطي هو الذي ينتج المجتمع المدني، فصار السبب في 1963 (المجتمع المدني يَلد الديمقراطية) نتيجة في1980 (التطور الديمقراطي ينجب المجتمع المدني).[3]

في مراجعة لتأييده السابق لهذه النظرية عاد مايكل هدسون مراجعًا وداعيًا إلى عودة نظرية الثقافة السياسية معدّلة في تفسير المسألة الديمقراطية، وإنّه على الرغم من نواقص أفكار ألموند وفيربا في عام 1963 فإنها كانت خطوة مهمة في تطور علم السياسية الأمريكي، ومع موجات التحول الديمقراطي في العقدين الأخيرين عادت نظرية الثقافة السياسية ليعود هدسون وعلى الرغم من نقده القديم للنظرية

---

[1] نجيب عيسى، "**تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي**"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، 2011، ص176.

[2] صالح بلحاج، مرجع سابق.

[3] عزمي بشارة، **في المسالة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي**، ط4 (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسيات، 2007) في: https://books.googls.dz

ويدعوا إلى عدم رمي طفل الثقافة السياسية مع مياه الاستشراق المتسخة، ويدعوا إلى استرجاع النظرية كأداة معدّلة في محاولة تفسير النظم السياسية.[1]

نظرًا لكثرة الاعتراضات التي تواجه فرضيات نظرية الثقافة السياسية فإن انبعاث هذا المنهج لم يطرح مؤخرًا سوى دعاوي متواضعة، رافضًا تمامًا على أسس نظرية وتجريبية الأطروحة التي ترى حتمية تأثير الثقافة في السياسة. ولا مفر من هذا مادامت الأدلة الكثيرة من البحوث والمُسوحات الميدانية تُواصل تأكيد أن الصلة السببية بين السلوك الثقافي والسياسي هي عملية ذات اتجاهين من التأثير المتبادل، وأن الثقافة السياسية تعتبر طيِّعة بدرجة كافية، كما أنّ المذهب الحتمي Determinism يتم رفضه أيضًا على أسس معيارية، لأنّ الاعتقاد بجمود الثقافة وبالعلاقة السببية ذات الاتجاه الواحد من شأنه أن يحكم على المجتمعات بكاملها بالافتقار الدائم إلى الديمقراطية.[2]

على أية حال فإنّ الدراسات الميدانية الأخيرة للتحول الديمقراطي Democratic transition تستبعد بشكل صريح أهمية الإجماع المسبق على القيم الديمقراطية بالنسبة للتحول ، وتؤكد بدلاً من ذلك على الانشقاقات داخل النظم الاستبدادية وتقدير كل مجموعة أن مصالحها تُخدم بأفضل صور من خلال الليبرالية أو أن مخاطرها تكون أقل ما يمكن، وبمعنى ما يمكن القول بمعزل عن التزام النخبة بالإجراءات الديمقراطية التي قد تكون انتهازية في البداية، أنّه قد لا تكون هناك أي شروط مسبقة محددة للديمقراطية يُمكن في الواقع أن تأتي كنتائج للديمقراطية، كما لابد لأي اعتماد معقول للتفسيرات الثقافية أن يأخذ في الاعتبار هذا الجانب التفاعلي من الثقافة، فرغم أن المعايير والهويات الثقافية تضبط بالضرورة رُدود الأفعال على التحديات السياسية، فإنّ الوقائع السياسية تُؤثر في الثقافة أيضًا، فالثقافة كعملية لخلق المعنى تتضمن عملية اجتماعية يُعيد الناس من خلالها إنتاج شروط القدرة على الفهم التي تمكنهم من إدراك عوالمهم.[3]

كما نجد كمال المنوفي بقدر ما قد أشاد بدراسة ألموند وفيربا بأنها تتميز بقدر كبير من الشمول، كما تتميز أيضا بالملائمة الإمبريقية بحيث يمكن الاسترشاد بها في البحوث والدراسات الميدانية، إلا أنه عاد ليقدم نقده لهذه الدراسة آخذاً عليها أمرين أولهما أن ألموند وفيربا لم يُبينا حقيقة العلاقة الجدلية بين ضروب التوجه الثلاثة الإدراكي، العاطفي والتقييمي فكل من هذا التوجه قد يؤثر ويتأثر بالآخر من دون

---

[1] نفس المرجع السابق.

[2] إبراهيم البدوي وسمير المقدسي، مرجع سابق، ص43.

[3] نفس المرجع السابق، ص44-45.

شك ،وثانيهما أن العالمين المذكورين قد صمما إطارهما ليطبق على مجتمعات ديمقراطية تعرف مستوى عالي من التمايز البنائي والتخصص الوظيفي.[1]

رغم ما وُجه من انتقادات لافتراضات نظرية الثقافة السياسية وطرحها القائل بأن الثقافة السياسية هي شرط أولي وحاسم في نشوء الديمقراطية، إلاّ أنّه كائنًا وما يكون الأمر انتشار القيم الديمقراطية والمساواة والتعددية والحريات ضرورية لعملية الدمقرطة.

لذلك فإنّ المجتمعات بحاجة إلى ثقافة سياسية تتكثف في النقاط التالية:[2]

- بناء الوعي الاجتماعي والسياسي على أسس العدالة والمساواة وحقوق الإنسان.
- إنّ الديمقراطية كبنية وآلية وممارسة ترتكز على مفهوم المشاركة السياسية، إذ لا يمكن أن تبنى الديمقراطية في بيئة اجتماعية بدون مشاركة سياسية مجتمعية فاعلة.
- إنّ كثيرًا من التناقضات والتوترات السياسية والاجتماعية الداخلية لا يمكن معالجتها بدون ثقافة سياسية جديدة تؤسس لنمط جديد من العلاقة والتواصل بين مكونات المجتمع وقوامه، قوامها التسامح والحرية وسيادة القانون وقيم حقوق الإنسان.
- إنّ الإصلاح السياسي الذي تتطلع إليه الشعوب اليوم بحاجة إلى ثقافة سياسية جديدة تبلور تطلعات الإصلاح السياسي.

إن الديمقراطية ليست قوانين ومؤسسات وإجراءات فحسب، ولكنها تتضمن إلى جانب ذلك وغيره قيما ثقافية وسياسية مثل التسامح، الاعتدال، المشاركة، القبول بالتعدد والاختلاف والإيمان بالحلول الوسط وبالطرق السلمية في حل الخلافات والصراعات.[3]

---

[1] كمال المنوفي، مرجع سابق، ص33.

[2] محمد محفوظ، "**العرب ومتطلبات الثقافة السياسية الجديدة**"، جريدة الرياض، تم تصفح الموقع يوم 2019،12:00/03/14: في: http:/www.alriyadh.com/13079

[3] إبراهيم حسنين توفيق، **النظم السياسية العربية –الاتجاهات الحديثة في دراستها –**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص 109.

المبحث الثاني: الشرط المؤسساتي كشرط أولي للتحول الديمقراطي

في أواخر القرن العشرين اختفى الاهتمام بمسألة الثقافة المدنية وبكيفية خلق الثقافة الديمقراطية في العالم الثالث، حيث أصبح التركيز الأكثر اهتماما حول مسألة تأمين سلطة الدولة واستقلالها عن الضغوط الشعبية. نجد هنتنغتون وهو أحد أوسع العلماء السياسيين الأمريكيين نفوذاً في تلك الفترة، فقد وضَح التحول من مسائل الثقافة السياسية إلى مسألة الدولة ومؤسساتها، في عام 1968 نشر كتاب (النظام السياسي في مجتمعات متغيرة) والذي حذر فيه من خطر تزايد المشاركة السياسية في الأمم الغربية، حيث ذهب إلى أن المشكلة التي تواجهها هذه الأمم ليست في تنمية العادات الثقافية للمشاركة السياسية مثلما قال المنظرون السابقون للتحديث، بل هي احتواء وتقييد هذه المشاركة عن طريق بناء مؤسسات دولة قوية سعياً إلى تحقيق أبعد مدى للسلطة وللمرجعية.[1]

إن النظام السياسي لأي دولة ما يتخذ شكلا معينا ويبني مؤسسات تناسبه لتسيير الشأن العام، لكنها في الغالب تختلف من حيث الممارسة والشكل، فطبيعة النظام السياسي هي التي تحدد شكل وطريقة عملها ومدى فعاليتها، كما أن طبيعة البنى المؤسساتية لأي دولة هي التي تحدد فيها مستوى وشكل التنمية السياسية، حيث يعبر كل من Fauconnet و Mauss عن المؤسسة بأنها "مجموعة من الأعمال أو الأفكار المؤسسية قبلاً يجدها الأفراد أمامهم وهي مفروضة عليهم". أما المؤسساتية حسب هنتغتون هي" العملية التي بها تكتسب التنظيمات والإجراءات حتمية وثباتا".[2]

المطلب الأول: الاقتراب المؤسسي لتفسير التحول إلى الديمقراطية

يُقصد بالتوجه المؤسسي أو الاقتراب المؤسسي مجمل النظريات في حقل السياسة المقارنة والعلوم السياسية بصفة عامة والتي تُعطي أهمية للمؤسسات في تحديد السلوكات والمخرجات السياسية، على اعتبار أنّ المؤسسات تمثّل متغيّرًا مستقلاً يؤثر على تحديد من هم الفاعلون الذين يُسمح لهم بالمشاركة في الساحة السياسية، كما تحدد نمط الاستراتيجيات التي ينتهجونها، وأخيرًا تُؤثر على الخيارات والمعتقدات التي يتبنونها حول الممكن والمرغوب فيه، ومن وجهة نظر المؤسسين المحدثين فإنّ الصراع السياسي داخل الأنظمة السياسية ذات القدرة المؤسسية العالية تميل إلى التمأسس، وبالتالي فالبناء

[1] ميتشل تيموثي، مرجع سابق، ص25.

[2] عامر هني ونور الدين دخان، "**دور البنى الفكرية والمؤسساتية للتنمية السياسية في تحديث الدول النامية**"، **مجلة** الناقد للدراسات السياسية، ع2، أفريل 2018، ص107-108.

المؤسسي والترتيبات المؤسسية هي التي ستؤدي إلى التغيّر في موازين الصراع بين القوى السياسية، وأنّ العملية السياسية هي إفراز للمؤسسات، لكنهم يختلفون في التفاصيل وفقًا للتوجهات.[1]

كما يمكن القول أن المدخل المؤسسي قد مرّ بمرحلتين هما المرحلة التقليدية والتي كان الاهتمام فيها منصبًا على الدولة ومؤسساتها التشريعية التنفيذية والقضائية، حيث يتجاهل هذا الاقتراب السلوك السياسي والسياق الاقتصادي والاجتماعي والإيديولوجي الذي تتحرك فيه المؤسسات، بمعنى أن الاقتراب التقليدي يولي أهمية بالغة للأبنية والهياكل والأطر الرسمية ومدى التزام المؤسسات بالقواعد الدستورية، أمّا المرحلة الثانية والتي انبعثت فيها المؤسسية الحديثة أو التاريخية ولئن ظهرت بعض بذورها في أواسط الستينات على يد هنتغتون Huntington إلاّ أن عودة المؤسسية الحديثة برزت بشكل جلي في الثمانينات، وفي هذه المرحلة كان الاقتراب المؤسسي يولي أهمية للبعد المؤسسي لدراسة الظواهر السياسية، يربط كلّ ذلك ببقية الأوضاع الاقتصادية والثقافية التي توجد فيها المؤسسة.[2]

تعد المأسسة المعنى المشترك لمجموع الإجراءات الخاصة بالتنمية السياسية بُغية تطوير النظام السياسي المبني على المؤسسات والملائمة للمجتمع ذات التراكيب المعقدة والتي تتمتع بالاستقلالية الذاتية في إطار من التوافق؛ وبظهور أفكار كل من هنتغتون وصاموئيل ايزنستات، عاد مفهوم المأسسة ليصبح موضوعًا مركزيًا في التحليل السياسي. فقد سبق وأن أشار داهر ندووف إلى طبيعة التحول والتغيّر الاجتماعي من خلال المأسسة والمتابعة اللازمة، حيث جعل من جدلية الأزمة والصراع والتنمية شرطًا أساسيًا للوصول إلى الديمقراطية السياسية، واعتقد ايزنستات من جانبه بأنّ التنمية تفترض وجود هيمنة للتغيّر، تستمد قوّتها من خلال بنى مؤسسة قادرة على إعطاء شكل ملائم للتغيير، أمّا هنتغتون فقد جعل من المأسسة القاعدة الوحيدة للتنمية السياسية لأنّها تنظم الصراع من حيث أشكاله، طبيعته وطرق مواجهته.[3]

ارتبطت التنمية السياسية حسب تصور ايزنستات بوجود عاملين، الأول تمثل في ظهور الأهداف السياسية المتميّزة والثاني في بلورة عناصر مادية تعكس هذا التطور وتمكن من تحقيق أهداف التحديث، أي ظهور المؤسسات السياسية الرئيسية المعتمدة على البيروقراطية المدنية لإدارة الشؤون العامة للمجتمع وتوصل ايزنستات إلى ثلاث استنتاجات تتعلق بآليات التنمية السياسية:[4]

---

[1] عبد القادر عبد العالي، مرجع سابق، ص23.

[2] محمد شلبي، مرجع سابق، ص119-120.

[3] فيصل غازي، مرجع سابق، ص 79.

[4] نفس المرجع السابق، ص 80.

1. يواجه النظام السياسي عند خروجه من المرحلة التقليدية عددًا من أزمات الصراع لذا يفترض العمل على حلّها.
2. العمل على تحويل المطالب إلى سياسات جديدة وظهور مؤسسات سياسية جديدة تستطيع مواجهة الآثار الناتجة عن التحديث.
3. يؤدي التحديث إلى ظهور طبقات وجماعات وفئات جديدة لذا تعمل المؤسسات على تنظيم واستيعاب المشاركة في العملية السياسية والتأثير في صنع القرار.

فالمؤسسات إذن ضرورية ومهمة لحماية المجتمع من الانقسام والمحافظة على وحدته، كما تساهم المؤسسات في القضاء على الأزمات التي تواجه عملية التنمية السياسية.

المطلب الثاني: المقاربة المؤسساتية عند هنتغتون Huntington

يُعد هنتغتون Huntington أبرز رواد هذا المدخل، حيث قدم دراسة نظرية مهمة في التحول الديمقراطي من خلال مؤلفه (الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين)، فقد فسر أثناء دراسته لمجموع التحولات في بعض دول العالم من نظم سياسية غير ديمقراطية إلى نظم أخرى ديمقراطية وقد أطلق عليها الموجة الثالثة من التحول بين عامي 1974 و1990، كما وربط عوامل التحولات هذه بالمؤسسات السياسية كعامل مساعد للدمقرطة.[1]

تشير تحليلات Huntington إلى أهمية الربط بين شرعية مؤسسات النظام السياسي وموجات التحول الديمقراطي في العالم، واعتبرت هذه التحليلات أن كافة النظم السياسية تهتم بقضية الشرعية والتي ظلت مفهومًا غامضًا بالرغم من تزايد أهميتها وما تعكسه في معناها السياسي من مطالب وتفضيلات الرأي العام. وفي هذا الإطار يحدد هنتغتون شروط معينة لنجاح المؤسسية التي تؤدي بدورها للدمقرطة وهي:[2]

1. أن فن البناء الهندسي للدولة يجب أن يتم في إطار القيم التي يعتز بها المجتمع ويتمسك بها.
2. رغم أهمية الدستور في الدولة إلا أنه لا يمثل سوى إحدى المصادر للقيم التي يتمسك بها المجتمع.
3. العمل على إرساء صيغة تعيد إحياء التقاليد والعناصر القديمة في إطار ملائم للأبنية والأفكار الحديثة والجديدة الوافدة.

---

[1] صاموئيل هنتغتون، مرجع سابق، ص 57-58

[2] سمير كيم ورقية غربي، "**المداخل النظرية لدراسة التحول الديمقراطي**"، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2008 في: www.politics.dz.com

إنّ استقرار أي نظام سياسي يقاس بهيكلته المؤسساتية حيث يعُده الاستقرار بُعدًا محوريًا في تحليل أي نظام سياسي ديمقراطي، كما اعتبر هنتغتون أنّه يمكن تعريف الديمقراطية على أنّها الاستقرار أو الهيكلة المؤسساتية.[1]

لقد اهتم Huntington بدراسة المؤسسات وأبعادها وأنماطها وآثارها، ووضع مقاييس تعتمد على مؤشرات معيّنة لتحديد تلك الأنماط والمستويات، حيث حدد أربع معايير لقياس مستوى المؤسسة (البناء المؤسسي) والتي تتمثل في: التكيّف Adaptation والذي يُقصد به مقدرة المؤسسة على الاستجابة للتأثيرات الداخلية والخارجية ومواجهتها من خلال ترتيبات معيّنة، أمّا المعيار الثاني فهو التعقيد Complexity بمعنى أن نظم المؤسسات عبارة عن مجموعة من الوحدات المتخصصة تقوم بمجموعة من الوظائف، فأداء المؤسسة لمجموعة من الوظائف يكفل الاستمرار، ثالث معيار وضعه هنتغتون هو الاستقلالية Otonomy والتي تشير إلى مدى حرية المؤسسة في العمل، التماسك أو التجانس Cohesion والذي يعتبر المعيار الرابع للمأسسة ويقصد به درجة الرضا أو الاتفاق بين الأعضاء داخل المؤسسة[2]. فالتحول يكون بتدعيم هذه المعايير التي تخلق لنا ما نسميه بالمأسسة الجيّدة والتي من شأنها الدفع بعملية التحول الديمقراطي، في حين أنّ غيابها أو عدم وجودها بالقدر الكافي يكون له انعكاسات سلبية على عملية التحول ضاربًا المثل بالمقارنة بين المجتمع المدني والمجتمع البريتوري، فالأوّل يتم التحكم فيه في القوى الاجتماعية المتضاعفة بواسطة عمل المؤسسات القوية التي تنظم وتقنن المشاركة السياسية الناتجة عن التحول، أمّا المجتمع البريتوري فإنّه يشهد مواجهة مباشرة بين القوى الاجتماعية التي تستعمل طرق خاصة لتحقيق غايتها، هذا الأمر يجعل المشاركة السياسية غير منتظرة نتيجة غياب أو ضعف عملية المأسسة، هذا ما يؤدي حسب هنتغتون إلى تحلل أو تفسخ النظام. وبهذا فحسب هنتغتون، في غياب مؤسسات قوية ومستقرة وغير ممركزة وغير جامدة فإنّ كل الأنظمة تنتهي إلى الاندثار أو التفسخ.[3]

كما حاول هنتغتون تطعيم أدبيات التنمية السياسية بطروحات جديدة قدم من خلالها نقدًا لفكرة التصور الخطي لنظرية التحديث، وتقديم وصفة يعتقد أنّها أبعاد وأهداف للتحديث مثل ترشيد السلطة وتحقيق التمايز الوظيفي والمشاركة المتزايدة في السياسة، إلاّ أنه لاحظ أن البلدان المتخلفة تتوفر على خصوصيات عديدة تزيد من صعوبة تحقيق هذه الأهداف، ويستدل على ذلك بالانتخابات الحرّة التي يعتبرها غير ملائمة لهذه البلدان بسبب غياب أي تنظيم سياسي بالمعنى الصحيح للكلمة، وعدم توفر هذه

[1] صاموئيل هنتنغتون، مرجع سابق، ص70.

[2] محمد شلبي، مرجع سابق، ص 121-123.

[3] خالد توازي، مرجع سابق، ص 84.

البلدان على أنظمة شرعية فضلاً عن أن مظاهر التحضّر والتعليم والتصنيع واتساع وسائل الاتصال الجماهيري وغيرها من المظاهر المرتبطة بالتحديث السياسي والتي كانت موضع تفاؤل لدى الدارسين الغربيين في الخمسينات، قد أدت إلى "تحلل" الديمقراطية، وأحدثت بالتالي توجه نحو النظم العسكرية الأوتوقراطية ونظم الحزب الواحد، بدلاً من تحقيق الاستقرار السياسي والإجماع الوطني.[1]

ولهذا جاء تأكيد هنتغتون على ضرورة إيجاد المؤسسات السياسية التي تعمل على إرساء استقرار النظام العام، وبناءًا على تصوره لأهمية بناء المؤسسات السياسية الكفيلة بتحقيق الاستقرار السياسي في البلدان الجديدة، عرّف هنتغتون التنمية السياسية بوصفه:" تعني تطور الأنظمة القادرة على التعامل مع ضغوط التعبئة الاجتماعية والمشاركة السياسية"، غير أن هذا الطرح قد فتح الباب لمؤاخذة أنصار هذه النظرية، ونقد مسلّماتها التي اتخذت كمرجعية لها مقولات تالكوت بارسونز وأطروحاته، وأعمال غيره من الكُتّاب الذين جعلوا من مشكلة النظام العام محور اهتماماتهم.[2]

وفي سياق آخر، يرى هنتغتون أن بناء المؤسسات والعمل على حل مشاكل التنسيق بين وظائفها يضمن زيادة قدرة النظام السياسي على تحقيق الأهداف، وبهذا فهو يؤكد على أهمية إخضاع بناء وعمل المؤسسات للتخطيط لتجنب ما يطلق عليه بانعدام التوازن المؤسسي والذي يتخذ شكلين :انعدام التوازن المكاني والذي يُراد به التركيز على بناء المؤسسات العصرية في العاصمة مع بقاء المؤسسات التقليدية منظمًا وحيدًا للعلاقات الاجتماعية، وهذا ما يعكس ثنائية أو ازدواجية بين المؤسسات العاملة في إطار النظام الواحد ونجد هذا النمط منتشر في أغلب بلدان العالم الثالث، أمّا الشكل الثاني فهو انعدام التوازن الوظيفي والذي يعني التوسع في تنمية جهاز الحكومة البيروقراطي مع تقيّد نمو قدرات المؤسسات السياسية سواء الرسمية (البرلمان وأحزاب الأغلبية) أو غير السلطوية (الأحزاب وجماعات المصالح وكذا النقابات).[3]

وفي إطار أدبيات التحديث والتنمية، يرى هنتغتون أن التحديث وما يتضمنه من تعبئة اجتماعية ومشاركة سياسية يمكن أن يؤدي ليس إلى تحقيق الديمقراطية والاستقرار والتمايز البنائي والتكامل القومي فحسب، وإنّما إلى تحلل النظام السياسي وعدم الاستقرار والعنف ما لم يرتبط التحديث بوجود مؤسسات

---

[1] نور الدين زمام، **القوى السياسية والتنمية –دراسة في علم الاجتماع السياسي**– (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007)، ص196.

[2] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[3] فيصل غازي، مرجع سابق، ص81.

قويّة وفعّالة، وقد أكّد كل من ألموند وباول على أهمية المؤسسات ودورها، حيث تقوم بعملية تحويل المدخلات إلى مخرجات وإدارة التفاعل بين الجماعات في المجتمع.[1]

عمومًا فإنّ هذه المقاربة ترى أنّ عمليات التحول الديمقراطي والتنمية تفترض التحرك على محورين: أولها بناء مؤسسات سياسية تحقق شروط الفاعلية والتأثير أو ما يعرف بمعايير المؤسسية حتى يمكنها أداء دورها في قيام نظام سياسي ديمقراطي، دون إهمال للشروط الدستورية وللحقوق والحريات الأساسية، **أما** المحور الثاني فتمثل في وجود ثقافة سياسية ديمقراطية أو مشاركة تتضمن القيم والمعايير التي تفترضها الممارسة الديمقراطية في أرض الواقع. هذا المدخل يرتكز على مجموعة من العناصر التي ينبغي تعزيزها خلال عملية التحول أو التغيير بما يحقق التمكين الفعلي للمؤسسات وبما ينصب في تحقيق الإصلاح الديمقراطي والمؤسسي، فتحقيق النهضة يفترض ضرورة تفعيل الرؤية الكاملة لقيام مؤسسات قوية ومتابعة المسائل الكبرى، حيث تعد المؤسسات السياسية أحد آليات ترسيخ الشرعية وأسس عملية الدمقرطة، وتوزيع مهام السلطة فيما بين الفواعل القائمة على التحول وهي توفر ميكانيزمات تحول الأفراد والجماعات من متابعة نشاط مؤسسات السلطة، وتفعيل المسائلة السياسية، وكبح الفساد السياسي والتعسف في استخدام السلطة.[2]

المطلب الثالث: التبريرات المختلفة للطرح المؤسساتي

في سياق متصل بتحديد الأدوار والصلاحيات ضمن النظام السياسي، فإنّ قيام الديمقراطية واستخداماتها لا يكون في المقام الأوّل دون عملية المأسسة institution alization، فتحقيق المبادئ من قبيل دولة القانون واستقلالية القضاء وغيرها من المبادئ التي تقول عنها الأدبيات يكون من خلال التصميم المؤسساتي للدولة institutional design والذي يُعاد تشكيله مع بداية الانتقال انطلاقًا من الدستور والقوانين التي تضبط المؤسسات من الناحية العضوية والوظيفية، فهناك اتجاهان في معالجة قضية المأسسة حسب فيليب شمبيتر Phillip Schmpitter أحدهما يضم علماء السياسية والاجتماع الذين يركزون أكثر على النظام الحزبي باعتباره محور النظام السياسي وأساس تشكيل مؤسساته، أمّا الجانب الثاني فيضم القانونيين وعلماء السياسة ذوي النزوع للجانب المؤسسي بدل السلوكي، فيؤكد على العلاقة الدستورية بين الجهازين التنفيذي والتشريعي، ويميل إلى إعطاء أفضلية للنظام البرلماني على نظيره

[1] بلقيس أحمد منصور، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي**، (د.ب: مكتبة مدبولي، 2004) في: https://books.google.dz/book?id

[2] محمد رضا سلطاني، مرجع سابق، ص57.

الرئاسي في تعزيز الحكم الديمقراطي وبقاءه، وهو رأي يسنده كثير من المختصين، كما توضح بينس Bunce ذلك وإن كان حكمًا غير جازم.[1]

علاوة على ما سبق فنماذج التصميم المؤسساتي المثالية لتحقيق الديمقراطية والحكم الرشيد كما يُبيّن شومبيتر باتت تصدر سواء بفرضها عبر الضغوط والتحفيز الخارجي للدول والمؤسسات الدولية، وحتى يتم اللجوء إلى استيرادها والاستفادة من تجارب الديمقراطيات الرائدة، أو ما بات يُطلق عليه حسبهم بالهندسة السياسية Political Engineering مع أنّه من المفروض أن تعكس المؤسسات التوازنات والاتفاق بين مختلف الأطراف والأطياف السياسية والاجتماعية التي تكتسي خصوصية في كلّ بلد على حل خلافاتها ديمقراطيًا وتشغل موقعًا ضمن النظام السياسي.[2]

ونجد كل من شومبيتر، أودي بالما وبرجيفورسكي، ورغم ما بين هؤلاء الكتاب من اختلافات فقد جمع بينهم في تناولهم لموضوع التحول الديمقراطي أنّهم لا يركزون على وجود قوى منظمة ترفع راية الديمقراطية في برنامجها بقدر ما يركزون على تطوير المؤسسات وعلى المزايا الاقتصادية للأخذ بالديمقراطية وعلى إمكان إبرام صفقات أو مواثيق بين القوى الفاعلة الرئيسية الموجودة على المسرح السياسي، بغض النظر عن ارتباطهم بالقواعد أو القيم الديمقراطية فقد أجمعوا على اقتراح تعريف للديمقراطية باعتبارها في المحل الأول ترتيبًا مؤسسيًا يتيح ضمان مشاركة المواطنين في اختيار قادتهم عن طريق الانتخاب، أو ما يُخفف من غَلواء السلطة من خلال عمليات مقايضة ومساومة تجري بين قوى متنافسة قليلة الاهتمام بالديمقراطية.[3]

كما يشدد البعض على غرار سنايدرSnyder وماهونيMahony على أهمية المؤسسات السياسية التي لم تلق الاهتمام الوافي من قبل الدارسين لعملية الدمقرطة ، ويُجادلان بأن طبيعة المؤسسية القائمة بالإضافة إلى القوى البنيوية الاجتماعية الاقتصادية لها تأثير مهم على قدرات وسلوكات الفاعلين السياسيين، وعلى هذا الأساس يُفضِل Sangmook Lee في دراسته ،الاعتماد على المقاربة التكاملية التي تأخذ بمختلف المتغيّرات، فدور الباحث الاجتماعي تبعًا لذلك ليس عزل واستبعاد المتغيّرات بقدر ما هو ترتيبها حسب أهمية دور وتأثير كل منها. بينما يدعو طوماس كاروتيرز Thomas Carthers إلى مراجعة الإسهامات النظرية في إطار ما يسميه نموذج الانتقال Transition paradigm، ذلك أنّه طُبع

---

[1] زكرياء بوروني، مرجع سابق، ص75.

[2] نفس المرجع السابق، ص76.

[3] جون ووتربوري وآخرون، **ديمقراطية من دون ديمقراطيين –سياسات الانفتاح في العالم العربي/ الإسلامي**، (غسان سلامة مُعِدًا)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995)، ص11.

بالتفاؤل، معتبرًا أنّ كل بلد يخطو خطوة بعيدًا عن الدكتاتورية بلدٌ فيه انتقال ديمقراطي، وذلك بالتركيز على واقع الحياة السياسية لكل بلد عوض نماذج مثالية عن كيفية حدوث الانتقال والانشغال بخلق تعددية في مراكز القوة داخل المجتمع.[1]

هذا وعلى نفس الصعيد المؤسسي، أولت مختلف الدراسات أهمية خاصة لاستحداث دساتير ديمقراطية، حيث تجدر الإشارة إلى الدراسة التي قام بها Linz وLiphar حول كل من النظام البرلماني والرئاسي في التحول الديمقراطي، حيث رأى المفكرون أهمية النظام البرلماني والتمثيل النسبي في مواجهة التباينات الإثنية إلى جانب توفيرها لمناخ مؤسسي أكثر مرونة ومواءمة لإرساء ورسوخ الديمقراطية مقارنة بالنظام الرئاسي.[2]

ما يمكن أن نخلص إليه من هذه المقاربة، أن تنمية المؤسسات السياسية ذات الكفاءة والفعالية تلعب دور المحفز في نشوء وترسيخ الديمقراطية، حيث تعتبر المَأسسة متغير عالي الدلالة في عملية الدمقرطة، وقد أكّد أصحاب هذه المقاربة على الدور الحاسم الذي تلعبه المؤسسات داخل النظام السياسي في ظهور دعائم الديمقراطية وترسيخها، فالديمقراطية حسب رأيهم هي نتاج العملية السياسية داخل النظام السياسي.

خلاصة الفصل الثالث:

[1] بوروني زكرياء، مرجع سابق، ص62-63.

[2] كيم سمير وغربي رقية، مرجع سابق.

إن الفصل الثالث من الدراسة ركز على الشرطين الآخرين اللذان تحدثت عنهما أدبيات التنمية السياسية غطت هذه المرحلة فترة الستينات من القرن الماضي وذلك بربط الديمقراطية بالعوامل السياسية والثقافية كعوامل مفسرة لنشوءها، تناولت من خلالها الشرط الثقافي والمؤسسي كعاملين مفسرين لنشوء الديمقراطية. المبحث الأول من هذا الفصل ركز على الثقافة السياسية كمتغير تفسيري للديمقراطية من خلال تقديم بسيط حول المفهوم الثقافي كمقاربة معرفية ثم طرح نظرية الثقافة السياسية لدراسة الظاهرة وذلك بذكر أهم فرضياتها حول الشرط التفسيري، مع تقديم بعض الآراء المؤيدة والمعارضة للطرح.

المبحث الثاني من الفصل خصص للمتغير الثاني وهو الشرط المؤسساتي والتحول الديمقراطي، حاولت المقاربة المؤسساتية إعطاء تفسيرات وافتراضات حول هذا الطرح، مستعينة (الدراسة) بتجارب من الواقع مع تقديم بعض الرؤى المؤيدة والمعارضة كذلك للطرح.

وعليه فإن هذا الفصل خلص إلى الاستنتاجات التالية:

1- تعتبر الثقافة السياسية كمتغير تفسيري مركزي لعملية الدمقرطة.

2- هناك ارتباط مفصلي بين الثقافة السياسية والديمقراطية ذلك أن الديمقراطية ليست تعبيرا عن حقيقة بنائية مؤسسية فقط، ولكنها أيضا مجموعة قيم واتجاهات ومشاعر تشجع على الممارسة الديمقراطية الفاعلة من جانب الحكام والمحكومين.

3- أن الديمقراطية ليست قوانين وإجراءات فحسب بل مجموعة قيم ثقافية وسياسية مثل التسامح، الاعتدال، المشاركة، قبول الآخر، والقبول بالتعدد والاختلاف.

4- إن احتمالات الدمقرطة تزداد في الدول التي تنتشر بها ثقافة سياسية مؤيدة للديمقراطية وهي ما يسمى بالثقافة الديمقراطية وما تحمله من قيم كبرى حاضنة للديمقراطية.

5- إن للمؤسسات السياسية دور كبير في التصدي والقضاء على الأزمات التي تواجه أي نظام سياسي.

6- أن المؤسسات السياسية تحافظ على وحدة المجتمعات وعدم انقسامها.

7- أن المؤسسات تعمل على استيعاب المشاركة السياسية وتنظيمها وجعلها تؤثر في عملية صنع القرار.

8- أن عملية التحديث لا يمكن أن تحقق الديمقراطية والاستقرار دون وجود مؤسسات قوية وفعالة.

9- عملية التحول الديمقراطي تشترط بناء مؤسسات سياسية تحقق شروط الفاعلية، وتتسم بمعايير المؤسسية من أجل قيام نظام سياسي ديمقراطي.

الفصل الرابع

الشروط الأولية التي رافقت الانتقال الديمقراطي

تمهيد:

شهدت الساحة السياسية في العقدين الأخيرين من القرن الماضي جملة تحولات ديمقراطية شهدها العالم وهو ما يسمى بالموجة الثالثة من التحول الديمقراطي، هذه التحولات التي لم يشهدها العالم من قبل ساهمت في ظهور علم جديد لدراسة عملية الانتقال الديمقراطي سمي بعلم الانتقال الديمقراطي كنظرة مغايرة لمسألة الحول الديمقراطي من طرف النخب للتغيير السياسي. فما هو علم الانتقال الديمقراطي؟ وكيف يمكن للنخب السياسية ذوو الخيارات العقلانية خلق الديمقراطية؟ وهل يمكن الحديث عن الديمقراطية دون اكتمال بناء الدولة؟

المبحث الأول: علم الانتقال الديمقراطي

شهدت الدراسات السياسية للنظم السياسية المقارنة في سبعينات القرن الماضي نقلة في دراستها لموضوع الديمقراطية، حيث ظهرت أبحاث أخرى من قبل مجموعة مفكرين محاولة منهم إيجاد نموذج آخر تفسيري لعملية التحول الديمقراطي وذلك كمحاولة لمعرفة أسباب تعثرها في دول ونجاحها في دول أخرى دون التركيز على شروط معينة كما وضعتها الدراسات السابقة لأدبيات التنمية السياسية والتي وضعت بدورها شروطا مسبقة لنشوء الديمقراطية بتوفرها يمكن ضمان نشوء الديمقراطية وغيابها يقوضها ، حيث ظهرت هذه الأبحاث على إثر نقدها لنظريات الاشتراطات المسبقةPre-condition معتمدة بذلك على أنه ليس بالضرورة توفر تلك الشروط حتى يصبح المجتمع ديمقراطيا .و على إثر ذلك ظهر علم جديد في هذه الفترة سمي بعلم الانتقال الديمقراطي Democratic transition حيث تبحث هذه الأدبيات في تفسير لعملية الانتقال الديمقراطي وكيف يتم التحول الديمقراطي.

المطلب الأول: مقاربة الانتقال الديمقراطي

لقد اكتسبت مسألة التحول الديمقراطي في الدراسات السياسية أهمية متزايدة في سبعينيات القرن الماضي إثر ما يعرف بالموجة الثالثة للديمقراطية* والتي كانت موضوعًا لتحول ثلاثين دولة، حيث انطلقت من جنوب أوروبا (البرتغال، إسبانيا واليونان) ثم امتدت خلال عقدي الثمانينات والتسعينات لتشمل العديد من بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا وشرق ووسط أوروبا، وقد قدمت العديد من الدراسات والنظريات التي تفسر أسباب تعثر عملية التحول الديمقراطي ومقوّماتها في دول العالم الثالث، بما يعكس الاهتمام بمحاولة الوصول إلى نموذج تفسيري لغياب الديمقراطية، والبحث عن الآليات التي تدفع بعملية التحول.[1]

إنّ أوّل ما تثيره عملية البحث في التحول الديمقراطي هو الاهتمام الشديد به كمنهج يفرض حضوره النظري والسياسي على ميدان الفكر والممارسة السياسية راهنًا، الأمر الذي لم يكن مثارًا قبل سبعينات القرن الماضي، فمسألة الانتقال الديمقراطي دخلت ميدان الفكر السياسي المعاصر في العقدين الأخيرين بقدرٍ هائل من القوة والكثافة لا يوازيه سوى غيابها التام في مجال التأمل السياسي قبل ربع قرن،

* بعد انتهاء الحرب الباردة يؤكد صاموئيل هنتغتون أن التطور الديمقراطي مر بثلاث موجات وهي:
- الموجة الأولى: بدأت من 1820 م وحتى الحرب العالمية الثانية
- الموجة الثانية: تبدأ من الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الثمانينات من القرن العشرين
- الموجة الثالثة: تبدأ من مطلع عقد السبعينات من القرن الماضي ولا تزال مستمرة

[1] حسن صالح علي أيوب، مرجع سابق، ص41.

وهو ما يشير إلى تغيُّر فكري في النظر إلى المسألة السياسية من قبل النخب، ويضعها في ميدان العمل السلمي كوسيلة للتغيير والبناء السياسي والسعي للسلطة.[1]

حاول العلماء تفسير موجة التحول الديمقراطي في السبعينيات بالإشارة إلى عدم ملائمة الديمقراطية للدول الفقيرة ومزايا النظام الشمولي بالنسبة للاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي والأسباب التي تؤدي بالنمو الاقتصادي إلى إفراز شكل جديد من الشمولية البيروقراطية، وقد بدأ التحول نحو الديمقراطية وقت صياغة هذه النظريات لذا فقد حوَّل علماء الاجتماع اتجاههم وبدأوا في الكتابة عن شروط التحول الديمقراطي وإجراءاته ومشكلات ترسيخ دعائم الديمقراطية.[2]

ففي الوقت الذي تبحث فيه بعض المقاربات عن شروط معيّنة وضرورية لقيام الديمقراطية، تنطلق المقاربة الانتقالية في البحث عن كيفية تحقيق الديمقراطية، والبحث في أسباب تعثرها في دول العالم الثالثية وتخطي نظريات الاشتراطات المسبقة التي يستحيل تحقيقها في هذه البلدان، وبدلا من ذلك البحث في أسباب غيابها في هاته البلدان ومحاولة إيجاد نموذج لتفسير هذا الغياب.

إنّ دراسات الانتقال إلى الديمقراطية ظلّت تدور حول إجراء الانتخابات الديمقراطية استنادًا إلى فهم شومبيتر Schumpeter الذي يرتكز على الإجراءات الديمقراطية الكفيلة بتعزيز المشاركة في السلطة السياسية، وذلك حتى موجات الانتقال إلى الديمقراطية التي شهدتها دول جنوب أوروبا في منتصف السبعينات من القرن العشرين، وقد ساعدت كتابات كل من روبرت دال Robert Dhal وغيرلمو أودونيل G. O'Donnell و شومبيتر Schompeter وغيرهم في وضع الأسس الفكرية لهذا الاتجاه، والذي أثمر فرعًا منفصلاً من أفرع السياسة المقارنة أطلق عليه –علم الانتقال الديمقراطي– Democratic transition ينصب فيه الاهتمام الإجابة عن تساؤل أساسي: لماذا شهدت بعض الدول انتقالاً ديمقراطيًا مكتملاً، بينما لم تشهد دول أخرى ذلك الانتقال؟. وقد نتج عن هذا الفرع الكثير من الدراسات في الجامعات ومراكز الدراسات الغربية. وبشكل عامٍ، انتهت مُعظم هذه الدراسات إلى أن افتراضات نظرية الاشتراطات المسبقة pre–condition theory أو ما يسمى بنظرية التحديث Modernization theory أصبحت غير ذات فائدة في الكثير من الحالات، فهناك دول فقيرة وديمقراطية مثل الهند ومالي، وهناك دول ثرية اقتصاديًا وغير ديمقراطية كما الحال في بعض الدول العربية وسنغافورة.[3]

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 42.

[2] صاموئيل هنتغتون، مرجع سابق، ص86.

[3] أمحمد مالكي وآخرون، **لماذا انتقل الآخرون وتأخر العرب؟ –دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى**– (تحرير: خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص33–34.

في هذا الصدد نجد عزمي بشارة والذي يميّز بين الديمقراطية بوصفها حالة مكوّنة تاريخيًا (نشوء الديمقراطية أو بتأسيس النظام الديمقراطي تاريخيًا*) وعملية إعادة إنتاجها في شروط مُعاصرة وعملية إعادة إنتاج نظام ديمقراطي من جهة أخرى، والمقصود بإعادة الإنتاج هو التاريخ الراهن للديمقراطية، أي توافر مقوّمات إعادة النظام بذاته في تاريخه الحالي الجاري مقتربًا بين التمييز الهيغلي بين (جدلية الجوهر) كحالة مكوّنة تاريخيًا باتت لها حدودها التاريخية في مقابل (جدلية الوجود) باعتبارها عملية إعادة إنتاج وتوليد راهنة بها، فوفق بشارة لا يكْمُن التحدي الأكبر في معرفة ما هي الديمقراطية وتعريف عناصرها وأسسها، بل كيف؟... كيف السبيل إلى السلطة التشريعية، التمثيلية؟ كيف نأسس لاستقلال القضاء؟ كيف نواجه هذه التحديات؟ وكيف لا يكتفي المجتمع بإقامة المؤسسات شكليًا، بل بأن يُصّر على أن تلتزم النخبة الحاكمة بها. والأهم من هذا كلّه أين هي القوى السياسية المنظمة التي تطرح هذه الأسئلة؟".[1]

منذ تسعينات القرن العشرين ظهرت تشكيلة واسعة من الأدبيات التي انكبَت على تفسير ظاهرة التخلي عن النظم التسلطية بمختلف أشكالها والانتقال إلى الديمقراطية، وحاولت الإجابة عن التساؤلات التي يمكن أن تطرحها الظاهرة، حيث يعتقد جيراردو مينك Gerardo Munck أن بؤرة النقاش الأولى كانت وثيقة الاتصال بالأسئلة لماذا؟ متى؟، وكيف يحدث الانتقال؟ وعرفت الإجابات نقاطًا للتلاقي وأخرى للاختلاف بين الباحثين، ففي حين تعجز جل الدراسات بشكل جلي عن التحديد الدقيق لوقت حدوث الانتقال فإنّها تتباين من حيث تحديد الأسباب، فيركز كل من أودونيل O'Donnell وشميتر Schmiter على ظهور انقسام داخل الأنظمة وبروز اتجاهين أحدهما متشدد والآخر معتدل كسبب لبدأ الانتقال، والذي يتقدم عبر عقد مجموعة من الصفقات بين نخب الحكم والمعارضة، حيث يأخذ بهذا الطرح ماين وورينغ Main waring مع التفاته لأهمية الترابط بين النخب والجماهير، أمّا آدم برزيفورسكي Adam przeworski فيربط بين الانشقاق داخل النظام وتأثير القوى المجتمعية.[2]

* نظريات نشوء الديمقراطية تستند إلى تاريخ حالات تاريخية محددة ومتابعة نشوء النظام ذاته وتطوره في حالات تاريخية عينية مثل بريطانيا وفرنسا (في القرن الثامن عشر والتاسع عشر) وهي تحاول بالاستقراء استخلاص أحوال نشوء النظام الديمقراطي التاريخية وعوامله. ودخول التاريخ الحديث والمعاصر كنظام، يلي ذلك ما هو جوهري ومشترك من هذه العوامل، وما هو تفصيلي وغير جوهري ومفارق منها

[1] بشارة، في المسألة العربية، مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، مرجع سابق.

[2] زكريا بوروني، مرجع سابق، ص64.

بينما يذهب هنتغتون Huntigton في مؤلفه (الموجة الثالثة للديمقراطية في أواخر القرن العشرين)the third wave of democratization إلى أن هناك العديد من النظريات والمتغيرات المستقلة الرامية إلى تغيير عملية التحول الديمقراطي؛ ومن بين المتغيرات التي يقال إنّها تسهم في إقامة الديمقراطية والتحول الديمقراطي حيث لخصها في سبعة وعشرون متغيّرا بين ما هو اقتصادي، ثقافي واستقرار سياسي...، ولكن يمكن لكل متغيّر أو نظرية يحتمل أن يكون له ارتباط إلاَّ بحالات قليلة فقط، ويرى هنتغتون أن أسباب التحول تختلف بصورة جذرية من مكان إلى آخر ومن فترة زمنية إلى أخرى، فهو يرى بأنّه ليس هناك عامل واحد كافٍ لتفسير نمو الديمقراطية في كل الدول أو في دولة واحدة.[1]

من خلاله مؤلفه قدم لنا هنتغتون تعريفًا للتحول الديمقراطي بأنّه عبارة عن مجموعة من حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي*، تحدث في فترة زمنية محددة وتفوق في عددها حركات الانتقال في الاتجاه المُضاد خلال نفس الفترة الزمنية، كما تشمل الموجة عادة تحولاً ليبراليًا أو تحولاً ديمقراطيًا جزئيًا في النظام السياسي، ولا يتحول إلى ديمقراطي تحولاً تامًا. وإجابة على التساؤل المطروح كيف يتم الانتقال؟ نجد أشهر التصنيفات التي قدمها هنتغتون في نفس المؤلف والذي ميّز بين ثلاث أنماط للانتقال الديمقراطي فنجد نمط التحول، حيث بادرت النخب المسيطرة على السلطة بتبني الديمقراطية، أمّا الإحلال فقد تمَّ عندما أمسكت المُعارضة بزمام تحقيق الديمقراطية وحين انهار النظام الشمولي أو أُطيح به، أمّا النمط الثالث فهو الإحلال التحولي فقد حدث حين اشتركت الحكومة وجماعات المعارضة في عملية التحول الديمقراطي.[2]

إنّ تعدد العوامل المؤثرة في عمليات الانتقال وتفاوت آثارها باختلاف المكان والزمان تُسهم إلى حد كبير في اختلاف طرق التغيير والانتقال، فلا يوجد مدخل واحد أفرزته تجارب الانتقال الناجحة في جنوب وشرق آسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا في العقود القليلة الماضية حيث يمكن تصنيفها إلى ثلاث مداخل:[3]

---

[1] صاموئيل هنتغتون، مرجع سابق، ص73-98.

* كتنويه فقط بأنه هناك دراسات أجمعت على وجود فرق بين الانتقال الديمقراطي والتحول الديمقراطي إلاّ أن العديد من الباحثين يجدون أنّه لا فرق بينهما فهما يحملان نفس الدلالة لذا فإنّ هذه الدراسة تأخذ بالمنظور الثاني فلا فرق بين الانتقال والتحول إذا ظهر في كل مرة مصطلح.

[2] نفس المرجع السابق، ص185.

[3] أمحمد مالكي وآخرون، لماذا انتقل الآخرون وتأخر العرب، مرجع سابق، ص37.

أولاً: الخروج من حكم الاستعمار إلى الحكم الديمقراطي: وهنا غالبًا ما ينصب الاهتمام على دور الإرث الاستعماري والانتقال مباشرة من حكم الاستعمار إلى الحكم الديمقراطي كالهند وماليزيا.

ثانيًا: الانتقال التدريجي من نظم حكم الفرد أو القلة إلى نظم الحكم الديمقراطي: وتتضمن هذه الطريقة عدة مراحل أهمها مرحلة ضعف النظام القديم وظهور جناح إصلاحي داخل النظام أو خارجه، ثم الانفتاح السياسي ثم تطور الانفتاح نحو الانتقال إلى الديمقراطية، وهنا أظهرت التجارب الناجحة وجود أكثر من طريقة للانتقال:

- الطريق الأول هو الانتقال من الأعلى (إسبانيا والبرازيل).
- الطريق الثاني هو الانتقال من خلال التفاوض بين النظام والمعارضة (بولندا وجنوب إفريقيا).
- الطريق الثالث انتقال من الأسفل بعامل التظاهرات الشعبية أو ضغط قوى المعارضة (الفلبين، كوريا الجنوبية والمكسيك).

ثالثًا: انهيار نظم حكم الفرد أو القلّة وإنشاء نُظم حكم ديمقراطي: وهنا تمر العملية بمرحلتين أساسيتين الأولى مرحلة انهيار الأنظمة الحاكمة نتيجة عوامل مختلفة، والثانية مرحلة إنشاء نظام حكم ديمقراطي.

افتراضات علم الانتقال الديمقراطي Transitology :

ينطلق علم الانتقاليات من مجموعة افتراضات أهمّها:[1]

- معرفة الهدف من خلق نظرية حول الديمقراطية، يُمكن صاحبه من القدرة على تعيين وتوضيح العمليات المطلوبة في سياقات اجتماعية مختلفة.
- الديمقراطية هي عملية تدريجية تمر بمراحل متعاقبة.
- مسار الانتقال الديمقراطي مرتبط بقرارات النخب السياسية وليس بالسمات البنيوية.
- القيام بالإصلاحات المتوافقة مع المنظومة النيوليبرالية يمكن أن تُقيم ديمقراطية نشطة ودولة فاعلة.

[1] مولود دحماني، مرجع سابق، ص41.

المطلب الثاني: نموذج دانكوارت روستو للانتقال الديمقراطي

لقد وضعت المعالم الرئيسية لهذه المقاربة من قبل الباحث السياسي روستو Rostow حيث حاول تقديم طرح لتفسير هذه المقاربة والتي سوف يتم تناولها.

ما هي الشروط التي تجعل الديمقراطية مُمكنة، وما هي الشروط التي تجعلها تنجح؟ واحد من الأسئلة التي شغلت كثيرًا منظري التحولات الديمقراطية، وهو السؤال الذي استهلّ به روستو Rostow مقالته "التحول الديمقراطي باتجاه نموذج ديناميكي" Transitions to democracy: toward a Dynamic Model والتي نُشرت في مجلة Comparatives politics سنة 1970، يناقشRostow في مطلع مقالته بأن الكتابات الحديثة لعلماء الاجتماع والسياسة الأمريكيين يفضلون ثلاثة أنواع من التعليلات حول الشروط التي تجعل الديمقراطية ممكنة، أحدها التي قدّمها ليبست، فيليبس وغيرهم من الذين يربطون الديمقراطية المستقلة بالظروف الاجتماعية والاقتصادية، ونوع آخر من التعليل يكمن في الحاجة إلى اعتقادات معيّنة أو سلوك نفسي بين المواطنين، والنوع الثالث ينظر إلى سمات معيّنة للبنية الاجتماعية والسياسية. حيث يؤكد العديد من العلماء أنّ النزاع والمصالحة ضروريان للديمقراطية. كما أكّد دال وهربرت ومكلوسكي أنّ ثبات الديمقراطية يحتاج إلى التزام للقيم والأحكام الديمقراطية، إلاّ أنّ روستو يرى بأنّ السؤال لا ينبغي أن يكون حول كيفية بناء الديمقراطية وإنّما حول كيفية المحافظة على الديمقراطية الموجودة في الأصل، ويعطي مثالاً ليدلل على صحة رأيه بوجود فرق واضح بين الديمقراطيات الأمريكية والاسكندينافية بالمقارنة مع الفرنسية والألمانية، حيث نجحت الأولى بشكل غير متوقع بينما انهارت الثانية خلال فترة الأجيال الثالثة والرابعة.[1]

العوامل التي تنتج الديمقراطية حسب نموذج Rostow

من خلال النقد الذي وجهه Rostow للمداخل التحليلية توصل إلى نموذجه التطوري (الخلقي) الديناميكي للعوامل التي تنتج الديمقراطية، فهو يرى أن عملية التحول الديمقراطي هي عملية من الممكن أن تحدث في ظل ظروف يجتمع فيها أكثر من عامل (أي التقاء غير مبرمج للعوامل) فهو يعتقد بأن التحول الديمقراطي عملية غير موحدة ولا متجانسة، حيث تختلف ظروف إنتاجها من بلد لآخر، ومُلخص نموذج نظريته تمحور على عدد من الاقتراحات:[2]

---

[1] نادية أبو زاهر، "قراءة في مقالة دانكورات روستو–التحول الديمقراطي باتجاه نموذج ديناميكي"، الحوار المتمدن، ع2092–2007/11/ نقلا عن: https://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=114705&r=0

[2] نادية أبو زاهر، مرجع سابق.

- العوامل التي تُبقي الديمقراطية ليست بالضرورة أن تكون تلك التي بنتها في الأساس.
- السبب ليس هو نفسه المسبب فيجب على النظرية السببية أن ترتكز على الثاني.
- لا تتبع جميع العوامل المسببة من نفس العوامل الاجتماعية والسياسية.
- لا تتبع جميع العوامل المسببة من الاعتقاد والسلوك إلى العمل.
- يحتاج نشوء الديمقراطية إلى أن يكون موحدًا من الناحية الجغرافية، فيمكن أن يكون هناك طرق عديدة للديمقراطية.
- يحتاج نشوء الديمقراطية إلى أن يكون موحدًا لفترة مؤقتة، فقد تكون العوامل المختلفة حاسمة خلال المراحل المتعاقبة.
- لا يحتاج نشوء الديمقراطية إلى أن يكون موحدًا من الناحية الاجتماعية.

مراحل الانتقال إلى الديمقراطية حسب Rostow

يرى Rostow أن العمل على كيفية تحقيق الديمقراطية يتطلب مدخلاً تطوريًا تاريخيًا يستخدم منظورًا كليًا لدراسة حالات مختلفة، بحسبان أن ذلك يوفر مجالاً للتحليل أفضل من مجرّد البحث عن المتطلبات الوظيفية للديمقراطية وقد عمد Rostow إلى تبني المقاربة التاريخية التي تقيم مقارنات بين عدد من البلدان في تطورها الشامل، وقد ركز في دراسته على السويد وتركيا كمثالين لتحليلاته فتبيّن له أن الانتقال إلى الديمقراطية يمر عبر شرط حاسم أولي وثلاث مراحل:[1]

-**الشرط الحاسم والأولي المتمثل في تحقيق الوحدة الوطنية Bach ground condition** وهي مرحلة نشوء اتفاق عام حول الهوية الوطنية وشبه إجماع بقبول الحدود السياسية للبلد المعني.

-**المرحلة الأولى: المرحلة الإعدادية preparatory phase**: والتي تتميز ببروز صراع عنيف أو مسالم بين شرائح اجتماعية أو طبقات داخل الكيان السياسي الجديد، بين صناعيين مثلاً وملاك الأراضي، أو الطبقة المتوسطة والفئة الحاكمة، وقد يؤدي هذا الصراع إلى انتصار كاسح لشريحة معيّنة، مِمَّا يُغلق الباب أمام التقدم نحو الديمقراطية أو ينتهي بنشوء توازن اجتماعي جديد.

-**المرحلة الثانية: مرحلة القرار Decision phase**: إذا انتهى الصراع إلى توازن اجتماعي حيث إنّ ميزان القوى ظلّ غير محسوم لمصلحة فئة ضد أخرى، يرتدي القرار السياسي في هذه اللحظة التاريخية

[1] علي خليفة الكواري وآخرون، **مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية**، ط1 2003،ط2 2005،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، ص57.

أهمية قصوى أي تبدأ أطراف الصراع في ظل ميزان القوى الغير محسوم إلى عقد الصفقات والتوصل إلى حلول وسطى، وتتبنّى قواعد اللعبة الديمقراطية التي تضمن لكلّ طرف حصّة ما في النظام السياسي.

-**المرحلة الثالثة: مرحلة التعود Habituation phase**: هنا يظلّ مستقبل الديمقراطية متأرجحًا، إذ أن عقد الصفقات والحلول الوسطى قد تأتي نتيجة ضغوط قسرية ترى بعض الأطراف ضرورة الخضوع لها وليس نتيجة قناعة نهائية تتبنى الديمقراطية كحلٍّ مفضّل، وتصبح الديمقراطية ممارسة يومية تعبر تجربتها الأولى وتنتقل إلى تعزيز وجودها في المجتمع.

الشكل رقم(03): نموذج مصغر وضعه Dankuart Rostow يصف العناصر الرئيسية في سيرورة الانتقال.

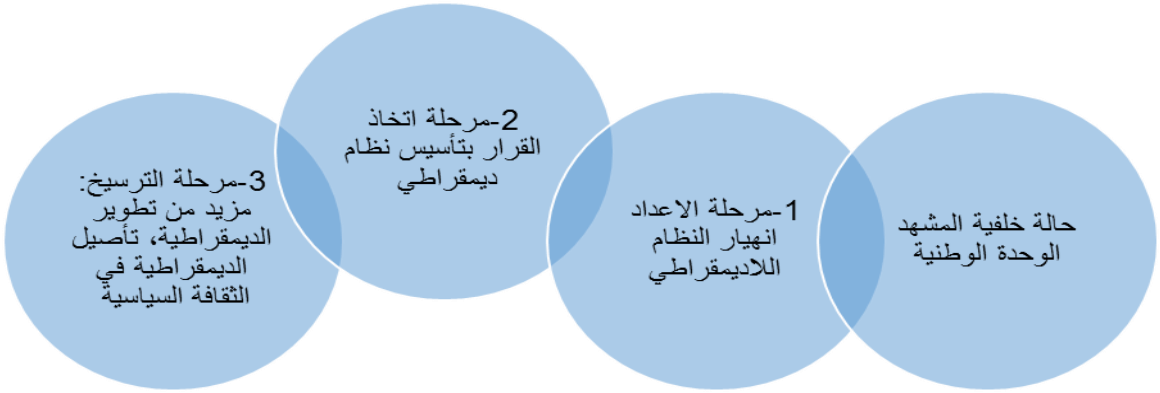

المصدر: غيورغ سورنسن، مرجع سابق، ص78.

لقد قام العديد من المهتمين بتفسير عمليات الدمقرطة بتطوير المدخل الانتقالي ل Rostow في عام 1970 ومن أهم هذه الدراسات نجد O'Donnell وزملائه عام 1986 في دراسة تحت عنوان (transition to outrian rule)، ودراسة Juan Linz سنة 1995 تحت عنوان (Betweeen states : interin governments and democratic consolidation)، ويميّز جميع هؤلاء الباحثين بشكل واضح مثلما فعل Rostow بين مرحلة الانتقال والتحول المبدئي من الحكم التسلطي (اللبرنة السياسية) وبين مرحلة ترسيخ الديمقراطية الليبرالية، ويرجع ذلك إلى أن عمليات الانتقال المبدئية قد تنجح أحيانًا وتترسخ، لكنها قد تفشل وتتعثر في أحيان أخرى.[1]

[1] كيم سمير وغربي رقية، مرجع سابق.

كما ركز هؤلاء على المرحلة الانتقالية، أي عندما يبادر النظام التسلطي بإطلاق بعض الحريات السياسية والانفتاح، غير أنّ هذه الخطوة لا تقود تلقائيًا إلى الدمقرطة Democratization إذ أن الانفراج النسبي في حقل الحريات قد يتم إجهاضه ويعود القمع مرّة أخرى. غير أنّه ما إن ترتخي قبضة النظام حتى تبدأ فئات سياسية متعددة بالانخراط في سياق المواجهة التاريخية بين هذا النظام وقوى المعارضة، ويضم النظام عادة متشدّدين ومتنورين ونجد في ساحة المعارضة الانتهازيين والمعتدلين والمتطرفين. وتتوقف المحصلة على نوعية العلاقة التي تنشأ بين فئة وأخرى من هذه الفئات، فإنّ حدث تحالف بين متنوري السلطة والمعتدلين من قوة المعارضة فإنّ الانتقال إلى الديمقراطية يصبح أكثر سهولة.[1]

المبحث الثاني: الشروط المسبقة لإنتاج الديمقراطية في أدبيات الانتقال

من خلال دراسة الانتقال في الأنظمة التسلطية واتباع مسار تطورها، وضعت هذه المقاربة شرطين لنجاح عملية الانتقال كشروط حاسمة تستبق عملية الدمقرطة.

المطلب الأول: الديمقراطية كخيار عقلاني في نموذج الانتقال

تشير العديد من الدراسات التي تناولت أسباب التحول الديمقراطي إلى أن هناك دورا حاسما للقيادة السياسية في حفز عملية التحول الديمقراطي ، فعندما تكون هناك قيادة سياسية راغبة ومؤمنة بالتغيير، وقادرة على مواجهة القوى المحافظة تزداد فرص نجاح عملية التحول، حيث تحتاج عملية التحول إلى قيادة ماهرة تتمكن من مواجهة المعارضين والمتشددين وتوسيع نطاق المشاركة في عملية صنع القرار وتوزيع للموارد الاقتصادية، كما تعتبر القيادة مسؤولة عن عملية التماسك الديمقراطي، لذا لايُعد توافر الشروط الاقتصادية والاجتماعية الضرورية لقيام الديمقراطية كافيا في حد ذاته لنجاح التحول، وإنما يلزم الأمررغبة القيادة السياسية نفسها في التحول.[2]

الطرح الاستراتيجي العقلاني:

تنظر هذه النظرية إلى الديمقراطية بصفتها الحصيلة التي تنشأ من التفاعل الإجتماعي بين جماعات وأفراد لهم مصالح وقيم، يُحاولون تحسينها باتخاذ خيارات معيَنة ومتابعة إستراتيجيات معيَنة. وفي هذا الصدد قدَم هيرشمان مثالا بيَن من خلاله كيف يتم طرح صفقة الديمقراطية من قبل النخب أو

[1] الكواري وآخرون، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، مرجع سابق، ص58.

[2] إيمان أحمد، مرجع سابق، ص2.

القيادات السياسية، ويعتقد أن الحُكام ليس لديهم أي خيار سوى طرح صفقة ديمقراطية أو القبول بها بالمباشرة بالعملية السياسية ومنح منفذ إلى السلطة للنخبات الجديدة.[1]

كما ويزعم أنصار المدخل الانتقالي، أنَ المسار التاريخي للديمقراطية يتحدد جوهريًا من خلال مبادرات وأفعال النخب وليس عن طريق بُنى القوة المتغيّرة، إلاّ أنّ مبادرات وخيارات النخبة لا تحدث أبدًا في فراغ، حيث أنّها تتشكل إلى حدٍ ما بالبنى المجتمعية –مجموعة من القيود الطبيعية والاجتماعية، مجموعة من الفرص المتغيّرة، مجموعة من المعايير والقيم– التي يمكن أن تؤثر على محتوى واتجاه خيارات النخب[2]؛ حيث تربط العديد من الدراسات بين عملية التحول الديمقراطي وبين الدور المميّز الذي تلعبه النخب السياسية في تحديد طبيعة النظام السياسي الاجتماعي. إن الافتراض الأساسي الذي تقوم عليه هذه الدراسات هو القول بأن الناس يتفاوتون في قدراتهم والملكات التي يتمتعون بها، فقلة من الناس لديهم القدرة على فهم العمل السياسي وإدارة الدولة، مما يخلق الأساس الاجتماعي لعدم المساواة السياسية، وثمة افتراض ضمني ينتج عن الافتراض الأساسي وهو أن الجماهير لا تمتلك القدرة أو الإمكانيات للتعبير عن رأيها والتأثير على القرار السياسي، وهذا الافتراض مُعادٍ للديمقراطية ابتداءًا من حيث أنّه يستبعد القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في تحقيق الديمقراطية.[3]

تتميز النخب السياسية بقدرتها على ممارسة النفوذ والتأثير السياسي بالنظر إلى ما تحوزه الشخصيات التي تندرج في مصافها من مواهب وقدرات ومؤهلات مادية ومعنوية، تجعلها حسب بعض النظريات السوسيولوجية مسؤولة عن تحديد مسارات المجتمع وخياراته الكبرى وقيادة عمليات التغيير داخله، بما في ذلك تحقيق الانتقال إلى الديمقراطية.[4]

إن الديمقراطية لاتوجد وإنما يجدر البحث عنها، وهذا ما يتمخض عنه نضال أفراد وجماعات أو ما أطلق عليه مسمى الأطراف الاجتماعية الفاعلة Social actors تُحارب من أجلها، وقد قدّم في هذا الصدد آدم برجيفورسكي تحليلاً ثاقبًا لدور الخيارات التي تتخذها الأطراف الفاعلة ذات الشأن في دفع بلدانها نحو الديمقراطية، وكانت نقطة انطلاقه أطروحة مفادها أن الديمقراطية تُدخل شيئًا من اللايقين على العملية السياسية، إذ ليس بمستطاع أي جماعة بعينها أن تطمئن إلى مصالحها التي ستغلب في النهاية. كما أنّ الجماعة الأقوى سواء كانت مؤسسة استثمارية محلية أم أجنبية، قوات مسلحة أم

[1] جون ووتربوري وآخرون، مرجع سابق، ص61–62.

[2] محمد الزاهي بشير مغيربي، الديمقراطية والإصلاح السياسي، مرجع سابق.

[3] حسن صالح علي أيوب، مرجع سابق، ص47.

[4] رزيقة روابحي، مرجع سابق، ص95.

بيروقراطية أو أي عناصر أخرى ذات امتيازات، يجب أن تستعد لمواجهة إحتمال خسارتها في الصراع مع الجماعات الأخرى ما يعني أن مصالحها لن تلقى رعاية خاصة، بل على العكس من ذلك، قد تختار الأطراف الفاعلة في الديمقراطية إصلاحات تتعلق بالسياسة policy Reforms تستهدف أوّل ما تستهدف سلطة الجماعات المهيمنة وامتيازاتها. إن الانتقالات إلى الديمقراطية نادرًا ما تقوم على الهزيمة التامة للنخب التي تقف وراء الحُكم التسلطي السابق ، وفي الأغلبية العظمى من الحالات يعتمد الانتقال إلى الديمقراطية على التفاوض مع القوى الداعمة للنظام التسلطي.[1]

يستخدم بريزورسكي افتراضات عقلانية تقوم على الآمال. إن أطراف المباراة السياسية يبتغون زيادة سلطتهم وقوتهم المادية إلى الحد الأعلى فيختارون أنسب الوسائل لتحقيق غاياتهم ، والأمل بالديمقراطية هو أنها توفر في ظروف كثيرة مثل هذه الوسائل على أفضل وجه ، ولا حاجة بالمرء أن يكون ديمقراطيًا ولكن عليه أن يكون عقلانيًا، ويشدّد بريزورسكي على أهمية التاريخ والثقافة في رسم الأفضليات ولكنّه يتجاهلهما في عرض حجته، حيث يتناول مصالح الامتيازات الاقتصادية في رسمها الأفضليات وحمايتها للسلطة المؤسسية، ويؤكد بريزورسكي أن الديمقراطية تُتيح للخاسرين اليوم أن ينظروا للأمام ويأملوا بمستقبل قد يحصلون فيه على إمكانية الفوز والتحول إلى الديمقراطية ، يجب أن يَنتُج من ميثاق متفاوض عليه، أو توازن متساوم عليه يضمن عدم تصفية أي طرف من أطراف هذا الميثاق*، ويضمن ألاّ تستبعد القواعد فوز أي طرف من أطراف المستقبل.[2]

وفي نفس السياق رؤية أخرى ل Huntington الذي يعتقد أن من الأسباب الداخلية المحتملة للتحول الديمقراطي هو النخب السياسية ، وهي التي تطيح بالأنظمة الشمولية وتقيم أنظمة ديمقراطية، حيث يُفترض أنّها تختار هذا الخيار الديمقراطي وفقًا لمصالحها وقيمها وأهدافها كما يتراءى لها، فإذا أرادت الديمقراطية فإنّها تُقيّمها، أو يُمكن القول أنّ إقامة الديمقراطية يتطلب توصل النخب السياسية إلى إجماع إجرائي على قواعد اللعبة، فالمتغير التفسيري لظاهرة التحول هنا هو معتقدات النخب السياسية وسلوكياتها، فيمكن إقامة الديمقراطية حتى وإن لم يقبلها الشعب، لذا فقد لا يكون من العبث القول بأن

---

[1] غيورغ سورنسن، مرجع سابق، ص 58-59.

* الميثاق: هو اتفاقية علنية ولكنّها ليست دائمة موضحة أو مبررة علنًا، بين مجموعة مختارة من الأطراف تبتغي تحديد معنى القواعد التي تحكم مُمارسة السلطة على أساس ضمانات متبادلة للمصالح الحيوية للأطراف المشاركة في الاتفاقية ...هناك في صميم الميثاق حل وسط متفاوض عليه يوافق الأطراف بموجبه على التخلي عن قدرتهم في الإضرار باستقلالية الأطراف الأخرى في الميثاق أو بمصالحها الحيوية، أو على التقليل من استخدام هذه القدرة.

[2] جون ووتربوري وآخرون، مرجع سابق، ص94.

الديمقراطية تقوم إذا ما أرادها الشعب؛ وحسب Huntington فإن أسباب إيمان النخب العقلانية بالديمقراطية والإصلاح تتفاوت من بلد لآخر ولكن يمكن تصنيفها في خمس فئات:[1]

1. إدراك هذه النخب أن تكاليف البقاء في السلطة تجعل الخروج منها بكرامة أمرًا مرغوبًا.
2. الحدّ من المخاطر التي يواجهونها إذا ما تشبثوا بالسلطة ثمّ يفقدونها.
3. محاولة القادة استعادة شرعيتهم بعد تدهورها، وذلك عن طريق الانتخابات على أمل إبقائهم في السلطة.
4. إيمان النخب بأنّ التحول الديمقراطي يُفيد البلاد.
5. الإيمان بأن الديمقراطية هي الشكل الصحيح للحكم.

كما يشير Linz إلى أن القيادة السياسية مسؤولة إلى حد كبير عن تحقيق التماسك الديمقراطي، فهي مسؤولة عن ترسيخ الإيمان بالقيم الجديدة لدى الأفراد وأن تشعرهم بالحرية والأمان من تعسف الدولة، وأن توفر المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتمكين الجماهير من المشاركة الفعلية في عملية التحول الديمقراطي؛ وكذلك يؤكد كل من Diamond و lipset على الدور الحاسم للقيادة التي تتسم بالكفاءة والالتزام بالديمقراطية وذلك بالمبادرة إلى إدخال إصلاح سياسي على النظام السلطوي، هذا بالإضافة إلى تنامي إدراك هذه القيادة بأن استمرارها في الحكم يُؤدي إلى إضعاف الأبنية التي يوكل إليها دور مهم في عملية الانتقال إلى الديمقراطية، كما أنّ النظام السلطوي ذاته يتعرض للتآكل.[2]

أمّا جوان راوولز ففي رأيه أن استقلالية الاختيار السياسي المرتكز على مبدأ العدالة، هي التي تعرّف العالم حسن سير الديمقراطية، حيث ينطلق راوولز من الأفراد بوصفهم قادرين على التصرف، أي لديهم موقف أصلي والذي لديه مكونان اثنان "المعقول والعقلاني" حيث يقول "إنّ الاستقلالية الكاملة لا تشتمل فقط على هذه القدرة لكائن عقلاني، بل أيضًا القدرة على جعل تصورنا للخير بطريقة متناغمة مع المصطلحات المنصفة للتعاون الاجتماعي، أي مبدأ العدالة يسير للأمام".[3]

وفي جانب آخر وتحديدًا في المسألة العربية نجد عزمي بشارة، ومن خلال إلحاحه الشديد الذي لم يكل ولم يمل، على أن مسألة التحول الديمقراطي لا يمكن أن تُحل إلاّ إذا قادها ديمقراطيون واعتبروها أجندة وطنية، كما يعتقد أن الديمقراطية لا تتحقق بمعزل عن الإرادة والإيمان بالتحول الديمقراطي باعتباره

[1] صاموئيل هنتغتون، مرجع سابق، ص96-201.

[2] إيمان أحمد، مرجع سابق، ص4.

[3] آلان تورين، مرجع سابق، ص221.

خيارًا يعيه الديمقراطي المؤمن حتى وإن كان متشائمًا نحو ما يحدث وما يمكن أن يحدث فإن إرادته تبقى متفائلة، ويعتبر بشارة أن التاريخ عملية مفتوحة كونها بشرية من أوّلها إلى نهايتها، فالتاريخ ليس قوانين ونظريات بل ما يصنعه الفاعلون في لعبة الفعل التاريخي التي هي لعبة العالم. [1]

وبملاحظة من أنّ معظم منظري الانتقال الديمقراطي تابعوا Rostow في التقليل من شأن المحددات البنيوية والشروط المسبقة لتحقيق الديمقراطية وركّزوا بالمقابل على دور النخب ومزاجها وحساباتها والصفقات التي تعقدها باعتبارها العامل الحاسم، إلاّ أن Rostow يضيف مع ذلك شرطًا آخر وهو أن تكون الكتل المتصارعة محددة المعالم وتعرف جيدا ما تريد وتتمسك به ، عندها تكون الديمقراطية هي نتاج عجز كلا الطرفين عن حسم الصراع لصالحه ، ويجب أن تمثل هذه الأطراف المتصارعة قوى راسخة الأقدام، كما يجب أن تكون القضايا موضوع الصراع ذات مغزى عميق بالنسبة إليها، ويؤكد آدم شيفورسكي هذه المقولة حين يذهب إلى أن الديمقراطية تكون في الأغلب نِتاجًا عَرَضيًا للصراع الذي يتعذّر حسمه بالقوة، وفي هذه الحالات تعتمد النتيجة النهائية على رؤية كل طرف إلى أقصى المكاسب التي يمكنه الحصول عليها للخروج من حالة الانسداد ، وعلى سبيل المثال يرى روبرت دال R.Dhal أن الديمقراطية لا يمكن أن تستقر في ظل انقسام المجتمع على كتلتين كبيرتين ترى كل منهما انتصار الأخرى خطرًا كبيرًا على قيمتها العليا.[2]

وفي دراسة نقدية لنظريات الشروط المسبقة، أنّه لا نستطيع القول حيثما وُجدت الشروط المسبقة وُجدت الديمقراطية، فقانون من هذا النوع غير واقعي ولن يترك متسعا بالمطلق للخيارات التي تتبناها الأطراف السياسية الفاعلة، علمًا أن خيارات من هذا القبيل تحدث فرقًا. وقد لاحظ Linz أنّه وفي بعض المواقف يمكن حتى لوجود فرد ذي صفات وخصائص فريدة من نوعها –شخصية كشارل ديغول Charles De Gaulle على سبيل المثال– أن يكون حاسمًا ولا يمكن لأي نموذج أن يتنبأ به، ومن منطلق مماثل يرى العديد من المراقبين أن الفضل في انتقال جنوب إفريقيا إلى الديمقراطية يعود إلى نيلسون مانديلا Nelson Mandila نظرًا إلى دوره الأساسي فيه.[3]

---

[1] عزمي بشارة، في المسالة العربية: مقدمة لبيان عربي ديمقراطي، مرجع سابق.

[2] مجموعة مؤلفين، "**أطوار التاريخ الانتقالي: مآل الثورات العربية**"، (أعمال المؤتمر السنوي الثالث للعلوم الاجتماعية والإنسانية، (تونس: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2014) في: https://books.google.dz

[3] غيورغن سورنسن، مرجع سابق، ص56–57.

وعليه فإن المقاربة الانتقالية تندرج ضمن نظرية الخيار العقلاني المروجة للديمقراطية، فالمقاربة الانتقالية أكدت أن عملية التحول الديمقراطي تساهم فيها مبادرات وأفعال النخب كخيارات عقلانية للتوجه نحو الدمقرطة، وعليه فإن الديمقراطية ما هي إلا نتاج خيارات عقلانية بالدرجة الأولى .

المطلب الثاني: الدولة كشرط مسبق للديمقراطية

ركزت أدبيات الانتقال على عامل حاسم وكشرط أولي لعملية الانتقال الديمقراطي وهو شرطية الدولة أو مسألة وحدة الهوية الوطنية والاجتماع حول السقف المشترك والانتماء إلى الجماعة السياسية، كما تؤكد أدبيات الانتقال على أنّه يستحيل قيام أي مشروع ديمقراطي في ظل غياب وحدة وطنية وجماعة موحّدة فيما بينها تملك هوية واحدة، حيث يُعتبر مشكل الهوية أحد أزمات التنمية السياسية التي يجب على أي نظام سياسي القضاء عليها للدخول في مشروع ديمقراطي. إنّ ضرورة تحقيق فكرة العيش المشترك بين الأفراد وبناء سقف جامع بينهم، يشكلون كتلة واحدة في قضاياهم التي تخصهم سواء داخل الدولة أو خارجها تعد خطوة مهمة لبناء الدولة يكون الولاء فيها للدولة لا للطائفة أو القبيلة أو العشيرة، وهنا يستحيل دمقرطة هاته المجتمعات التي تعاني الهشاشة في التكوين فقوة الدولة تكمن في التحام شعوبها لا في انقسامها وتفرقتها.

فكرة بناء الدولة القادرة هي الشريطة الثانية التي رأى التعاقبيون استباقها لقيام الديمقراطية، ومن الصحيح أن كثيرًا من المروّجين للديمقراطية قد أظهروا ميلاً لإغفال الأهمية القصوى لبناء دولة فاعلة، لذلك يجب أن تكون مسألة تعزيز سلطة الدولة وطاقاتها مسألة ذات أهمية حيوية وعاجلة عليها أن تواكب مسيرة التحول نحو الديمقراطية، ففي مواقف معيّنة على عملية الدمقرطة Democratization أن تنتظر عملية بناء الدولة، وحيثما تكون الدولة قد انهارت بشكل كامل أو سقطت تحت وطأة صراع أهلي أو تحت وطأة كوارث متراكمة أو حادة ، فإنّ الانتقال السريع نحو المنافسة السياسية المفتوحة ونحو الانتخابات العامة يُشكل عملاً بعيدًا عن الرّشد، فالدولة في حاجة إلى القدرة على العمل بالحد الأدنى على الأقل، كما ينبغي لها أن تمتلك ما يُمثل احتكارًا لحق استعمال القوة المسلّحة قبل أن يتسنى لمثل هذا البلد أن يجر نفسه إلى طريق التحول الديمقراطي التعددي المستدام.[1]

إنّ ما تشترك في تأكيده دراسات علم الانتقال بخصوص كافة التجارب في هذا المجال ،هو ضرورة الفصل المسبق في مسألة الدولة باعتبارها الوعاء العام الذّي استطاع أن يحتوي كافة أطراف اللعبة السياسية، فقد جاءت المقاربة لتركز على مفاهيم الإجماع والاتفاق العام والصفقات السياسية،

[1] توماس كاروثرز وتيري بيرمن، "كيف تنشأ الديمقراطيات"، **مجلة الديمقراطية**، ع18، يناير 2007، ص11.

وضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية والجماعات الوطنية التي لا يستقيم وجودها إلاّ بوجود الدولة ، وهي الشرطية التي يؤكد عليها Linz ، Rostow، Ilian و Alfred Stepan بشدّة ويجعلون منها ضرورة وأسبقية قبل أي مسعى للإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، وهي الضرورة التي تشتد عند أقصى حدودها في المجتمعات التي لا تزال تشهد صراعات حول الهوية.[1]

فالمقصود بشرط الدولة – State condition– هو الإطار العام الذي يضمن الخطوط الحُمر التي يحترمها الجميع، أي توافر مجموعة مؤسسات دستورية وأمنية تؤمن بولائها للدولة لا للسلطة السياسية، وهو الولاء الذي يؤهل المؤسسات لأداء دور التحكيم في اللعبة السياسية بين السلطة والمعارضة، وفي حالة الفراغ أو انغلاق اللعبة السياسية تستطيع هذه المؤسسات إمساك المراحل الانتقالية وتجنب تفكك الدولة والعودة إلى الحالة الطبيعية Prepolitique Situation أو مراحل ما قبل الحالة التعاقدية بلغة نظرية العقد الاجتماعي[2]، حيث ترتكز فكرة الدولة The state على عقيدة أنّه يجب أن يكون هناك مصدر سلطة سياسية واحدة وموحّدة في الإقليم التابع للدولة، تستمد الولاء الكامل من سكانها وتعمل بطريقة منظمة بشكل جيّد ودائم تخدم مصالح المجتمع ككل.[3]

أطروحات علماء الانتقال Transitologueحول شرطية الدولة:

1-أطروحة خوان لينز Juan Linz وألفريد ستيفن Alfred Stepan :

أضاف خوان لينز J. Linz وألفريد ستيفن A. Stepan شروطا أخرى لترسيخ الديمقراطية أولها شرط وجود ورسوخ الدولة، فحسبهما لا يمكن أن يقوم أي نظام ديمقراطي من دون وجود دولة تتمتع بالاستقلال والتماسك وتبسط سلطانها على أراضيها، لأن الدولة التي تواجه انقسامات وتواجه جماعات تنازعها، تعاني انتقاصا لمكانتها وقدرتها كدولة، وبالتالي صلاحيتها لأن تصبح أساسا لنظام ديمقراطي.[4]

يؤكد الباحثان وفي هذا السياق حول ضعف الحلقة البحثية لموضوع الدولة، حيث لم تحظ باهتمام أدبيات الانتقال الديمقراطي ويُرجعان السبب في ذلك إلى أن موجة التحولات التي حصلت في فترة

---

[1] هشام دراجي وأمينة مزراق، "متطلبات إعادة بناء الدولة في إفريقيا: نقاشات نظرية"، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، ع2، بسكرة 2018، ص277.

[2] السعيد ملاح، "الدولة كشرط مسبق للديمقراطية في الوطن العربي"، **مجلة المستقبل العربي**، ع459، ص107.

[3] جون.س. درايزك وباتريك دنفلي، **نظريات الدولة الديمقراطية**، (ترجمة وتعليق: هاشم أحمد محمد)، (القاهرة: المركز القومي للترجمة،2013)، ص24.

[4] مجموعة مؤلفين، مرجع سابق.

السبعينيات لمجموعة الدول التي تحولت من نظم غير ديمقراطية إلى نظم ديمقراطية، لم تُطرح فيها إشكالية الهوية والانسجام الاجتماعي باستثناء حالة إسبانيا.[1]

إن السبب في قيام العديد من الدول على الأنظمة التسلطية يعود في ذلك إلى إشكالية الهوية وعدم الاتفاق حول جماعة سياسية يكون الإجماع حولها وغياب الحق الشرعي للمواطنة داخل الدولة، وهذا ما يطرح إشكالية "أسبقية الدولة" وكما يسميها Linz " The Stateness problem " أو شرط الوحدة السياسية كبديل لشرط النمو الاقتصادي، والذي دافعت عليه نظرية التحديث لوولك روستو ومارتن ليبست، موضحا بأن الديمقراطية ما هي إلا شكل لحكم الدولة الحديثة Form of governance، لذلك فبدون الدولة لا توجد إمكانية لقيام ديمقراطية حديثة، وهذا التأكيد مثبت نظريًا وتجريبيًا.[2]

هذا الطرح الذي قدمه كل من Linz و Stepan يرتبط بالشرط الذي تحدث عنه Rostow حول الوحدة الوطنية والتي كان قد وضعها كشرط حاسم وأساسي لنموذجه والذي يسبق المراحل الثلاث لعملية الانتقال، وحسبه فدون توفر أو قيام هذا الشرط الحاسم لا نستطيع المرور إلى المراحل التالية ، لأنّ الدولة التي تواجه انقسامات داخلية وتواجه جماعات طائفية وأثنية وقبلية تنقص من مكانتها كدولة، حيث أنّ هذه الانقسامات تضمن الولاء لهاته الجماعات على الولاء للدولة، والذي يعد أكبر مشكل قد تقع فيه الدولة وهو ما يتنافى مع أسس ومبادئ الديمقراطية ،لأن الديمقراطية يستحيل أن تقوم في وسط مجتمعات لا تعرف ضرورات العيش المشترك.

ترتبط الوحدة الوطنية بوجود وطن واحد في سياق حُدود معيّنة، يكون الشعب الذي يسكن هذا الوطن مُتحدًا في ثقافته وتقاليده وسائر الروابط الاجتماعية، وليس له عصبية* تمنعه من الاندماج (أي الاتفاق بين أفراد الدولة على جماعة معيّنة تحكمهم وحول تلك الجماعة تتأسس أصول الوحدة الوطنية)، فالوحدة الوطنية تنبع من الإرادة العامة للمجتمع، تنبع من رغبتهم في العيش المشترك من أجل تنظيم حياتهم ومصالحهم المتباينة في سياق معيّن.[3]

---

[1] السعيد ملاح، الدولة كشرط مسبق للديمقراطية في العالم العربي، مرجع سابق، ص107.

[2] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

* **العصبية:** هي روح الانتماء إلى جماعة معيّنة.

[3] عبد العزيز أسعد درويش، **"آليات تعزيز الوحدة الوطنية بين القوى والفصائل الفلسطينية وأثرها في التنمية السياسية: "فتح وحماس نموذجًا"**، (جامعة النجاح الوطنية فلسطين، كلية الدراسات العليا، 2010)، ص19.

2-الوحدة الوطنية شرطًا وحيدًا للانتقال الديمقراطي – نموذج نظرية روستو-:

يبدأ Rostow نموذج نظريته الخلقية بشرط خلفية وحيد لعملية الانتقال الديمقراطي وهو الوحدة الوطنية، وهذا يعني بالنسبة إليه أن لا يكون للغالبية العُظمى من المواطنين في الدولة المُهيأة للانتقال الديمقراطي أي شكوك أو تحفظات عقلية حول المجتمع السياسي الذي ينبغي الانتماء إليه، ففي اعتقاد Rostow أن الديمقراطية هي نظام حكم من الأغلبية المؤقتة وحتى يتغيّر كل ذلك يجب أن تكون الحدود وتركيبة المواطنين متواصلة، وهذا يعني أن تكون الشخصية القومية واضحة وأن يكون شبه إجماع بين المواطنين على المجتمع السياسي الذي ينتمون إليه، وبذلك فهو يعتبر بأن القومية أساس لعملية التحول الديمقراطي.[1]

ومن أجل أن تتحقق عملية الانتقال الديمقراطي بالنسبة ل Rostow، يرى بأنّه لا بد أن تمر عبر عدّة مراحل والتي قد تمّ تناولها مسبقًا خلال الدراسة، وجعل الوحدة الوطنية شرط وحيد لعملية الانتقال الديمقراطي ويغطي كلّ المراحل التي تليه، فإذا تم الفصل في هاته المسألة يمكن المرور إلى بقية المراحل الأخرى، ولهذا، فإن عدم الحسم في الهوية الوطنية والأقليات سوف يؤدي إلى انهيار الدولة؛ إنّ المرور في إحدى المراحل لا يعني بالضرورة الوصول إلى مرحلة أخرى، إلاّ أن شرط الوحدة الوطنية عملية مهمة وأوّلية وجوبًا. أما مسألة التوقيت فليست بالمهمة كثيرًا، حيث أنّه يمكن أن تُحقق بعض الدول ذلك قبل التاريخ مثل: حالات اليابان والسويد، ويمكن أن تسبق المراحل الأخرى بمئات أو عشرات السنين في دول مثل فرنسا وتركيا، كما يناقش بأنّه ليست من المهم الكيفية التي تحققت بها الوحدة الوطنية، ففي عصر الحداثة لن يشعر الناس أنّهم متفوقون إلاّ في حال ولائهم لنظام سياسي معيّن إلى حد كبير يمكنه من تحقيق درجة كبيرة من العصرية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. القومية باعتبارها الأساس في شرط الخلفية ل Rostow لا تتضمن الحد الأدنى من التطور الاقتصادي، أو الفروقات الاجتماعية التي تعتبر مستلزما للديمقراطية، هذه العوامل الاجتماعية والاقتصادية تدخل النموذج بشكل غير مباشر كأحد الخيارات البنائية للوحدة الوطنية.[2]

أطروحة Rostow التي قدمها اقتبسها من مقولة جينتغر: "إنّ الشعب لا يمكن أن يقرر، حتى يُقرر أحدهم من هو الشعب"، ومن خلالها تمّ التوصل إلى أن الشرط الوحيد الذي لا مناص منه لأي انتقال ديمقراطي ناجح هو الوحدة الوطنية، وهذا يعني ببساطة أن الغالبية الكاسحة من المواطنين في أي

[1] نادية أبو زاهر، مرجع سابق.

[2] نفس المرجع السابق.

ديمقراطية منتظرة يجب أن لا يكون لديهم شك أدنى أو تحفظ عقلي فيما يتعلق بإلى أي جماعة سياسية ينتمون؛ ومن جهة أخرى فإنّ دونالد هورويتز يرى أن تحديد من هو الشعب قد يواجه صعوبات كبيرة في المجتمعات التي تعاني انقسامات عميقة على أسس عرقية، ففي هذه الحالة، حتى لو قرّر البعض الانتماء إلى جهة ما ،وكان واثقًا بقراره هذا فقد يواجه الرفض والإقصاء، وفي مثل هذه الحالات فإنّ الخوف من هيمنة مجموعة منافسة قد يدفع بالبعض إلى الاصطفاف خلف الحاكم المستبد بدلاً من الدفع باتجاه الديمقراطية، أو قد يُؤدي إلى تفجر حرب أهلية في حال سقوط هذا الحاكم.[1]

وفي مقالة هنتغتون Huntington بعنوان "التنمية السياسية والانهيار السياسي"، يشير في مستهلها بكلمات دي توكفيل Dei Touchfel إلى أنّه في المجتمع المتمدن كلّما تزايدت قدرة الأفراد على الترابط معًا تزايدت ظروف وأوضاع المساواة بينهم. إنّ تعزيز مفاهيم الوحدة الوطنية يُشكل أرضية صلبة للنهوض بالمجتمع إلى مصاف المجتمعات المتقدمة والتي من شأنها أن تحقق التنمية السياسية. إذ لا يمكن أن نفهم كيف يمكن ترسيخ معالم الديمقراطية في دولة لا تزال تبحث عن هويتها، ولا ينظر إليها على أنّها دولة لكل مواطنيها. هناك رأي آخر يذهب إلى نفس السياق الذي يربط بين المساواة وتحقيق المشاركة السياسية الذي يُفضي بالتالي إلى مفهوم الديمقراطية، وبين ترسيخ دعائم الوحدة الوطنية، حيث يرى أنّه كلّما تجسّدت العلاقات المجتمعية بين الأفراد وقلة الفوارق بينهم، اقترب المجتمع من نظام الحكم الديمقراطي الذي يتأسس من الناحية المفهومية على المساواة السياسية.[2]

في سياق البحث نجد فرضية مبتكرة لفيليب فارغ يدعو فيها إلى التخلي عن الطابع الأبوي للمجتمعات التي تنشر الديمقراطية ،حيث أن السوسيولوجية الغربية تدعو الديمقراطيين إلى نبذ الفردية المتطرفة، إلى جانب نضالهم الأكثر تقليدية ضد النزعة الاستبدادية، أما في دول العالم الثالث ففيه جبهتان، فإلى جانب النضال المشترك ضد الاستبداد ينبغي شن نضال آخر يمنع المجموعات الطائفية من محاصرة الأفراد في داخلها، وهكذا يصبح السعي من أجل الديمقراطية مسيرة من أربعة أشواط تبدأ من الدولة بأكثر مما تبدأ من الأمة، وتعترف بالعصبيات المتنوعة أثناء مسيرتها ،وتعيد بعد ذلك للفرد قيمته وتفضي إلى قدر من التجربة الديمقراطية.[3]

---

[1] مجموعة مؤلفين، أطوار التاريخ الانتقالي: مآل الثورات العربية، مرجع سابق.

[2] عبد العزيز أسعد درويش، مرجع سابق، ص63-64.

[3] جون ووتربوري وآخرون، مرجع سابق، ص19.

إنّ الطرف الأساسي في الطريق إلى الديمقراطية هو الدولة ككل موحدة لا الفرد ولا الأمة ولا الطبقة، فهي تضم كل هذه الشرائح وسيبقى منطق النظام المستبد طالما بقيت مسألة الهوية الوطنية غير محسومة، وسيصعب من عملية الانتقال الديمقراطي، فالطريق إلى الوحدة الوطنية يكمن في الاعتراف بكل الخصوصيات المجتمعية والأخذ في الاعتبار حالات التعدد والتنوع واحتواء الانقسامات وعدم تهميشها، وذلك عبر وثيقة أو ميثاق يضمن ويوفر ضرورات العيش المشترك. ولهذا فإنّ غياب الدولة يعني غياب السلطة السياسية وبالتالي صعوبة إقامة الحكم الديمقراطي.

خلاصة الفصل الرابع:

تناول الفصل الأخير للدراسة حيزا آخر في تطور شروط الديمقراطية، انتقلنا خلاله من دراسة التنمية السياسية إلى دراسة عملية الانتقال، حيث ظهر فترة السبعينات من القرن الماضي علم جديد في الدراسات السياسية سمي بعلم الانتقال الديمقراطي كنموذج تفسيري آخر لعملية التحول الديمقراطي دون التركيز على شروط مسبقة، كانت الموجة الثالثة من التحول سببا في ظهور هذا العلم

ركزت الدراسة في هذا الفصل على المقاربة الانتقالية وذلك بعرض لأهم اشتراطات هذه المقاربة لعملية التحول الديمقراطي والتي تمثلت في شرطين هما شرط النخب العقلانية وشرطية الدولة ومن خلال العرض المقدم خلصنا إلى بعض الاستنتاجات والتي تمثلت في ما يلي:

1- إن موجات التحول التي حصلت فترة السبعينات كانت سببا لجعل قضية الديمقراطية تأخذ حيزا كبيرا في جدول أعمال السياسة المقارنة.

2- إن الديمقراطية لا توجد وإنما يجب البحث عنها.

3- ترتكز مقاربة الانتقال الديمقراطي على كيفية إنتاج الديمقراطية والمحافظة عليها أفضل من مجرد البحث عن المتطلبات الوظيفية للديمقراطية.

4- أنه كلما كانت هناك قيادة سياسية مؤمنة بالتغيير السياسي ازدادت فرص نجاح عملية التحول الديمقراطي.

5- لا يعد توافر الشروط الاقتصادية والاجتماعية ضرورة كافية لنجاح عملية التحول الديمقراطي وإنما يلزم الأمر رغبة القيادة السياسية نفسها في التحول.

6- الديمقراطية هي حصيلة تفاعلات بين الأفراد.

7- لا حاجة للمرء بأن يكون ديمقراطيا ولكن عليه أن يكون عقلانيا.

8- إن القيادة السياسية مسؤولة إلى حد كبير عن تحقيق التماسك الديمقراطي.

9- إن الحسم في مسألة الدولة والهوية ضروري قبل أي مسعى للإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي.

الخاتمـــــــة

الخاتمة:

إن الحديث عن الديمقراطية يثير انشغالنا كباحثين لمحاولة معرفة أهم التطورات الحاصلة في هذا الحقل المعرفي، حيث كانت أبحاث السياسة المقارنة محور اهتمامهم خاصة مع منتصف القرن العشرين، وباعتبارنا مجتمعات تبنت النموذج الديمقراطي حديثا لازالت تسعى إلى محاولة استخلاص العبر من التجارب القبلية الناجحة والتي تمخضت عنها عدة تفسيرات لنجاح هذه الدول في ترسيخ دعائم الديمقراطية، تلك التفسيرات تبنتها عدة نظريات مفسرة لظاهرة الدمقرطة تمثلت في أدبيات التنمية السياسية حيث اشتغلت هذه الأخيرة على تطوير هذه النظريات بوضع مجموعة اشتراطات لنشوء الديمقراطية، محاولة من خلالها تقديم نموذج غربي للدول النامية مستصاغ من تجارب غربية والتي عرفتها منذ ثلاث قرون لتطوير أنظمتها السياسية ونقلها من التقليد إلى الحداثة باعتبارها دول تعاني الاستبداد من حكامها وكذا التهميش والفقر.

إن النتيجة التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث أن أدبيات التنمية السياسية تمحورت دراساتها تاريخيا في تطوير الشروط الأولية للديمقراطية، حيث رافق هذا المسار البحثي تركيزا على الموجة الثانية من التحول الديمقراطي والتي عملت على تفسيرها أدبيات التنمية السياسية ثم الانتقال إلى دراسة الموجة الثالثة من التحول والتي عملت على تفسيرها أدبيات الانتقال.

لقد تعاطت أدبيات التنمية السياسية في مرحلتها الأولى والتي غطت فترة الخمسينات من القرن العشرين مع وضع شروط مسبقة اقتصادية واجتماعية لنشوء الديمقراطية كالتحضر، التصنيع، التعليم وانتشار الطبقة الوسطى، حيث كانت مدرسة التحديث السباقة في تبني هذا الطرح مدعمة آراءها ببعض التجارب الغربية الناجحة خلصت بذلك إلى نتيجة مفادها أن الديمقراطية تنشأ وتستقر في الدول الغنية ذات المستويات العالية من التنمية الاقتصادية، أما الديكتاتورية فنجدها راسخة في الدول التي تعاني الفقر والتهميش، وفي نظرهم الأمم الثرية هي من تستطيع إنتاج الديمقراطية.

في فترة الستينات عرفت هذه الأدبيات نقلة في تصوراتها، حيث طرحت افتراضات أخرى حاولت التركيز من خلالها على محددات ثقافية وسياسية لتفسير نشوء الديمقراطية وذلك بالتركيز على النظام السياسي بدل التركيز على العوامل الاقتصادية والاجتماعية، محاولة ربط العامل الثقافي بعملية التغيير السياسي، ذلك أن التوافق الثقافي السياسي بين الأفراد والتي تتمحور عناصره نظريا حول احترام الحقوق والحريات، المواطنة، غلبة الأطر الطوعية، مبدأ التفاوض وقبول الآخر، شرعية الاختلاف والتسوية

السلمية لتضارب المصالح يلعب دورا مهما في استقرار الأنظمة السياسية وإحداث التغيير السياسي والتحول الديمقراطي، فالسلوك السياسي هو وليد الثقافة السياسية بالدرجة الأولى.

ركزت في جانبها الآخر وفي نفس الفترة على عامل آخر اعتبرته شرط محدد لنشوء الديمقراطية بالتركيز على مسألة تنمية المؤسسات السياسية، حيث حاولت المقاربة المؤسساتية إعطاء تفسيرات وافتراضات محاولة من خلالها ربط العلاقة بين المؤسسات السياسية والديمقراطية، معتبرة أن عملية التحول الديمقراطي تشترط بناء مؤسسات سياسية تحقق شروط الفاعلية وتتسم بمعايير المؤسسية من أجل قيام نظام سياسي ديمقراطي.

خلال سبعينات القرن الماضي عرفت الدراسات السياسية نقلة في دراسة موضوع الديمقراطية من أدبيات التنمية السياسية إلى عملية الانتقال ،تزامن ذلك مع ظهور الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي والتي بدأت في 1974 لتتوسع بعد ذلك وتصبح ظاهرة عالمية، حيث كانت سببا في ظهور علم جديد سمي بعلم الانتقال الديمقراطي كنموذج تفسيري آخر لعملية التحول الديمقراطي، ظهرت هذه الأدبيات كنقد لنظريات الاشتراطات المسبقة بتركيزها على الشروط المسبقة دون مراعاة لخصوصيات الدول النامية، إن هذه الموجة والتحولات الحاصلة آنذاك جعلت قضية الديمقراطية تأخذ حيزا كبيرا في جدول أعمال السياسة المقارنة. إن الديمقراطية في أدبيات الانتقال هي الحصيلة التي تنشأ من التفاعل الاجتماعي بين جماعات وأفراد لهم مصالح وقيم، فالديمقراطية هي عبارة عن خيارات عقلانية ومبادرات للنخب السياسية فلا حاجة للفرد بأن يكون ديمقراطيا ولكن عليه أن يكون عقلانيا.

فكرة بناء الدولة هي الشريطة الثانية لأدبيات الانتقال ترى استباقها لقيام الديمقراطية، حيث تأكد ضرورة الفصل المسبق في مسألة الدولة كونها الوعاء العام الذي يحتوي كافة أطراف اللعبة السياسية، مع ضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية باعتبارها خطوات ضرورية لازمة لأي مسعى للإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي.

خلصت الدراسة في الأخير إلى مجموعة استنتاجات كانت كالتالي:

1- إن الاختلافات المنهجية حول ضبط مفهوم محدد للديمقراطية ساهمت بشكل كبير في اختلافاتهم حول تحديد العوامل الحاسمة لبناء الديمقراطية.

2- تزداد احتمالية نشوء وترسيخ الديمقراطية في المجتمعات ذات المستوى العالي من النمو الاقتصادي.

قائمة المراجع

3- إن حالة الرفاه الاجتماعي في دولة ما يؤدي بالضرورة إلى خلق مشاركة سياسية والتي بدورها تسهم في إحداث التغيير السياسي والتحول الديمقراطي.

4- السلوك السياسي هو وليد الثقافة السياسية بالدرجة الأولى.

5- إن عملية التحول الديمقراطي تشترط بناء مؤسسات سياسية تحقق شروط الفاعلية وتتسم بمعايير المؤسسية.

6- ترى أدبيات التنمية السياسية أن نموذجها ضرورة حتمية لابد منها للدول النامية.

7- إن عملية الانتقال الديمقراطي تدريجية تبدأ بإقامة الديمقراطية وتنتهي بترسيخها.

8- إن العوامل التي تؤثر في الانتقال الديمقراطي تساهم بشكل كبير في تحديد طرق التغيير والانتقال.

9- الديمقراطية هي عبارة عن خيارات عقلانية بالدرجة الأولى.

10- إن سبب غياب الديمقراطية في الدول النامية هو عدم إيمان القوى السياسية بالتغيير وعدم تقبلها للانتقال فعليا إلى الديمقراطية.

11- من أبرز الأسباب التي تعوق التحول الديمقراطي في كثير من الدول هو عدم الالتزام بالديمقراطية فكرا وممارسة.

12- ليست بالضرورة الأسباب التي أنتجت الديمقراطية في دولة ما قد تكون هي نفسها المسببات التي تؤدي إلى إنتاج الديمقراطية في دولة أخرى.

13- ساهمت أدبيات التنمية السياسية وأدبيات الانتقال بشكل كبير في تطوير مضمون الديمقراطية ونشرها.

14- أن الديمقراطية لا تستورد من الخارج ولكن يجب أن تنمو وتتطور من الداخل مع توافر مجموعة عوامل اقتصادية واجتماعية وحتى ثقافية مع رغبة فعلية لتطبيق الديمقراطية فكرا وممارسة.

15- أنه ورغم تطور المجتمعات وتغير الظروف وظهور قضايا فكرية أخرى تبقى الديمقراطية مشروع بحثي له أهمية في حقل السياسات المقارنة.

قائمة المراجع:

I-الكتب:

1. أبو زيد زيد موسى، **الديمقراطية بين الوهم والحقيقة**، عمان: دار الجنان، 2006.
2. أبو سعدة مخيمر، **الديمقراطية ومعوقات التحول الديمقراطي في الوطن العربي**، تحرير: رفيق المصري، مصر: مركز حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية، 2007.
3. المقدسي إبراهيم والبدوي سمير، **تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.
4. بن حماد العمر عبد الرحمان، **هذه هي الديمقراطية**، الرياض: دار الحلية،1423هـ.
5. تورين آلان، **ما الديمقراطية؟**، ترجمة: عبود كاسوحة، دمشق: منشورات وزارة الثقافة، 2000.
6. توفيق إبراهيم حسنين، **النظم السياسية العربية –الاتجاهات الحديثة في دراستها –**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
7. تيلي تشارلز، **الديمقراطية**، ترجمة: محمد فاضل طباخ، بيروت: المنظمة العربية للترجمة،2010.
8. تيموثي ميتشل، **الديمقراطية والدولة في العالم العربي**، ترجمة: بشير السباعي، مصر: مكتبة الأسرة ،2005.
9. الجابري محمد عابد، **الديمقراطية وحقوق الإنسان**، ط1 /1994، ط2/ 1997، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
10. خضر خضر، **مفاهيم أساسية في علم السياسة**، ط2، لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب،2008.
11. الخطيب نعمان أحمد، **الوجيز في النظم السياسية**، ط2، د. ب: دار الثقافة ،2011.
12. دال روبرت، **الديمقراطية ونوابها**، ترجمة: نمير سمير مظفر، ط2 بيروت: دار الفراس، 2005.
13. دخيل محمد حسن، **إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة**، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2009.
14. درايزك جون.س. وباتريك دنفلي، **نظريات الدولة الديمقراطية**، ترجمة وتعليق: هاشم أحمد محمد، القاهرة: المركز القومي للترجمة،2013.
15. رشاد القصبي عبد الغفار، **مناهج البحث في علم السياسة**، القاهرة: مكتبة الآداب، 2004.
16. زمام نور الدين، **القوى السياسية والتنمية –دراسة في علم الاجتماع السياسي–**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

17. سليم حميد، **أوهام الربيع العربي وكوارثه التي لا تحصى**، د.ب: مركز المزماة للدراسات والبحوث، 2014.

18. الشاهر شاهر إسماعيل، **دراسات في الدولة والسلطة والمواطنة**، برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2017.

19. شلبي محمد، **المنهجية في التحليل السياسي**، ط4، الجزائر: دار هومة، 2002.

20. عارف نصر محمد، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة، دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي**، القاهرة: دار القارئ العربي، 1981.

21. عباش عائشة، **إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي – تونس نموذجًا**، برلين: المركز الديمقراطي العربي ،2017.

22. غازي فيصل، **التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث**، بغداد: د.د.ن،1993.

23. غربي علي وآخرون، **تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة**، القاهرة: دار الفجر، 2003.

24. غليون برهان وآخرون، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، تحرير: علي خليفة الكواري، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

25. غيورغن سورنسن، **الديمقراطية والتحول الديمقراطي، السيرورات والمأمول في عالم متغيّر**، ترجمة: عفاف البطانية، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2015.

26. فؤاد عبد الله ثناء، **آليات التغيّر الديمقراطي في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.

27. الكواري علي خليفة وآخرون، **مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية**، ط1 2003، ط2 2005، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

28. مالكي أمحمد وآخرون، **لماذا انتقل الآخرون وتأخر العرب؟ –دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى**– تحرير: خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

29. محمد رفعت عبد الوهاب، **الأنظمة السياسية**، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2007.

30. مغيربي محمد الزاهي بشير، **التنمية السياسية والسياسة المقارنة**، بنغازي: منشورات قاريونس. د.س.

31. المنوفي كمال، **مفهوم الثقافة السياسية: دراسة نظرية تأصيلية**، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، اكتوبر 2008.

32. مهنا محمد نصر، **تطور النظريات والمذاهب السياسية**، القاهرة: دار الفجر،2006.

33. ناجي عبد النور، **مدخل علم السياسة**، الجزائر: دار العلوم ،2001.

34. هنتنغتون صاموئيل، **الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة: عبد الوهاب علوب، الكويت: دار سعد الصباح، 1993.

35. هيجوت ريتشارد ، **نظرية التنمية السياسية**، ترجمة: حمدي عبد الرحمان ومحمد عبد الحميد، الأردن: مطبعة الجامعة الأردنية،2001.

36. وهبان أحمد، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، رؤية للواقع السياسي في العالم الثالث**، الإسكندرية: سلسلة كتب عربية، د. س.

37. ووتربوري جون وآخرون، **ديمقراطية من دون ديمقراطيين –سياسات الانفتاح في العالم العربي/ الإسلامي**، غسان سلامة مُعِدًا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995.

II–المقالات:

أ–باللغة العربية

1. أحمد إيمان، " قراءات نظرية –الديمقراطية والتحول الديمقراطي–"، **مجلة دراسات سياسية**، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 5 مارس 2016.
2. برقوق عبد الرحمان و العيدي صونيا، "التنمية السياسية، النشأة والمفهوم"، **مجلة علوم الإنسان والمجتمع**، ع 5، الجزائر، مارس 2013.
3. بروسي رضوان، "جدلية العلاقة بين الديمقراطية والتنمية: نحو مقاربة غير معيارية"، **مجلة المستقبل العربي**، ع 409، 2013.
4. بشارة عزمي، "جدل الجامعة والمواطنة والديمقراطية"، **مجلة العمران**، ع 4/15، شتاء 2016.
5. بشارة عزمي،" في تطور مفهوم الديمقراطية التوافقية وملائمتها لحل الصراعات الطائفية: نموذجا ايرلندا ولبنان"، **مجلة سياسات عربية**، ع30، يناير 2018.
6. بيجوفيتش بوريس، "كيف تؤثر الديمقراطية في النمو"، **مركز المشروعات الدولية الخاصة**، البيرو، 18 أكتوبر 2012.
7. توماسولي ماسيمو، "الديمقراطية والتنمية: دور الأمم المتحدة"، **المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات**، ورقة نقاش، سبتمبر2013.

8. حليلو نبيل،" التنمية والثقافة السياسية: أية علاقة؟"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، ع 8، جامعة ورقلة، جوان 2012.

9. حمد زياد جهاد، "العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي"، **مجلة مداد الأدب**، ع14.

10. حيدر رمضان عبد السلام، "الجوانب المعرفية لدراسة التنمية السياسية"، **مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية**، ع3، 2014.

11. دراجي هشام و مزراق أمينة، "متطلبات إعادة بناء الدولة في إفريقيا: نقاشات نظرية"، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، ع2، بسكرة 2018.

12. درويش رياض،" الديمقراطية والحكم الراشد"، **منشورات الوطن اليوم**، سطيف، 2017.

13. ربوح ياسين، "في مفاهيم التنمية ومصطلحاتها"، **مجلة ديوان العرب**، ع3، 2008.

14. ساحلي مبروك و بن يزة يوسف، "دور البرلمان الجزائري في تحقيق التنمية السياسية"، **مجلة التواصل والإدارة والقانون**، ع38، جوان 2014.

15. شعبان عبد الله محمد "الديمقراطية من عبثية المفهوم إلى هشاشة التطبيق–قراءة في خطاب سايمور مارتن ليبست–"، **مجلة هرمس**، م 2، ع يناير 2013.

16. عماد احمد عامر حسن،" **مستقبل الأيدولوجيا واليوتوبيا في الفكر السياسي الغربي الحديث**"، **مجلة العلوم السياسية**، ع 43.

17. عيسى نجيب، "تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي"، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت، 2011.

18. كاروثرز توماس وتيري بيرمن، "كيف تنشأ الديمقراطيات"، **مجلة الديمقراطية**، ع18، يناير 2007.

19. كاظم علي مهدي، "التنمية السياسية وأزمات النظام السياسي في العراق بعد عام 2003"، مجلة **دراسات دولية**، ع56.

20. كوابي صليحة، "الهوية والثقافة السياسية كمدخل للتحول الديمقراطي في الشرق الأوسط"، **مجلة العلوم الإنسانية**، ع 46، جامعة قسنطينة3، ديسمبر 2016.

21. مسعودي يونس، "التحول الديمقراطي–مقاربة مفاهيمية نظرية–"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، ع صفر–مارس 2014.

22. معو زين العابدين، "دور الثقافة السياسية في ترسيخ الديمقراطية في المجتمعات العربية"، **مجلة العلوم الإنسانية**، ع5، الجزائر، جوان 2016.

23. ملاح السعيد، "الدولة كشرط مسبق للديمقراطية في الوطن العربي"، **مجلة المستقبل العربي**، ع459.

24. هني عامر ودخان نورالدين، "دور البنى الفكرية والمؤسساتية للتنمية السياسية في تحديث الدول النامية"، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، ع2، أفريل 2018.

ب-باللغة الأجنبية:

1. *Julian Wucher pfennig, Deutsch Franziska, « Modernization and Democracy: Theories and Evidence Revisited», First published: **Living Reviews in Democracy**, Center for Comparative and International Studies, ETH Zurich and University of Zurich, September 2009.*
2. *Lipset seymour martin, **"some social Requisites of Democracy: Economic Development and political Science Legitimacy"**, the American political Science, Review, vol. 53. No1 (mar.1959).*
3. *Steve Heydeman , La question de la démocratie dans les travaux sur le monde arab, article on critique internationale, citation n17, octobre 2002.*

III-الرسائل الجامعية:

1. بوروني زكرياء، "**النخبة السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطي -دراسة حالة الجزائر**"، رسالة ماجستير (جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2009-2010).
2. أقضي محمد الشريف، "**الديمقراطية والأمن الإنساني في ظل العولمة: دراسة حالة العالم العربي**"، رسالة ماجستير، (جامعة باتنة1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016-2017).
3. بلعور مصطفى، "**التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية – دراسة حالة: النظام السياسي الجزائري 1988-2008**"، أطروحة دكتوراه، (جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية ،2009-2010).

4. بن حمادي عبد القادر،" **التحول الديمقراطي وإشكالية التنمية السياسية – الجزائر والمغرب دراسة حالة**"، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2010-2011).

5. بن سماعين موسى، "**مشكلة الدولة: الديمقراطية والمجتمع المدني في فكر برهان غليون**"، رسالة ماجستير، (جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، فيفري 2006).

6. بن كادي حسن، "**التنمية السياسية في الوطن العربي وافاقها –دراسة تحليلية نقدية في شروطها الموضوعية ومعوقاتها الأساسية –**"، رسالة ماجستير، (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2007-2008).

7. بودبوز غاني، "**إشكالية الديمقراطية في الجزائر وموقف النخبة منها-دراسة حالة المجلس الشعبي الوطني-**"، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2004-2005).

8. توازي خالد، "**آليات ومعوقات التحول الديمقراطي في المجتمعات الانتقالية-دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب-**"، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري ،2015-2016).

9. الحلولي منذر سعيد أحمد، "**الثقافة السياسية وأثرها على التحولات الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني**"، رسالة ماجستير، (جامعة الأزهر غزة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، 2009).

10. دحماني مولود، "**أثر مخرجات العلاقة الارتباطية بين مسار الانتقال الديمقراطي ومحددات الأمن القومي على قوة الدولة في مراحل التحول السياسي. دراسة مقارنة: تونس وليبيا 2011-2015**"، **رسالة** الماجستير، (جامعة مولود معمري-تيزي وزو، 2015-2016).

11. درويش جمال، " **التنمية السياسية في دول الجنوب: دراسة حالة الانتقال الديمقراطي مثال الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية، قسم علوم سياسية، 2013-2014).

12. درويش عبد العزيز أسعد، **"آليات تعزيز الوحدة الوطنية بين القوى والفصائل الفلسطينية وأثرها في التنمية السياسية: "فتح وحماس نموذجًا"**، (جامعة النجاح الوطنية فلسطين، كلية الدراسات العليا، 2010)

13. روابحي رزيقة،" **أثر الثقافة السياسية على أداء النظام السياسي –دراسة حالة الجزائر 2000 –2014**"، رسالة ماجستير (جامعة المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2013–2014).

14. سلطاني محمد رضا، "**الاقتصاد الريعي والتحول الديمقراطي –دراسة حالة: الجزائر 1988–2014**"، رسالة ماجستير، (جامعة المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014–2015).

15. شريف صورية، "**ظاهرة النكوص عن الديمقراطية–دراسة في عوامل الفشل ومقومات النجاح–**"، رسالة ماجستير، (جامعة المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014–2015).

16. طاشمة أبو مدين، "**إستراتيجية التنمية السياسية – دراسة تحليلية لمتغير الديمقراطية في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، (جامعة يوسف بن خدة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2006–2007).

17. عبد الكريم هشام، "**المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر 1989–1999**، "رسالة ماجستير، (جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، مارس 2006).

18. علي أيوب حسن صالح،" **آفاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني – اشكالية العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية .1993–2003 –**"، رسالة ماجستير، (جامعة النجاح الوطنية فلسطين، كلية الدراسات العليا، 2006).

19. ملاح السعيد، "**التحول الديمقراطي كمدخل للانفتاح السياسي في العالم العربي**"، أطروحة دكتوراه، (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2013–2014).

20. يوسف سلامة عبد الرحمان، "**التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون الأول /2010**"، رسالة ماجستير، (جامعة النجاح الوطنية نابلس، كلية الدراسات العليا، 2016).

IV–المواقع الإلكترونية:

1 René Sandretto, **Démocratie et développement, une revue de la littérature**, on http://www.researchgate.net

2. مالكي أمحمد، "**في معنى الديمقراطية التوافقية**"، 20 أفريل 2018، تم تصفح الموقع يوم 2019/02/08، 17:43 في. http://alyaoum24.com/1069651.html

3. مزيان نجيم،" **أزمات التنمية السياسية**"، تم تصفح الموقع يوم: 2019/02/18. 20:13 http://dirioch.city.net

4. رحموني خالد، "تأمين البناء الديمقراطي في سياق انتقالي"، هسبريس 2013، تم تصفح الموقع يوم: 10-03-2019، 9:00 في: http://www.malglress.com/hespress/94839

5. بلحاج صالح، "التنمية السياسية: نظرة في المفاهيم والنظريات". جامعة الجزائر، ديسمبر 2008.تم تصفح الموقع يوم 2019/01/15، 14:35في: http://www.univ-chlef.dz/ar/seminaires2008/decembre.2008/comdec.pdf

6. زيادة رضوان ، "نظرية التحديث والتحول الديمقراطي"، تم تصفح الموقع يوم 2019/03/13 (10:00) في: https://www.alhurra.com/amp/demcracy-modernism-arab-spring/385285.html .

7. مغيربي محمد الزاهي بشير ، "**الديمقراطية والإصلاح السياسي ...مراجعة عامة للأدبيات**"، ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، ليبيا: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر نقلًا عن: http://www.arab.reneval.info

8. مصطفى محمد توفيق تهاني ، " سايمور مارتن ليبست ودراسة الديمقراطية"، جامعة القاهرة، مارس 2017، تم تصفح الموقع يوم 2019/01/12، 23:17 في: http://sites.google.com/site/democratizationfeps/home/rwd-wabhath-2015/symormartnlybstwgrastealdymwqratyte

9. مؤيد جزان نزار، "محاضرات في التنمية السياسية"، تم تصفح الموقع يوم 2019/02/29، 20:15 في: www.ina.edu.sy/tbl.image

10. زدام يوسف، "**التناقض في الفكر والممارسة السياسية لدى المواطن الجزائري – قراءة في نتائج المسح العالمي للقيم 2010-2014**"، تم تصفح الموقع يوم 2019/04/14، 15:25، في: http://www.univ-chlef.dz/eds/wp-cotnet/uploids/2016/06/article-2-N3.pdf

11. حسين أحمد خيري هند، "**الثقافة السياسية والمعتقدات الجماعية وتغيّر القيم**"، القاهرة 2012، تم تصفح الموقع يوم: 2019،08:40/03/16 في: http://sites.google.com/site/comppoliticseghd/home/mqrr-2012/syl/p ...

12. بـراء متـين المرعشـي فيصـل، "**اقتـراب الثقافـة السياسـية**"، تـم تصـفح الموقـع يـوم: 9:10/2019/03/16 في: http://politicalengyclopedia.org/dictionary.

13. بنافي ريناس، "**الثقافة الديمقراطية**"، المركز الديمقراطي العربي، 13 نوفمبر 2017، تم تصفح الموقع يوم: 2019،12:23/03/16 في: http://democratic-de/?p=50549

14. عزمي بشارة، **في المسالة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي**، ط4 (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسيات، 2007) في: https://books.googls.dz

15. محمد محفوظ، "**العرب ومتطلبات الثقافة السياسية الجديدة**"، جريدة الرياض، تم تصف الموقع يوم في:14/03/ 2019، 12:00 في: 13079 http://www.alriyadh.com

16. كيم سمير وغربي رقية، "**المداخل النظرية لدراسة التحول الديمقراطي**"، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2008 في: www.politics.dz.com

17. أحمد منصور بلقيس، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي**، (د.ب: مكتبة مدبولي، 2004) في: https://books.google.dz/book?id

18. أبو زاهر نادية، "قراءة في مقالة دانكورات روستو-التحول الديمقراطي باتجاه نموذج ديناميكي"، الحوار المتمدن، ع2092-2007/11/ نقلا عن: https://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=114705&r=0

19. مجموعة مؤلفين، "**أطوار التاريخ الانتقالي: مآل الثورات العربية**"، (أعمال المؤتمر السنوي الثالث للعلوم الاجتماعية والإنسانية، (تونس: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2014) في: https://books.google.dz

V-محاضرات جامعية:

1. بن واضح الهاشمي، "**منهجية إعداد بحوث الدراسات العليا (ماستر، ماجستير، دكتوراه)**"، مطبوعة موجهة لطلبة الدراسات العليا في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة.

2. عبد العالي عبد القادر،" **الثقافة السياسية**"، محاضرات في مقياس: النظم السياسية المقارنة، ألقيت على طلبة السنة الثانية علوم سياسية، جامعة الطاهر مولاي سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، السنة الجامعية 2008/ 2009.

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	أزمات التنمية السياسية وعلاقتها ببعضها البعض	46
02	نظرية الحداثة حسب lipset	62
03	نموذج مصغر وضعه Dankuart Rostow يصف العناصر الرئيسية في سيرورة الانتقال.	108

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان
إهداء
مقدمة 02

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

تمهيد 11
المبحث الأول: المقاربة المفاهيمية للديمقراطية 12
المطلب الأول: تعريف الديمقراطية 12
المطلب الثاني: التطور التاريخي الديمقراطي 19
المطلب الثالث: مقومات الديمقراطية 21
المطلب الرابع: أشكال تطبيق الديمقراطية 24
المبحث الثاني: المقاربة المعرفية لمفهوم التنمية السياسية 29
المطلب الأول: مقاربة مفاهيمية للتنمية السياسية 29
المطلب الثاني: المسار التاريخي للتنمية السياسية 34
المطلب الثالث: المداخل النظرية لدراسة التنمية السياسية 36
المطلب الرابع: أزمات التنمية السياسية 42
خلاصة الفصل الأول 47

الفصل الثاني

النمو الاقتصادي كشرط مسبق لنشوء الديمقراطية

تمهيد 49
المبحث الأول: النمو الاقتصادي يؤدي إلى الديمقراطية 50
المطلب الأول: نظرية التحديث وأسبقية النمو الاقتصادي على الديمقراطية 52
المطلب الثاني: افتراضات ليبست للشرط الاقتصادي 54
المطلب الثالث: التبريرات المختلفة لطرح العلاقة بين التنمية والديمقراطية 57
المطلب الرابع: الانتقادات الموجهة لطرح العلاقة بين التنمية والديمقراطية 62
المبحث الثاني: الديمقراطية أسبق من النمو الاقتصادي – الفرضية المضادة – 65
المطلب الأول: السببية العكسية للعلاقة بين الديمقراطية والتنمية" 65
المطلب الثاني: نظرية الديمقراطية أولاً 66

المطلب الثالث: الديمقراطية كعائق للتنمية -الديمقراطية ضد النمو الاقتصادي- 67
المطلب الرابع: الديمقراطية كعامل مساعد على تحقيق التنمية 69
خلاصة الفصل الثاني 72

الفصل الثالث

الطابع الثقافي والمؤسساتي كشرط أولي للديمقراطية

تمهيد 75
المبحث الأول: الثقافة السياسية كعامل مفسر للديمقراطية 76
المطلب الأول: التطور الكرونولوجي للثقافة السياسية 76
المطلب الثاني: حجج نظرية الثقافة السياسية لتفسير نشوء الديمقراطية 79
المطلب الثالث: الافتراضات الأساسية التي ترتكز عليها هذه النظرية 80
المطلب الرابع: الحدود التفسيرية للطرح الثقافي 84
المبحث الثاني: الشرط المؤسساتي كشرط أولي للتحول الديمقراطي 89
المطلب الأول: الاقتراب المؤسسي لتفسير التحول إلى الديمقراطية 89
المطلب الثاني: المقاربة المؤسساتية عند هنتغتون Huntington 91
المطلب الثالث: التبريرات المختلفة للطرح المؤسساتي 94
خلاصة الفصل الثالث 97

الفصل الرابع

الشروط الأولية التي رافقت الانتقال الديمقراطي

تمهيد 100
المبحث الأول: علم الانتقال الديمقراطي 101
المطلب الأول: مقاربة الانتقال الديمقراطي 101
المطلب الثاني: نموذج دانكوارت روستو للانتقال الديمقراطي 106
المبحث الثاني: الشروط المسبقة لإنتاج الديمقراطية في أدبيات الانتقال 109
المطلب الأول: الديمقراطية كخيار عقلاني في نموذج الانتقال 109
المطلب الثاني: الدولة كشرط مسبق للديمقراطية 114
خلاصة الفصل الرابع 120
الخاتمة 122
قائمة المراجع 126
فهرس الأشكال

فهرس المحتويات
ملخص الدراسة

ملخص الدراسة

الملخص

تعالج الدراسة ظاهرتين متقابلتين تمثلتا في التنمية السياسية والديمقراطية، حيث اهتم البحث بالنقاشات النظرية حول الشروط الأولية لنشوء الديمقراطية في أدبيات التنمية السياسية، والتي كان موضوع اهتمامها محاولة تحديث دول العالم الثالث بصياغة نموذج يخلصها من الاستبداد استخلصته من تجارب الدول الغربية التي نجحت في إنتاج الديمقراطية وترسيخها، الغاية منها هي تحديد طريق للتغيير السياسي وإقامة الديمقراطية والتي في اعتقادهم أن إتباع نموذجها في دول العالم الثالث ضرورة حتمية.

يركز جانب من هذه الأدبيات على أهمية العامل الاقتصادي وآثاره الاجتماعية من ارتفاع للدخل الفردي، جودة في التعليم وكذا التحضر في نشوء وإقامة الديمقراطية، في حين يركز جانبها الآخر على العامل الثقافي ذلك أن البنية الثقافية للمجتمع من قيم ومشاعر هي مواقف داعمة للديمقراطية. هناك جموع باحثين في هذه الأدبيات ركزوا على النظام السياسي وتنمية مؤسساته السياسية كمحدد لنشوء الديمقراطية. بينما ظهرت دراسات أخرى للانتقال الديمقراطي والتي اعتبرت الديمقراطية ما هي إلا نتاج خيارات عقلانية نخبوية تأتي نتيجة صراعات وتفاعلات بين القادة بأن أفضل الحلول هي الديمقراطية؛ جانب آخر منها ركز على أهمية بناء الدولة قبل الحديث عن أي مشروع ديمقراطي.

وعليه يبقى العامل المحدد لنشوء الديمقراطية أمر غير محسوم بين الباحثين.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية، التنمية السياسية، الانتقال الديمقراطي.

Abstract

The study deals with two opposing phenomenon which consist in political development and democratic. The research focuses on theoretical debates about the basic conditions for the emergence of democracy in the literatures of political development, whose theme was to try to modernize the third world countries by formulating a model to rid them from tyranny, drawing on previous experiences of western countries that have succeed in democratic production. The purpose is identify a way for political change and establishment of democracy, which they believe in the Importance of following its model in third-world countries.

One aspect of these literatures focuses on the Importance of the economic factor and its social effects on the rise in per capita income, education quality and the urbanization in the emergence of democracy. while the other aspect focuses on culture factor as a supporting factor of democracy . the researches in these literatures focused on the political system and the development of its political institutions as a determinant of the emergence of democracy . The other studies have shown that democracy is just product of rational, elitist choices that result from conflicts and interactions of leaders, the best solution is democracy. Another aspect focused on the importance of building a state before talking about any democratic project.

Therefore, the determining factor for the emergence of democracy stills undecided among researchers.

keywords: *democracy , political development , democratic transition .*